



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص. ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

المأزق «الإسرائيلي»
يتعمق يومياً

أكثر من 190 يوماً مضت على انطلاق عملية طوفان الأقصى، وبعدها الحرب العدوانية الهمجية على قطاع غزة، وما يوازيها من سلوك انتقامي إجرامي في الضفة الغربية، ومن ضربات على سورية وعلى لبنان. وهي أطول حرب على الإطلاق في مجمل تاريخ الكيان، ولم يحقق فيها أيّاً من أهدافه المعلنة، وأكثر من ذلك فإنّ مأزقه على مختلف الصعد والمستويات، يزداد عمقاً وتعقيداً، حاملاً بذور تغير شامل في كامل المنظومة الإقليمية، ليست الضربات الإيرانية المباشرة غير المسبوقة على الكيان سوى ملمح واحد من ملامح ذلك التغير.

إنّ مركبات المأزق «الإسرائيلي» عديدة ومتشابكة، ولكنّ بين أهمها ما يلي:

أولاً: التوازن الدولي الجديد المستمر في المنظر يوماً بعد الآخر، والصراع الأمريكي اليائس لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، عبر «تمسك الميت القديم بتلابيب الحي الجديد». هذا الأمر ينعكس على العلاقة بين الأمريكيان والكيان، بحيث يجري العمل أمريكياً على ضبط الكيان ضمن حدود وظيفته الأصلية كأداة أمريكية لتحقيق الاستراتيجيات الأمريكية في المنطقة، والاستراتيجية الأمريكية الشاملة. يظهر ذلك واضحاً بحجم التبعية والاعتمادية المطلقة تقريباً للكيان على الولايات المتحدة، ابتداءً من الذخائر إلى أنظمة الدفاع إلى أنظمة الهجوم إلى الوقائع الاقتصادية إلى المواقف السياسية على المستوى الدولي، والتي تصب كلّها في حقيقة واحدة هي أنّ الكيان فقد أي «استقلالية نسبية» حازها سابقاً في أوقات «الهدوء النسبي» والتقدم الأمريكي على المستوى الدولي.

ثانياً: بما يخصّ حرب الكيان على غزة، ورغم هول الجرائم التي ارتكبتها وبرتبتها، إلا أنه وللمرة الأولى في تاريخه، يعجز بشكل كامل عن تحقيق أي هدف من أهدافه، إلى الحد الذي بات فيه الخبر النادر سابقاً عن سقوط قتلى من جنوده، خبراً يومياً متكرراً. ما أفقده قدرات الردع المدعاة، والحالة الأسطورية عن تطور جيشه وسلاحه. هذا كله عمق من الأزمات الداخلية المتفاقمة أصلاً على المستوى الديمغرافي ضمن السلم العنصري الصهيوني، وعلى المستوى الاقتصادي، وربما أهم من ذلك أنه أفقده الأساسين الأكثر رسوخاً في وجوده: التفوق العسكري الذي يؤمن انفصلاً كاملاً لمستوطنيه عن واقعهم القريب والإقليمي والدولي، والرخاء الاقتصادي الذي يشجع الهجرة المستمرة نحوه ناهيك عن البقاء فيه؛ فالاستعمار الصهيوني هو في نهاية المطاف استعمار استيطاني شبيه بشكل ما بالاستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي بمجرد أن اشتدّت ضربات المقاومة الجزائرية عليه، بدأ بالتهافت والتهاي ووصولاً إلى الفرار الجماعي لأكثر من 800 ألف مستوطن فرنسي خلال عامين.

ثالثاً: الوضع الإقليمي الجديد الذي بات فيه الاحتلال مستهدفاً بشكل مباشر من عدة ساحات بالتوازي، من لبنان واليمن والعراق ومؤخراً إيران. هذا الوضع نفسه جرت فيه بالتوازي حلحلة جزء مهم من التناقضات والصراعات التي كانت أحد أسس الحفاظ على المشروع الصهيوني، وعلى رأسها تخفيف درجة التناقض بين إيران من جهة وبين الدول العربية الأساسية من جهة أخرى، وحتى بين تركيا وهذه الدول... إلى الدرجة التي أعلنت فيها دول خليجية منعها الولايات المتحدة من استخدام قواعدها في الخليج في إطار الرد على إيران أو الاشتباك معها، وهذا بعد ذاته نقلة نوعية كبيرة عن الأوضاع السابقة. إذا جمعنا إلى العناصر السابقة التراجع الأمريكي والغربي المتسارع، اقتصادياً وسياسياً وشعبياً، والتقدم الثابت للقوى الصاعدة، فإننا سنكون أمام لوحة تشي بأنّ التغيرات الكبرى على مستوى الإقليم باتت أقرب من أي وقت مضى؛ هذا لا يعني بالضرورة الانتقال السريع إلى حروب شاملة، ولكنه يعني أنّ مقاومة المشاريع الأمريكية الصهيونية في كامل المنطقة، ستواصل تصاعدها التدريجي المدروس وصولاً إلى غايتها النهائية.

وفي هذا السياق، فإنّ إحدى النقاط الأساسية ضمن المنطقة التي تحتاج إلى كسر المشروع الأمريكي الصهيوني فيها بأسرع وقت، هي سورية، والتي سيوفر الحل السياسي الشامل فيها على أساس القرار 2254، توحيداً حقيقياً للشعب السوري، وتموضّع واضحاً لا لبس فيه ضمن المعركة العامة، يسمح بالانتقال من الاحتفاظ الأزلي بحق الرد، إلى الرد الحقيقي...

الأجور في سورية: صورة قاتمة
مقارنة بدول المنطقة والعالم

[12]

شؤون عربية ودولية

إيران ترد وواشنطن تغرق في
وحل مستنقعاتها!

17

ملف «سورية 2024»

إعلام الكيان تسوده مناهضة جماعية
وخوف هستيري من المستقبل!

06

شؤون محلية

«دبروا حالك...» ملخص بيان رسمي حول
حوامل الطاقة المخصصة للصناعة!

05

شؤون عمالية

الوعود الحكومية للصناعيين
والعمال إعلامية فقط

02

الوعود الحكومية للصناعيين والعمال إعلامية فقط



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



ميسلون نموذج للمقاومة الشعبية والوطنية

حين خرج المناضل الوطني الكبير يوسف العظمة لملاقاة الفرنسيين على مشارف ميسلون، كانت تدور في ذهنه قضية واحدة، هي الدفاع عن الوطن وألا يمرّ المستعمر الفرنسي دون مقاومة، وهو يعلم مسبقاً بحسه الوطني العالي أنها ستكون بوصلة المواجهة القادمة التي سيخوضها الشعب السوري لطرد المحتل، وكان يعلم أيضاً بخبرته العسكرية أنّ المستعمر الفرنسي سيتمكن من احتلال سورية، بسبب التفاوت الكبير بميزان القوى العسكري بين مستعمر يملك من الخبرة والعتاد الشيء الكثير الذي لا يملكه الثوار عندما خرجوا لقتاله، وثقله من المقاتلين سلاحهم الضارب إيمانهم الذي لا حدود له بوطنهم، وإرادة قتال صلبة وعزيمة عالية على فعل المقاومة، لهذا لا يجوز لمستعمر أن يندسّ الوطن دون مقاومة، حتى لو كان ثمنها حياتهم.

معركة ميسلون تأتي أهميتها الاستثنائية كونها شكّلت قاعدة انطلاق للمقاومة الشعبية اللاحقة، التي خاضها شعبنا بقواه الوطنية، ليس بجانبها العسكري فقط، بل بكل أشكال المقاومة الأخرى أيضاً، التي ابتدعها المناضلون السوريون، والتي شاركت بها قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية «الفلاحون والبرجوازية الوطنية»، وكذلك العمال عبر المشاركة بالإضرابات والمظاهرات، والإضراب الستينيّ، هو إحدى محطات المقاومة الشعبية البارزة المطالبة برحيل المحتل، ورفض مشاريعه التقسيمية للوطن، على أساس طائفي، التي حاول المستعمر عبرها استمالة العديد من الشخصيات التي لها مصلحة في التقسيم وبقاء المحتل جاثماً على ترابنا الطاهر. ولكن المحاولات تلك باءت بالفشل ولم تمكن المحتلين وعملاءهم الذين جرّوا عربة قائدهم «غورو» بدلاً من البغال -كتعبير عن ولائهم لسيدهم المحتل- من أن تكون لهم السيادة والتحكم بمقرّات شعبنا استقواءً بالمحتل.

اليوم ما زالت أراضينا محتلة، وتطوّرات الأزمة الوطنية السورية تتعقد لأسباب كثيرة، منها التدخل الخارجي الساعي إلى إدامة الأزمة، عبر أدواته من المتشددّين في الطرفين المعاديّين لحلّ الأزمة حلاً سياسياً يحافظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويؤمن الشروط الضرورية لتعبئة الشعب السوري، باتجاه الدفاع عن الوطن ومواجهة الإرهاب بكل أشكاله السياسية والاقتصادية والعسكرية، الذي لن يهرّم دون إنجاز الحلّ السياسي، الذي ستشارك به القوى الوطنية دون استثناء لأحد، الأمر الذي سيعيد توجيه البوصلة الوطنية لوجهتها الحقيقية، من أجل تحرير جميع الأراضي السورية المحتلة، ومن أجل أن يستعيد الشعب السوري حقّ تقرير مصيره في كلمته ولقمته، وبهذا نكون أمينين لقضيتنا الوطنية التي قاتل أجدادنا السوريون من أجلها، والذين لا بدّ أن نسير على درب يوسف العظمة وسائر الوطنيين العظماء.

بعد إقرار قانون الحوافز الإنتاجية من قبل الحكومة جرى توقيف العمل به، وبهذا تكون الحكومة قد حرمت العمال من حقوقهم في تحسين أجورهم من أجل تحسين مستوى معيشتهم كما تقول. والآن عادت واجتمعت لبحث موضوع الحوافز الإنتاجية مرددة المبررات السابقة نفسها في إصدار قانون الحوافز حيث جاء كما هو منشور على صفحة رئاسة مجلس الوزراء «تركز اجتماع اليوم برئاسة رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على آليات التعاطي مع القطاع الاقتصادي الإنتاجي فيما يخص موضوع الحوافز بمختلف أنواعها، بما يضمن زيادة الإنتاج والحفاظ على الكوادر الوطنية الخبيرة والمدرّبة وتحفيز العمال على خطوط الإنتاج والفنيين على بذل أقصى الجهود والطاقت الكامنة في سبيل استمرار العملية الإنتاجية في كل القطاعات الحيوية والاستراتيجية التي تساهم في تأمين حاجة السوق المحلية من العديد من السلع والمواد الأساسية والاستغناء عن استيرادها، وكذلك تحسين الواقع المعيشي للعاملين».

ومتطلبات أخرى، كأجور السكن التي زادت بمقادير مضاعفة، مما رتب على جميع الفقراء أعباء إضافية زادت من معاناتهم.

اتحادات حرفية مع وقف التنفيذ

من المفترض أن يعبر اتحاد الحرفيين والجمعيات الحرفية للمهن المختلفة، عن مصالح الحرفيين ولكن السؤال، هل فعلاً هذا الاتحاد والجمعيات الحرفية التابعة له تمكنت من تنظيم الحرفيين وضمهم إليه؟ هذا أولاً، وثانياً، هل تمكن الاتحاد من مساعدة الحرفيين في تأمين مستلزمات إنتاجهم كي لا يتعرضوا للبطالة، ولكي يستمرروا في أعمالهم التي أخذ العديد منها في الزوال من خارطة الإنتاج الحرفي، والتي كانت تشتهر بها الصناعة السورية على مدى سنين طويلة.

عند النقاش والحوار مع العديد من الحرفيين من مختلف المهن، يكون الرأي السائد بينهم أن اتحاد الحرفيين هو صورة أخرى تشبه الاتحادات الأخرى المفترض أنها راعية لمصالح منتسبيها، ولم يلتفت الاتحاد لمصالحهم وحقوقهم طيلة الأزمة، وربما ما قبلها... وهذا الأمر يجعل واقعهم أكثر صعوبة، من حيث استمرارهم في أعمالهم، وهذا يجعل بحثهم عن مصادر أخرى للعمل أمراً ضرورياً من أجل تأمين معيشتهم وحاجاتهم الضرورية في هذه الظروف الريدئة، التي وضعتهم فيها السياسات الحكومية، وما تعنيه هذه السياسات من قهر في المعيشة، وأشياء أخرى...

المستمر عبر كل الوسائل الإعلامية بأن مئات من المصانع أخذت بالعودة إلى المناطق الصناعية، وهي في طور التجهيز الفني للبدء بالعمل، ومنها ما بدأ بالعمل ضمن الحد الأدنى المتاح، ولكن صدمتهم كبيرة عندما تكون الوقائع على الأرض غير ما يعلن عنها في المجالس ووسائل الإعلام المختلفة.

الحال من بعضه

الحرفيون ليسوا أحسن حالاً من الصناعيين في مجال عملهم الحرفي، فهم منتشرون في أصقاع البلاد وبين الحارات والأزقة، ويعانون ما يعانون بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية التي يعملون بها، وكذلك بسبب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مما يجعلهم يلجؤون إلى تشغيل المولدات الكهربائية العاملة على البنزين والمازوت لساعات طويلة، وهذا الأمر يرفع تكاليف العمل الحرفي، ويجعل إمكانية العمل والتشغيل في حدودها الدنيا، ويجعل المواطن الراغب في عمل شيء ما -كالنجارة والحدادة وبعض مهن البناء وغيرها من الأعمال- يفكر ملياً قبل الإقدام على طلب العمل، وهذا يسبب للحرفيين بطالة مقنعة، فهم يعملون ولا يعملون، وإن علوا فيكون ضمن الحد الأدنى المتوفر بين أيديهم من مواد أولية أو من الزبائن الراغبين بالعمل.

إنّ هذا الوضع السائد الذي يعيشه الحرفيون يجعلهم أقرب إلى العمال من حيث مستوى معيشتهم، وإمكاناتهم في تأمين ما يحتاجونه من غذاء وكساء

أيضاً في المقلب الآخر تكثفت الاجتماعات الحكومية بمختلف مستوياتها واختصاصاتها مع الفعاليات الاقتصادية التجارية والصناعية، للباحث في الوضع السائد الذي تعيشه الصناعة بكل أطيافها وأشكالها، وهي تعيش في حالة من الموت السريري الذي يجعلها عاجزة عن الإقلاع بالإنتاج على الرغم من الميزات التي تتمتع بها الصناعات السورية من حيث إمكانية توفر موادها الأولية محلياً، وتوفر اليد العاملة والخبرات الفنية القادرة على أداء عملها الإنتاجي، ولكن هناك من يضع العصي في العجلات، ويعيق إلى حد كبير العملية الإنتاجية باعتبار الأخيرة تتعارض مع قوانين الربح العالي المفترض أن تحققه قوى النهب والفساد الكبيرين، من جرّاء عمليات الاستيراد لكل شيء حتى الهواء الذي نتنفسه.

تصريحات لتطبيب الخواطر

تتوالى التصريحات الحكومية عبر الإعلام، مشيدة بما أنجزته من وعود للصناعيين، وما ستقدمه لهم من تسهيلات للخروج من عنق الزجاجة التي وضعوا فيها، ونأتي التصريحات من الجانب الآخر والتي تعكس عدم الثقة بأنّ هناك تحسناً سيطرأ على أوضاع صناعاتهم، وخاصة من صناعيي حلب الذين يعانون الولايات من جرّاء افتقارهم لحوامل الطاقة من كهرباء، ومشقات نفطية لتدوير عجلات الإنتاج عندهم، وقدموا احتجاجهم لسوء أحوال صناعاتهم وإنتاجهم، بالرغم من الإعلان

حال العمال

يعاني عمال القطاع الخاص المنظم منه وغير المنظم وقطاع الدولة من التآكل المستمر لأجورهم نتيجة لارتفاع الأسعار الفاحش، وعدم القدرة على الدفاع عن مصالحهم الطبقية. وذلك نتيجة لعوامل وظروف مختلفة ومتعددة، مما ساهم في إضعاف الوعي الطبقي لدى شريحة واسعة من العمال وخاصة في القطاع غير المنظم، وعدم قدرتهم على خوض نضالاتهم المطالبة المتعلقة بحياتهم المعيشية من أجور وغيرها وتحسين شروط وظروف عملهم.

■ نبيك عكام

إن ما تحتاجه الطبقة العاملة اليوم هو العمل على رفع مستوى الوعي بحقوقها ومعرفة قواها المحركة وتنظيماتها النقابية بمختلف مستوياتها، والعمل على حشد قوى هذه الطبقة من أجل الدفاع عن مصالحها بما يحفظ حقوق العامل.

فطريقة وأسلوب عمل النقابات اليوم يبعيق ويضعف تطوير الوعي الطبقي العمالي ضمن صفوف المجتمع، وبعيق أيضاً زيادة المنتسبين إليها. ويضعف تواجدها في القطاعات الإنتاجية الأساسية في الاقتصاد الوطني، الذي يمكن أن يعطيها قوة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.

ازدياد الفقر واستفحاله في المجتمع يعتبر إدانة سياسية وأخلاقية للسياسات الاقتصادية الاجتماعية السائدة في البلاد ولا بد من مواجهتها، إذ إن البلاد لم تشهد نهياً للثروة الوطنية بهذا القدر الكبير،

منذ استقلال البلاد عن المستعمر الفرنسي، بينما هناك أكثر من 80% ممن يكابدون لظى العيش المرير، وبالأخص منهم العاملون بأجر. فقد أصبحت ظاهرة الفقر حقيقة راسخة ومستشرية. وقد لا نقول جديداً بأن الفقر يولد شعوراً بعدم الأمان والمهانة، وعدم الاستقرار وضعف القدرة على التفكير أو التخطيط، والجنوح باتجاه الجريمة أو الهجرة من أجل البقاء، وهذا ما تشهده البلاد في المحافظات كافة وخاصة لدى الشباب. الفقر سبب مباشر لاعتلال الصحة،

وانخفاض القدرة على العمل، وانخفاض الإنتاجية، كذلك تدني متوسط العمر، والتعليم، ونقص المهارات الفنية في الصناعة نتيجة تهجيرها، وهو، أي الفقر، عائق أساسي للنمو.

إن الفقر ليس من صنع الفقراء لكنه نتيجة لحالات الفشل الذريع لتلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية عديمة الجدوى التي لا تعبر عن مصالح المجتمع. لا سبيل للقضاء على الفقر إلا بتغيير هذه السياسات الاقتصادية المتبعة التي تخنق فرص العمل. وإقامة المشاريع الصناعية

الإنتاجية الوطنية هي الطريق الرئيسي للقضاء على الفقر.

تقع على عاتق النقابات، كممثلة للعمال، مسؤولية كبيرة في الخلاص من الفقر. ويجب على النقابات أن تدرك مدى تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تسير بها الحكومة على المنشآت الصناعية المختلفة، والعمال ومكان العمل. أما الدولة فعليها أن تقوم بالاستثمارات الإنتاجية، وتوزيع الثروة الوطنية بشكل عادل، وتوفير السلع الضرورية، وتأمين الخدمات العامة، وتأمين بيئة عمل مواتية للصناعة

الوطنية لا تطفيشها خارج البلاد. يحتاج العاملون بأجر إلى التعبير عن أنفسهم لكي يعترف بحقوقهم وتحترم، ولكي تلبى مطالبهم يحتاجون أيضاً إلى القوانين الضرورية التي تعمل من أجل صالحهم وليس العكس، ودون هذه الحقوق لن يتمكن العاملون بأجر من الإفلات من براثن الفقر، وبالتالي يحتاجون إلى قوى سياسية حقيقية تعمل ميزان القوة إضافة إلى نقابات تتمتع باستقلالية قراراتها وبأن تصب هذه القرارات في مصلحة كافة العاملين بأجر.

الطبقة العاملة



أستراليا: إضراب عمال قطارات مترو أديلايد
أعلن عمال القطارات الإضراب عن العمل يوم الخميس 11 من الشهر الجاري في أديلايد بسبب نزاع على الأجور، من أجل زيادتها. حيث تتأثر جميع خطوط القطارات بالإضراب ومن المتوقع حدوث المزيد من الإضرابات الأسبوع المقبل إذا لم تات الشركة إلى طاولة المفاوضات. وقد اندلع هذا الصراع على الأجور مع شركة المقاولات الخاصة، التي رفضت مطالب العمال بزيادة الأجور بنسبة 20 في المائة على مدى أربع سنوات. وقال أحد المسؤولين في النقابة: «إن الوضع محبط للغاية، نحن ننقأض منذ ستة أشهر، ولم نحقق الكثير من التقدم». وأضاف: «أمل أن تستمع الإدارة لهذا الصوت العالي والواضح اليوم ونأمل أن يعودوا إلينا بعرض معقول».



العمال الأرجنتينيون يدعون إلى الإضراب
للمرة الثانية، يدعو العمال الأرجنتينيون إلى الإضراب عن العمل على مستوى البلاد احتجاجاً على إجراءات الحكومة التقشفية. تطالب النقابات العمالية بزيادة الأجور في مواجهة إجراءات التقشف الصارمة التي فرضتها الحكومة الليبرالية. ومن المقرر أن ينظم العمال إضراباً على مستوى البلاد الشهر المقبل، وهو الإجراء الثاني من نوعه منذ تولي الحكومة الليبرالية السلطة. ويقود الإضراب، المقرر تنفيذه في 9 أيار، الاتحاد العام للعمل وهو أكبر اتحاد عمالي في الأرجنتين، والمعروف أيضاً باسمه المختصر CGT. ومن المرجح أن تحذو حذوه نقابات أخرى. وأعلنت قيادة CGT الانضمام أيضاً إلى مسيرة تقودها الجامعات للدفاع عن التعليم العام، والمقرر تنظيمها في 23 نيسان، والمضي قدماً في مسيرتهم التقليدية في يوم العمال العالمي في الأول من أيار.



عمال القنب في كاليفورنيا يستعدون للإضراب

قرر عمال كاليفورنيا الساخطون في شركة Eaze Technologies وشركة توصيل القنب التابعة لها، تنفيذ خططهم للإضراب عن العمل في 20 نيسان من أجل العديد من المطالب وفي المقدمة منها الأجور والمواصلات وغيرها من المطالب. ومن المقرر عقد اجتماع بين الشركة والمفاوضين النقابيين في 15 نيسان، حيث يطالب العمال بزيادة معدل تعويض المسافات إلى المعيار الفيدرالي، ورفع أجر ساعة الإضافي. وكانت الشركة قد خفضت فجأة معدل تعويض المسافات المقطوعة دون سابق إنذار منذ ربيع عام 2023. وقال أحد المفاوضين «نحن لا نجني الكثير من المال. وإن ما نحصل عليه من أجور وتعويضات يكفي فقط لدفع الفواتير والإيجار». وأضاف: «نحن نقوم بعمل خطير، وعلينا أن ندافع عن حقوقنا، نحن نستحق الأفضل».



السويد: 500 ألف عامل يهددون بإضراب لزيادة الرواتب

هددت نقابة Kommunal إحدى أكبر النقابات العمالية في السويد بإضراب عام عن العمل يشارك فيه 550 ألف عامل من أعضائها في السويد بينهم عمال النظافة والصيانة وإعداد وجبات الطعام، نتيجة عدم التوصل لاتفاق حول الأجور بين أصحاب العمل في منظمة البلديات والمحافظات السويدية، والنقابة. وقالت النقابة في بيان لها إن الإضراب تم الاتفاق والتنسيق حول تنفيذه مع أعضاء النقابة، وسوف يبدأ في 18 نيسان الجاري في حال عدم التوصل إلى تسوية قبل ذلك التاريخ مع أرباب العمل، ومن المفيد ذكره أن هذه النقابة من أكبر النقابات العمالية في السويد، ويعمل أعضاؤها في مجالات مختلفة أغلبها خدمية، وبينهم عمال النظافة والصيانة وإعداد وجبات الطعام والفندقة وغيرها.

صحافة العصر الرقمي والطبقة العاملة

تستكمل جريدة «قاسيون» ما نشرته في عددها السابق وبتصرّف حول صحافة العصر الرقمي وهي الدراسة التي أعدها «مركز الدراسات العمالية والنقابية في الوطن العربي» مبيّنة موقف القائد العمالي أنطونيو غرامشي من الصحافة البرجوازية وتأثيرها على الطبقة العاملة وسبل مواجعتها.

■ محرر الشؤون العمالية

الصحيفة البرجوازية: أداة للنظام الرأسمالي

تُستخدم الصحف البرجوازية كأداة لنشر أيديولوجية النظام الرأسمالي، وخدمة مصالح الطبقة الحاكمة. ونجد ذلك جلياً في:

- التحكم في المعلومات: تتحكم الطبقة الحاكمة في المعلومات التي تنشر في الصحف، وتستخدم هذه المعلومات لخدمة مصالحها.
- التأثير على الرأي العام: تستخدم الصحف للتأثير على الرأي العام وتشكيله بما يتوافق مع أيديولوجية النظام الرأسمالي.
- الترويج للاستهلاك: تُستخدم الصحف للترويج للاستهلاك الفردي وتشجيع الناس على شراء السلع والخدمات.

دورنا كعمال في مقاومة الصحافة البرجوازية

تقع على عاتق العمال مسؤولية مقاومة الصحافة البرجوازية، وذلك من خلال:

- الوعي بمخاطر الصحافة البرجوازية: يجب أن نكون على دراية بأهداف الصحافة البرجوازية وأساليبها في التأثير على الرأي العام.
- دعم الصحف العمالية: يجب أن ندعم الصحف العمالية التي تعبّر عن صوت الطبقة العاملة وتدافع عن حقوقها.
- نشر الوعي بين العمال: يجب أن نسعى لنشر الوعي بين العمال حول مخاطر الصحافة البرجوازية وأهمية دعم الصحف العمالية.
- تسعى الصحف البرجوازية، من خلال شعاراتها البراقة وعروضها الجذابة، إلى استقطاب القارئ وبيع منتجها: تلك الورقة التي تحاول، صباحاً ومساءً، غرس طريقة محددة للإدراك والحكم على الأحداث السياسية الجارية.

الحقيقة المغيّبة

تُقدّم الصحف البرجوازية معلومات مغلوطة وتُحرّف الحقائق لتخدم مصالح الطبقة الحاكمة. تخفي هذه الصحف الأحداث المهمة وتُسلّط الضوء على قضايا هامشية، وتروّج لأفكار تُعزّز الاستهلاك والتسليم بالوضع الراهن. يُقدّم لنا أنطونيو غرامشي في تحليله للصحافة البرجوازية نظرة نقدية لطريقة عملها وتأثيرها على الطبقة العاملة.

- أولاً: وظيفة الصحافة البرجوازية
- أداة للنضال: تُستخدم الصحافة البرجوازية كأداة للدفاع عن أفكار ومصالح الطبقة الحاكمة.
- خدمة الطبقة الحاكمة: يهدف محتوى الصحافة البرجوازية إلى خدمة الطبقة الحاكمة، وترجمة أفكارها ومصالحها إلى رسائل تُحارب الطبقة العاملة.

- التضليل: تُقدّم الصحافة البرجوازية معلومات مُضلّة وتُحرّف الحقائق لخدمة مصالحها.

التحيز ضد العمال

تُقدّم الصحف البرجوازية صورةً سلبيةً عن الطبقة العاملة، من خلال:

- تشويه الحقائق: تُقدّم هذه الصحف المعلومات بطريقة تخفي الحقائق وتظهر العمال في صورة سيئة.

- التحميل بالذنب: تُلقي الصحف البرجوازية باللوم على العمال في المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

- التقليل من شأنهم: تُصوّر هذه الصحف العمال كأنهم غير قادرين على التفكير أو التصرف بشكل مستقل.

أمثلة على التحيز:

- عند اندلاع الإضرابات: تُصوّر الصحف البرجوازية العمال كمُخربين للشعب ومُخربين.
- عند تنظيم المظاهرات: تُصِف الصحف

البرجوازية المتظاهرين من العمّال بالمتعنّتين والمجرمين.

الوعي

يُعَدّ الوعي بتحيز الصحف البرجوازية ضرورياً لمقاومة تأثيرها على الطبقة العاملة. تحليل نقدي للخطاب الإعلامي للصحافة البرجوازية يُقدّم هذا النص تحليلاً نقدياً للخطاب الإعلامي للصحافة البرجوازية، مؤكداً على تأثيره على وعي الطبقة العاملة. تتلاعب بالوعي: تُستخدم تقنيات التلاعب بالوعي في الصحافة البرجوازية لتوجيه تفكير القارئ وتشكيل رأيه. الخبر المزيّف: لا تقتصر ممارسات التلاعب على الأخبار الكاذبة، بل تشمل أيضاً تقديم الأخبار بطريقة مزيّفة، مثل:

- التحيز في اختيار الأخبار: تُركز الصحف البرجوازية على أخبار تُعزّز مصالح الطبقة الحاكمة، وتهمل أخباراً أخرى.
- التحيز في كتابة الأخبار: تُستخدم لغة وصياغة تؤثر على فهم القارئ للخبر، وتشجع على تبني وجهة نظر محددة.
- إخفاء المعلومات: تخفي الصحف البرجوازية معلومات مهمة، أو تقدمها بشكل مشوّه.

الوعي الطبقي

يُمكن للعمال، من خلال تحليل الخطاب الإعلامي للصحافة البرجوازية، أن يصبّحوا أكثر وعياً بمصالحهم الطبقيّة. أمثلة من الواقع: يُقدّم النص أمثلة على كيفية تشويه الصحافة البرجوازية للحقائق لصالح الطبقة الحاكمة:

- عند اندلاع الإضراب: تُصور الصحف البرجوازية العمال كمخربين يهددون النظام.
- عند تنظيم مظاهرة: تُصور الصحافة البرجوازية المتظاهرين كمجرمين يثيرون الفوضى.

الصحافة البرجوازية والصحافة العمالية في عصرنا الرقمي:

الاختلافات عن الصحافة التقليدية:

- الوصول: سهولة الوصول إلى المعلومات من خلال الإنترنت، حيث يمكن لأي شخص إنشاء منصة ونشر المحتوى.
- التفاعل: تفاعل أكبر بين القراء والصحفيين، من خلال التعليقات والمشاركة والتفاعلات على المنصات الرقمية.
- التنوع: تنوع أكبر في الأصوات والآراء، حيث يمكن لأي شخص نشر أفكاره ومشاركة وجهة نظره.
- الصحافة البرجوازية:
- التركيز: التركيز على مصالح الطبقة الحاكمة، ونشر المعلومات التي تُعزّز هذه المصالح.
- التأثير: التأثير على الرأي العام من خلال التحكم في المعلومات وتوجيهها.
- التمويل: تمويلها من قبل الشركات والأثرياء، مما يُؤثر على محتواها.
- الصحافة العمالية:
- التركيز: التركيز على قضايا الطبقة العاملة والدفاع عن حقوقهم.
- التأثير: رفع مستوى الوعي بين العمال وتنظيمهم.
- التمويل: تمويلها من قبل النقابات العمالية والمنظمات العمالية.

من هم العمال اليوم؟

- العاملون في المصانع: العمال الذين يعملون في المصانع والشركات.
- العاملون في الخدمات: العمال الذين يعملون في قطاعات الخدمات، مثل التعليم والرعاية الصحية.
- العاملون في الاقتصاد غير الرسمي: العمال



- نشر ثقافة المواطنة.
- تدريب المواطنين على المشاركة.
- تجميع المصالح والتعبير عنها.
- إعداد الكوادر السياسية والنقابية.
- ظهور المواطنة الرقمية.
- تعزيز المجال العام التقليدي.
- محاربة الفساد.
- المقارنة بين وضع المواطن ووضع غيره.
- تعزيز مقترحات المواطن وسعيه للمشاركة.
- الاهتمام بالقضايا المجتمعية والمواطنة.
- تطوير علاقة المواطن بمجاله العمومي.

التنشئة الاجتماعية والسياسية

يُساهم الفضاء العمومي في ظل الثورة الرقمية في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال:

- تدريب المواطنين على المشاركة: تُتيح المنصات الرقمية مشاركة المواطنين في صنع القرار والتعبير عن آرائهم.
- تجميع المصالح والتعبير عنها: تُساعد المنصات الرقمية على تكوين مجموعات حول قضايا مشتركة والدفاع عن مصالحهم.
- إعداد الكوادر السياسية والنقابية: تُساعد المنصات الرقمية على نشر الوعي السياسي وتطوير مهارات القيادة.
- المواطنة الرقمية: ساهمت الثورة الرقمية في ظهور «المواطنة الرقمية» التي تُعزّز المجال العام التقليدي من خلال:
- محاربة الفساد: تُتيح المنصات الرقمية كشف الفساد ومحاسبة المسؤولين.
- مقارنة وضعهم بغيرهم: تُتيح المنصات الرقمية للمواطنين المقارنة بين تجاربهم وتجارب الآخرين، مما يُعزّز وعيهم بحقوقهم.
- الاهتمام بالقضايا المجتمعية والمواطنة: تُتيح المنصات الرقمية للمواطنين المشاركة في نقاشات حول القضايا المجتمعية.
- تطوير علاقة المواطن بمجاله العمومي: تُتيح المنصات الرقمية للمواطنين التواصل فيما بينهم ومع صانعي القرار.

الذين يعملون في وظائف غير رسمية، مثل الباعة المتجولين والسائقين.

من هم البرجوازية؟

- أصحاب الشركات: أصحاب الشركات والمصانع الذين يملكون وسائل الإنتاج.
- الأثرياء: الأشخاص الذين يملكون ثروة كبيرة.
- النخبة السياسية: الأشخاص الذين يشغلون مناصب سياسية مهمة.
- تُعد الصحافة الرقمية أداة مهمة للدفاع عن حقوق العمال. تُمكن هذه الصحافة من نشر المعلومات بشكل أوسع والتفاعل مع العمال بشكل أكثر فعالية.

التحديات التي تواجه الفضاء العمومي الرقمي

- التفاوت الرقمي: لا يملك جميع المواطنين إمكانية الوصول إلى الإنترنت، مما يعيق مشاركتهم في الفضاء العمومي الرقمي.
- انتشار المعلومات المضللة: تُشكل المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة تهديداً للفضاء العمومي الرقمي وتُعيق الحوار البناء.
- التحكم في المعلومات: تُسيطر شركات التكنولوجيا على كمية هائلة من المعلومات، مما قد يؤدي إلى تقييد حرية التعبير.
- دور المواطنين في الحفاظ على الفضاء العمومي الرقمي:
- التحقق من صحة المعلومات: يجب على المواطنين التحقق من صحة المعلومات قبل مشاركتها.
- التفكير النقدي: يجب على المواطنين التفكير بشكل نقدي في المعلومات التي يتلقونها عبر الإنترنت.
- المشاركة بمسؤولية: يجب على المواطنين التصرف بشكل أخلاقي في الفضاء الرقمي واحترام آراء الآخرين.

الفضاء العمومي

في ظل الثورة الرقمية

- المساهمة في التنشئة الاجتماعية والسياسية.

«دبروا حالكم...» ملخص بيان رسمي حول حوامل الطاقة المخصصة للصناعة!



تزايدت معاناة الصناعيين خلال السنين الماضية من مشكلة تأمين حوامل الطاقة «الكهرباء والمشتقات النفطية»، بالكميات الكافية وبالسعر الاقتصادي، وبما يكفل الاستمرار بالإنتاج والعملية الإنتاجية في منشاتهم!

على مستوى تأمين حوامل الطاقة، مع إشارتهم إلى التكاليف المرتفعة التي يتحملونها لقاء الطاقة الكهربائية بشكل خاص، بأسعارها المرتفعة التي تزيد من كلف إنتاجهم، وصولاً إلى خسارتهم أسواق التصدير، ولخروج منشاتهم عن العمل، مع بيانات رقمية توضح أن السعر الرسمي للطاقة الكهربائية التي يتحملون تكاليفها المرتفعة تعتبر أعلى من الأسعار العالمية ومن الأسعار في دول الجوار! لكن الحكومة كانت مصرة على موقفها، بما يخص سياساتها التسعيرية المتبعة لحوامل الطاقة، وللطاقة الكهربائية بشكل خاص!

المطالبة بالتعاون للقبول بالأمر الواقع!
وكذلك لم يغفل البيان كالعادة الغوص بالحديث عن الحرب والإرهاب والعقوبات، كذريعة رسمية للتهرب من المسؤوليات والواجبات، مع التضخيم المصطنع للدور الحكومي والإجراءات المتبعة من قبل الجهات الرسمية، طبعاً مع عبارة «وفق الموارد المتاحة» المعتادة، التي تغطي الكثير من عوامل التقصير واللامبالاة والاستهتار والاستغلال والفساد! الأكثر من ذلك أن وزارة الصناعة في بيانها طالبت بتعاون الصناعيين، على العكس من مطالب هؤلاء بتعاون الجهات الرسمية معهم ومع مطالبهم لتذليل صعوباتهم، التي لا تقف عند مشكلة توفير حوامل الطاقة فقط!

حيث ورد في البيان ما يلي: «وفي ضوء السعي الحكومي المتواصل لتأمين الطاقة الكهربائية وحوامل الطاقة للمدن والمناطق الصناعية... ووفقاً لكل هذه التدابير التي تقدمها الحكومة، يجب أن نلتزم تعاوناً مشتركاً من قبل جميع الأخوة الصناعيين ليكون هدفنا الأول في ظل هذه الظروف زيادة الإنتاج إلى

بالمقابل كانت الحكومة مصرة على سياساتها الكمية والتسعيرية لحوامل الطاقة المخصصة للصناعيين، وخاصة الطاقة الكهربائية، غير عابئة بما يترتب على ذلك من كوارث على الإنتاج والعملية الإنتاجية، وعلى الاقتصاد الوطني عموماً!

بيان التحلل من المسؤوليات!

ولتكريس هذا الجور والظلم تجاه الصناعة والإنتاج أصدرت وزارة الصناعة بتاريخ 2024/4/9 شبه بيان تتحلل خلاله من مسؤولياتها، ومن واجبات الحكومة تجاه الصناعة والصناعيين والعملية الإنتاجية، والأكثر من ذلك التجاهل التام لمطالب الصناعيين الموجهة للحكومة، ولوزارتي الكهرباء والصناعة مباشرة!

فالعبارة التي افتتحت وزارة الصناعة بيانها بها كانت الاتية: «إشارة إلى ما يتم تداوله عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي فيما يخص واقع العمل في القطاع الصناعي بشكل عام وخاصة ما يتعلق بتأمين حوامل الطاقة للمشتريين الصناعيين...!

هذه العبارة الافتتاحية للبيان بحد ذاتها فيها تجاهل لمطالب الصناعيين المحقة، مع تقزيم مشكلتهم لتبدو كأنها من وحي خيال وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وليست من صلب واقع المعاناة المزمنة من حوامل الطاقة للقطاع الصناعي المنتج في البلاد دون حلول!

فخلال الفترة القريبة الماضية توجه الصناعيون، بشكل فردي وعبر غرف الصناعة واتحادها، للحكومة ولوزارة الكهرباء بمطالبهم من أجل تذليل صعوباتهم المتزايدة

أقصى طاقة متاحة في كل المنشآت الصناعية، الغذائية، الكيميائية، الهندسية والنسيجية وفي كل معمل وورشة للاستفادة من تلك الموارد المتاحة لتظهر النتائج الإيجابية لتلك التدابير وقطف ثمارها وتحقيق النتيجة المرجوة منها وتعم الفائدة على الجميع».

ولا أحد يعلم كيف سستم زيادة الإنتاج إلى «أقصى طاقة متاحة»، في ظل الاستمرار بالنهج نفسه والأسلوب المتبع بما يخص توفير حوامل الطاقة، وهو العصب الرئيسي في الإنتاج والعملية الإنتاجية، كمّاً وسعراً، بالمقابل سيكون ذلك من خلال «الموارد المتاحة» وتكريس العجز الرسمي؟!

وكان غاية البيان هي أن يصمت الصناعيون ويغفوا عن مطالبة الحكومة بتذليل صعوباتهم، مع قبولهم بالأمر الواقع المفروض عليهم بما يخص معاناتهم من مشكلة حوامل الطاقة!

دبروا حالكم!

بيان وزارة الصناعة المطول، الذي تبنته الحكومة وأوردته على صفحتها الرسمية، إنشائي في الشكل، فهو لا يسمن ولا يغني من جوع، ولا يقدم أي حلول لمشكلة توفير حوامل الطاقة للقطاع الصناعي كي تستمر العملية الإنتاجية فيه، وبجوهره، بالإضافة إلى مطالبة الصناعيين بالصمت والقبول بالأمر الواقع تحت عنوان «التعاون»، فهو يكرس نهج إبعاد الدولة عن جزء هام من مهامها وواجباتها تجاه الصناعة والإنتاج، وتجاه الاقتصاد الوطني!

فالرسالة الرسمية الواضحة للصناعيين من مضمون البيان وغايته تقول «دبروا حالكم»، فالحكومة مصرة على المضي بسياساتها، مهما كانت نتائجها على الصناعة والإنتاج، ولو كانت كارثية!

النتائج الوخيمة!

هذا النمط من الاستهتار الرسمي تجاه صعوبات ومعوقات عمل القطاع الصناعي، والإنتاج عموماً، بما يخص حوامل الطاقة ليس بجديد، وكذلك تكريس فرض لجوء هذا

القطاع إلى البدائل المكلفة لحوامل الطاقة! فمشاريع الطاقات المتجددة، على الرغم من كثرة التهليل لها، إلا أنها غير مجدية اقتصادياً بحال زيادة الاعتماد عليها في العملية الإنتاجية نظراً لتكاليفها المرتفعة، وعجزها عن إمكانية تغطية الاحتياجات الطاقة لاستمرار الإنتاج في المنشآت الصناعية، وكذلك الحال بالاعتماد على المشتقات النفطية المكلفة بمعزل عن الطاقة الكهربائية!

بالمقابل فإن الإصرار الرسمي على أسعار الطاقة الكهربائية المخصصة للقطاع الصناعي على ما هي عليه من ارتفاع، مع عدم انتظامها أو تكريس التقنين فيها، يعني بالمحصلة فرض زيادة التكاليف على الصناعيين، أي زيادة على أسعار منتجاتهم وسلعهم!

ومع ظروف الواقع الاقتصادي المعاشي المتردي فهذا يعني المزيد من تراجع معدلات الاستهلاك المحلي لهذه السلع والمنتجات، وكذلك فقدان تنافسيتها في أسواق التصدير، أي خسارة ما تؤمنه من قطع أجنبي، والنتيجة الحتمية من كل ما سبق هي وضع القطاع الصناعي «بخانة اليك»، مسجلاً المزيد من التراجع، والمزيد من خروج منشآته عن العمل تباعاً، وصولاً إلى توقفها جزءاً أو كلاً، وكل ما سبق معروف تماماً من قبل الحكومة والرسميين!

فالإصرار الرسمي على الاستمرار بالسياسات والنهج نفسه تجاه القطاع الصناعي والإنتاج، الذي لا تغلفه البيانات الإنشائية والذرائع المسوقة، مهما كانت، تجاوز حدود الاستهتار واللامبالاة، وكذلك تجاوز حدود سياسات تخفيض الإنفاق العام وسياسات تخفيض الدعم المتبعة، فهو إصرار معلن على المضي نحو استكمال إضعافه وتقويضه، ليس بالضد من مصلحة الصناعيين والمنتجين والمستهلكين فقط، بل وبالضد من المصلحة الاقتصادية للبلاد، والاقتصاد الوطني عموماً!

ولا أحد يعلم كيف ستقف الصناعة على أقدامها مجدداً، متجاوزة صعوباتها ومعيقاتها، مع الاستمرار بهذا النهج التدميري المعادي لمصلحة العباد والبلاد!

بينما المطبلون والمطبعون العرب يحاولون إيهامنا بأن العدو منتصر



صادف يوم الأحد الماضي، 7 نيسان، مرور ستة أشهر على انطلاق عملية «طوفان الأقصى» ومعها العدوان الصهيوني على غزة. تزامن ذلك مع انسحاب كبير لقوات الاحتلال من أجزاء من القطاع، وهو الأمر الذي فاجأ الكثيرين، وتلاه فيض من التحليلات وردود الفعل.

مركز دراسات قاسيون

استهداف الكيان للقنصلية الإيرانية في دمشق وفرض تركيا منع تصدير أكثر من 50 منتجاً للكيان مؤخراً. ترصد هذه المادة بعض ما قاله إعلام الكيان في ظل ما ورد أعلاه، ولكن ما هو واضح أن الأفكار الأساسية في معظم المقالات والتحليلات هي: الفشل بشكل عام، وفقدان جيش الكيان قدرته على الردع الذي اعتمد عليه لعقود في تهريب و«ضبط» محيطه، وخسارة الرأي العام والتعاطف لصالح الفلسطينيين. وقد يكون الكاريكاتير التالي الذي نشرته صحيفة «إسرائيل هيوم» يوم الأحد الماضي الأكثر تعبيراً عن الشعور السائد:

الفشل بشكل عام وفقدان جيش الكيان قدرته على الردع الذي اعتمد عليه لعقود في تهريب و«ضبط» محيطه وخسارة الرأي العام والتعاطف لصالح الفلسطينيين



المستوى العسكري والسياسي مع وجود نحو 100 ألف «إسرائيلي» يخشون العودة إلى منازلهم في الشمال والجنوب.

وفي **مقالة** نشرتها «جبروليم بوست»، يقول الكاتب حول الانسحاب:

«لا بد من الاعتراف بأن الخطوات التي اتخذها الجيش «الإسرائيلي»، بناء على تعليمات المستوى السياسي، تبدو محيرة بعض الشيء، وتضاف إلى عدد من الخطوات المحيرة الأخرى التي اتخذت مؤخراً».

«الجيش «الإسرائيلي» يفقد زخمه، ويبدو أنه تخلى عن صفقة الرهائن واسعة النطاق التي طالبت بها الولايات المتحدة؛ وإلا فلماذا ينسحب من خان يونس في هذه المرحلة ويترك 4-6 كتائب إرهابية حية تتنفس، والتي يمكن أن تكون بمثابة نواة واعدة لعودة حماس؟ أين هو المنطق؟».

«لقد فقدت «إسرائيل» قدرتها على الردع، والانسحاب المتسرع من غزة هو استمرار مباشر للإخفاقات «الإسرائيلية» السابقة فيما يتعلق بغزة».

ولحظ إعلام الكيان التغيير الجاري حتى ضمن الأروقة السياسية لحليفه الأساسي، الولايات المتحدة، نتيجة عدم الالتزام الصارم من جانب الكيان بالاستراتيجية الأمريكية الموضوعة للعدوان. في **مقالة** في «يديعوت أحرونوت»، يقول الكاتب:

«تتزايد الانتقادات الموجهة «لإسرائيل» في مجلس الشيوخ، وأعلن أحد أعظم أصدقاء «إسرائيل» هناك، السيناتور كريس كوز من ولاية ديلاوير، للمرة الأولى أنه سيدعم «مشروعية» المساعدات المقدمة إلى «إسرائيل» - إذا نفذت العملية في رفح دون دعم أميركي ودون تقديم حل لجموع المواطنين التي تكتظ بالمدينة الواقعة في جنوب قطاع غزة. وقال عن موقفه الجديد في مقابلة إنه موقف لم يسبق أن وصل إليه».

«لقد تزايد الإحباط في الكونغرس تجاه سلوك «إسرائيل» في الحرب لعدة أشهر في ظل مواصلتها دون نهاية في الأفق... وإن مقتل عمال الإغاثة - بما في ذلك مقتل المواطنين

الوضع العسكري والسياسي

في 8 نيسان، أي بعد يوم واحد من انسحاب معظم ما تبقى من قوات الاحتلال من قطاع غزة، والتي كانت تتمركز بأغلبها في خان يونس، نشر موقع «يديعوت أحرونوت» **مقالة** مطولة حول الموضوع:

«في وقت مبكر من صباح أمس «الأحد»، قام الجيش «الإسرائيلي» بسحب معظم القوات التي بقيت في قطاع غزة، والتي كانت قليلة على أية حال. الآن هناك بضعة مئات من المقاتلين في قطاع غزة، عندما كان العدد في ذروة المناورة البرية 30-40 ألفاً «ما يزيد قليلاً عن 20 لواء»».

«أكد الجيش «الإسرائيلي» أنه لا توجد علاقة بين الضغوط الأمريكية التي تمارس على «إسرائيل» والانسحاب من خان يونس».

«هناك في الجيش من يقدر أن الهزيمة الكاملة للجيش الإرهابي ستستغرق ما لا يقل عن 3-4 سنوات أخرى، وهو ما سيسمح نظرياً للقيادة السياسية بمواصلة إعلان حالة الحرب حتى عام 2027».

«إن الانتقادات من داخل الجيش «الإسرائيلي» لتجميد تعريف الوضع تزيد من تآكل إنجازات الجيش «الإسرائيلي» في قطاع غزة في مواجهة إصرار القيادة السياسية على عدم إيجاد بديل أقل عدائية لحماس، الذي سيحكم مليوني فلسطيني بعد انسحاب الجيش «الإسرائيلي» من القطاع».

«بحسب مصادر في الجيش «الإسرائيلي»، فإن هناك ما لا يقل عن أربعة ضباط برتبة مقدم، بينهم قادة وحدات قتالية، أبلغوا المقربين منهم أنهم قرروا التقاعد من الجيش بسبب الإخفاقات في 7 أكتوبر، ولكنهم ينتظرون نهاية الحرب».

«في الجيش هناك من يقدر أنه إذا لم يتم اتخاذ قرار بإنهاء الحرب، فإن كبار المسؤولين في الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى سيتقاعدون في غضون ستة إلى ثمانية أسابيع بكل الأحوال: الواقع أقوى وفي النهاية سوف تنفجر الأمور. لا يمكنك هندستها».

«تضررت ثقة الجمهور بشكل خطير على

إعلام الكيان تسوده مناعة جماعية وخوف هستيري من المستقبل!



التوقيت وحجم الضربة الإيرانية المحتملة، يرافقها عدد متزايد من التحذيرات التي تطلقها الدول لرعاياها من السفر إلى المنطقة وتحث الموجودين فيها على الخروج منها والعودة إلى بلدانهم.

في **مقالة** نشرتها صحيفة «معاريف» في 11 نيسان، يظهر بشكل واضح عدم اليقين والقلق فيما يتعلق بالموضوع، ومحاولة الكيان للتحضير بمساعدة واشنطن:

«يصل قائد القيادة المركزية للجيش الأمريكي الجنرال إريك كوريلا إلى «إسرائيل» اليوم «الخميس» لعقد اجتماعات تنسيقية وإعدادية مع رئيس الأركان هرتسي هاليفي ووزير «الدفاع» يواف غالانت، وذلك تمهيداً لهجوم محتمل من إيران».

«جرت خلال الأيام والساعات القليلة الماضية اتصالات تنسيقية مكثفة بين أنظمة «الدفاع الإسرائيلية» والولايات المتحدة... وتعتقد الولايات المتحدة وحلفاؤها أنه ضمن الهجوم، الذي سيضم أيضاً طائرات دون طيار، ستشارك الجهات التابعة لطهران في المنطقة، وسيكون ضد أهداف عسكرية. ومن الممكن أيضاً ألا يبدأ الهجوم بالضرورة في شمال البلاد».

في **مقالة** أخرى في «معاريف»، بعنوان «استهدفوا «رأس الخطبوط».. بدل انتظارها حتى تهدأ، على «إسرائيل» أن تواجه إيران»، يقوم الكاتب باستعراض طويل للأسباب التي تجعل من إيران خطراً يهدد الكيان، ويعتبر على سياسة واشنطن تجاه الموضوع:

«عندما تتخذ واشنطن خطأ تصالحياً أمام عوامل مثل الصين وإيران التي تتحدى هيمنتها، فإن زعماء العالم يضعون خطاً أخرى مثل إقامة شراكة مع الصين وإيران. لكن «إسرائيل» لا يمكنها أن تتجاهل حرب الكماشة التي تخوضها إيران في «إسرائيل»، عندما تحيط «إسرائيل» بـ «حلقة نار» خانقة وتسمى إلى إضعاف «إسرائيل» وتدميرها».

كما يعيش الكيان اليوم معركة وجودية، وبعد ستة أشهر من عدوانه على غزة، يحاول إعادة النظر في محيطه. في **مقالة** في «معاريف» قبل أيام، يقول الكاتب:

يخلق نوعاً من التعقيد أو ربما تشابكاً أكبر في الخطاب داخل حماس».

حول الوضع الراهن وفي ظل الانسحاب الأخير لمعظم قوات الاحتلال، يقول: «لقد مضى ما يقرب من أربعة أشهر على المرحلة الثالثة، التي تقضم ببطء أسس حماس، وهي في الحقيقة لا تنجح. من رأى الصور من خان بونس، وكيف تعود حماس إلى كل الأماكن، عليه أن يفهم أنه لا يوجد في الواقع أي ضغط عسكري. هذا لم يتم اختباره قط، نحن نقوم بإفراغ القطاع من القوات العسكرية».

«لقد وصلنا إلى مفترق طرق، فإما أن نذهب نحو صفقة وذلك يعني وقف الحرب في الوقت الراهن، أو أن نكون جادين حقاً في قضية إسقاط حماس وذلك يعني أنه علينا احتلال غزة كلها، والبقاء فيها».

كما يرى البعض أن الكارثة على الكيان وصلت إلى نقطة اللاعودة، حيث يقول كاتب إحدى **المقالات** في «جيزورليم بوست» حول الوضع الحالي:

«[التدمير الكامل لحماس] هو وهم لا طائل منه. وحتى دخول رفح وتدمير الكتائب الأربع لن يأتي بالنتيجة المرجوة، بل العكس هو الصحيح. وهذا الدمار سيضع «دولة إسرائيل» في مرتبة أدنى على المستوى الدولي مما كانت عليه جنوب أفريقيا في عهد الفصل العنصري». «إن انهيار «إسرائيل» من المقاطعة العالمية، والذي أصبح واضحاً بالفعل على الأرض، سيشتد... إنها مسألة وقت فقط قبل أن تتصاعد الحرب، ولسنا فقط غير مستعدين لها في الوقت الحالي، بل إننا لسنا حتى في مرحلة الاستعداد لها. إننا نفقد قدرتنا على التعامل مع التهديدات الأولية والوجودية التي تهدد بتدمير [دولة إسرائيل]».

الوضع الإقليمي – إيران وغيرها

منذ العدوان الصهيوني الذي استهدف القنصلية الإيرانية في دمشق، بدأ الحديث حول توقيت وهدف ومصدر وحجم الرد الإيراني، ومعه يتصاعد القلق في الكيان ومحاولات التخمين والتحضير، ووصلت حالة التأهب أوجها خلال الأيام الماضية مع توقعات متفاوتة حول

أحد المؤشرات الأخرى التي ينوه إليها الكاتب هو وضع المجتمع «الإسرائيلي» والتشتت والانقسامات التي يعاني منها، حيث يقول: «لقد فشل نتنياهو في توحيد المجتمع الإسرائيلي».

في **مقالة** أخرى في «يديعوت أحرونوت» يوم الخميس الماضي، يقول الكاتب:

«بعد أكثر من نصف عام من الحرب في غزة، فشل الذريع «لدولة إسرائيل»، الذي بدأ في 7 تشرين الأول، يزداد مع مرور كل يوم. لا، هذه المرة لم يعد من الممكن إلقاء اللوم على الجيش أو الشاباك. إنهم في الواقع يحققون إنجازات، وحتى إنجازات مثيرة للإعجاب. المشكلة هي أن الإنجازات العسكرية على الأرض لا تترجم إلى إنجازات سياسية استراتيجية».

على الرغم من محاولة تصوير جيش الاحتلال على أنه صامد ويقوم بواجبه على أكمل وجه، إلا أن الكاتب يقول: «في كل منطقة ينسحب منها الجيش «الإسرائيلي» في قطاع غزة، يعود رجال حماس ويظهرون، ويقومون بالإشراف على توزيع المساعدات، ويتأكدون من عدم تسجيل أي زيادات في الأسعار، ويلاحقون المشتبه بهم بالتعاون مع «إسرائيل»، وفي بعض الحالات يعدمونهم».

ويسلط الضوء كذلك على الفشل على مستوى الرأي العام، ويقول: «لا بد من قول شيء ما عن فشل «دولة إسرائيل» أمام الرأي العام الدولي، وخاصة الأمريكي. حتى بين اليهود الأميركيين، وحتى بين أعز أصدقاء [إسرائيل]».

«حتى بين اليهود المؤيدين «لإسرائيل»، بدأوا يفهم أن نتنياهو يقود «إسرائيل» إلى الهزيمة الكاملة، وليس النصر. الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى فرض وقف لإطلاق النار على «دولة إسرائيل»، دون انهيار حكومة حماس، ودون إطلاق سراح الرهائن، وبشكل أساسي مع خروج حماس فائزاً أكبر في هذه الحرب». نشرت صحيفة «معاريف» **لقاءً** أجرته مع أكاديمي «إسرائيلي» يوم 11 نيسان، لتقييم تأثير اغتيال أبناء إسماعيل هنية على موضوع الأسرى، والذي قال حوله:

«يبدو لي أن هذا الحدث، وهو بالطبع درامي،

الأمريكيين الكنديين – قد يتبين أنه كان القشة التي قصمت ظهر البعير. وقال أحد المستشارين البرلمانيين في الكونغرس إن هذا الأسبوع قد يكون نقطة تحول».

في **مقالة** نشرتها «يديعوت أحرونوت» في 8 نيسان، أحد المؤشرات هو أن الكاتب استخدم كلمة «فشل» 14 مرة «الأمر الذي تكرر في عدة مقالات رصدها المركز»، حيث تركز المقالة على أسباب الفشل وتجلياته في المعركة الجارية. «إن فشل «إسرائيل» لا تكمن جزوره في أهداف الحرب التي تلقت دعم الدول الغربية... ولكن في السياسة» حيث فشلت الحكومة في «العمل السياسي التكميلي، والحفاظ على التحالفات، والتفكير في القانون الدولي والاستراتيجية طويلة المدى، والرأي العام... ولم يمض وقت طويل قبل أن يحصل الانهيار – وتركنا وحدنا... بعد نصف سنة... الدولة اليهودية أصبحت أكثر عزلة من أي وقت مضى».

حول التحولات الجارية في أروقة واشنطن، يقول الكاتب إن التغييرات تجاه الكيان من أقرب حلفائه هي أمر «لم يعد متعلقاً بالسياسة فقط».

يركز الكاتب على أن الفشل كان في الجانب السياسي، ويؤكد عدة مرات على أن العمل العسكري لم يكن المشكلة، بل كان «ناجحاً»، فيما يبدو محاولة لإقناع القارئ بأنه لا يمكن أن يكون هناك ضعف عسكري، فهذا يُعتبر كارثياً للكيان القائم على الجانب العسكري بشكل أساسي كقوة احتلال، بينما الساسة يمكن تغييرهم، لذلك يركز على الجوانب التي كان يجب تعزيزها والتي فشلت بها «إسرائيل» ويقول هذا كله مسؤولية الحكومة بجانبها السياسي، وفي ما يبدو أنه جزء من الحملة ضد نتنياهو ولمصلحة خصومه الذين يبدون توافقاً أعلى، بالكلام على الأقل، مع المتطلبات الاستراتيجية الأمريكية من جهة، ومن الجهة الأخرى، فإن تحويل نتنياهو إلى كبش الفداء في الهزيمة «الإسرائيلية»، من شأنه، برأي خصومه على الأقل، أن يلقي بأعباء الهزيمة عليه وحده، وبتخفيف وطأتها على الكيان ككل.

في كل

منطقة ينسحب

منها الجيش

«الإسرائيلي» في

قطاع غزة يعود

رجال حماس

ويظهرون

ويقومون

بالإشراف على

توزيع المساعدات

ويتأكدون من

عدم تسجيل

أي زيادات في

الأسعار



وفي **مقالة** أخرى في «يديعوت أحرونوت» حول عائلات الأسرى في غزة:

قالت إحدى السيدات واصفة ما يجري: «نحن نعيش في حالة من عدم اليقين. نحن في كابوس مستمر منذ ستة أشهر والذي يزداد سوءاً كل دقيقة».

سيدة أخرى قالت حول الحكومة: «منذ ستة أشهر... وهم يواصلون الهروب من المسؤولية».

وأخرى أبدت الشعور بالقلق لأن «العالم بدأ ينسى المخطوفين» في ظل ما حصل على يد الجيش «الإسرائيلي» خلال الأشهر الستة الماضية.

ويبدو أن الانشقاقات ضمن الكيان وعلى كافة المحاور قد وصلت إلى درجات غير مسبوقة، وعلى الرغم من عدم ربطها بشكل مباشر بتداعيات عدوان الكيان على غزة وكل ما تبع ذلك على المستوى العسكري والسياسي والمجتمعي وكذلك الدولي، إلا أن ذلك الرابط واضح بين السطور وبالأخص عندما يبدو أن الكاتب يدق ناقوس الخطر عندما يدعو الجميع إلى تقديم التنازلات لتوحيد المجتمع والذي بات من الواضح أن مستوى التناقضات فيه قد وصل إلى أعلى المستويات.

في **مقالة** في «معاريف» قبل أيام، يقول الكاتب: «خلال العام الماضي الجميع يتحدث عن الوحدة. لكن المشكلة هي أن الجميع يتحدثون عن الوحدة الذاتية - «الوحدة وفق شروطي»، فيما يجب أن تكون الوحدة جامعة وموضوعية. الوحدة مثل العلاقة، وهي عملية معقدة ومستمرة تتطلب الممارسة والتدريب وبناء الثقة، إنها عملية مبنية إلى حد كبير على المساومات والتنازلات بحيث يمكن لجهتين، مختلفتين تماماً في بعض الأحيان، أن تعيشاً معا في صيغة واحدة».

وفق **مقالة** في صحيفة «معاريف» في 11 نيسان، وبحسب إحصاءات من وزارة التعليم، فإن «المشاهد القاسية التي تعرض لها العديد من الطلاب وروتينية الحرب المستمرة رفعت نسبة الشباب الذين يعانون من الاضطرابات النفسية إلى 53%».

وصل مستوى الإحباط داخل المجتمع «الإسرائيلي» إلى درجات غير مسبوقة، وقد تكون **مقالة** نشرتها صحيفة «معاريف» قبل

واضح داخلياً في الكيان، ويمكن تلخيصه بما قاله أحدهم عندما طلب منه وصف مشاعره في السابع من الجاري، أي بعد ستة أشهر منذ 7 تشرين الأول، وكان جوابه في **مقالة** كتبها حول الموضوع نشرتها «جيروزاليم بوست» تطرق فيها بشكل أساسي إلى السياسة الأمريكية: «أشعر بالإحباط والاستنزاف والاشمئزاز».

وورد في **مقالة** في موقع «يديعوت أحرونوت» يوم 7 نيسان خبر حول مظاهرات في عدة مدن ومناطق:

كانت أكبر مظاهرة في «تل أبيب» شملت عشرات الآلاف من مناهضي الحكومة وعائلات الأسرى، وحصلت حادثة دهس خلالها، عندما قام لاعب كرة قدم سابق بقيادة سيارته بسرعة باتجاه الحشود، الأمر الذي قال حوله أحد المتواجدين: «اعتقدت أنه إرهابي، ثم أدركت أنه يهودي. لقد أسرع باتجاهنا، واستهدف المتظاهرين. لقد فعل ذلك عن قصد».

كما شهدت المظاهرات اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين، وإشعال نيران وتوتراً عالياً غير مسبوق، وأحياناً اشتباكات بين المتظاهرين أنفسهم.

في إحدى المظاهرات، شارك زعيم المعارضة يائير لابيد وقال فيها: «نتنياهو، اطلب الصفح عما يحدث لنا في العالم. كيف تمكنوا من خسارة العالم؟ 1400 قتلى و133 مختطف، أعدل حرب في التاريخ، ضد منظمة إرهابية إسلامية ملتوية، وفي النهاية بغضبون منا، ويكروهنا، ونفقد أفضل أصدقائنا في العالم، هذا أكبر فشل سياسي في تاريخنا».

في مظاهرة أخرى، ألقت أخت الأسير إيلاد كاتسير والذي قُتل في غزة ولاحقاً اعتبر جيش الاحتلال انتشال جثته نصراً في عملية نوعية، قالت أخته: «قد يتم التعريف عنه كضحية الأعمال العدائية، ولكن الكلام الأكثر دقة هو أنه ضحية الإهمال، حيث تم التخلي عنه وتركه في الأسر 183 يوماً، حيث كان من الممكن إعادته حياً. أي شخص يتأخر في تخليص الأسرى حيثما أمكن، فهو كمن يسفك الدماء. سيدي رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الحربي وأعضاء الائتلاف، انظروا إلى أنفسكم في المرأة وقولوا لو لم تسفك أيديكم هذا الدم».

يوجد أي تغيير في تعليمات قيادة الجبهة الداخلية. إذا كان هناك تغيير، فسوف نقوم بإعلامكم على الفور».

«حق القول إن الأيام المقبلة تتطلب مناّ التنبه والاستعداد. أعلم أن هذا الموقف يثير العديد من الأسئلة، وبالتالي، سنواصل إطلاع الجمهور على المستجدات بانتظام».

وتطرقت **مقالة** في «The Times of Israel» إلى كلامه هذا:

«في حين أكد هاغاري على أنه لم يطرأ أي تغيير على تعليمات قيادة الجبهة الداخلية، ذكرت هيئة البث العامة مساء الخميس أن هيئة الدفاع المدني العسكرية أصدرت تعليماتها للبلديات في جميع أنحاء البلاد للاستعداد لهجوم والتأكد من أن الملاجئ العامة صالحة للاستخدام، ولكن دون إثارة الذعر بين المدنيين».

وبدأت قيادات الكيان بمحاولة تهدئة الناس منذ يوم استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق، حيث توقع الجميع أن ذلك الاستهداف ستكون له تداعيات، ووفق **مقالة** في «The Times of Israel» بعد بضعة أيام من الهجمة، نشر هاغاري تغريدة قال فيها إنه لا حاجة «لشراء المولدات الكهربائية، وتخزين المواد الغذائية، وسحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي»، حيث إن عدة محال تجارية أبلغت عن ارتفاع في المبيعات لمنتجات معينة، وعلى وجه الخصوص المولدات الكهربائية.

نشرت «The Times of Israel» **خبراً** قصيراً حول تعليق لرئيس وزراء الكيان السابق، إيهود باراك، قال فيه: «إن «إسرائيل» أقوى عسكرياً من إيران، ولكن سيكون من الصعب هزيمة الجمهورية الإسلامية في حرب طويلة الأمد».

«وضع بن غوريون قواعد واضحة: لا يجوز «إسرائيل» أن تدخل حرباً شاملة دون وجود قوة عظمى تقف إلى جانبها؛ يجب على «إسرائيل» أن تسعى دائماً إلى حروب أقصر لأننا لا نملك ترف الحروب الطويلة، تنطبق هذه الدروس الثلاثة على يومنا هذا، ونتنياهو يتجاهلها كلها».

الوضع الداخلي مجتمعياً والتهديد الهجودي

بعد ستة أشهر من هذا العدوان، هناك توتر

«منذ استيلاء آيات الله على السلطة في إيران عام 1979 وحتى اليوم - على الرغم من اتساع نطاق الإرهاب والسياسات المناهضة لأميركا - تمسكت الولايات المتحدة بالخيار الدبلوماسي، رافضة خيار تغيير النظام والخيار العسكري. في عام 2024، تضغط وزارة الخارجية على «إسرائيل» لتبني الخيار الدبلوماسي - الذي أصبح «دفاعاً عن النفس» - بدلاً من الخيار العسكري ضد حماس، ومن هنا أتت معارضة العمل العسكري في رفح».

وفي رسالة فريدة من نوعها بدرجة صراحتها ووقاحتها، يقول الكاتب: «إن الأمن القومي يتطلب تجنب الأخطاء القاتلة والتمسك بالواقع الشرق أوسطي المحيط والمتقلب والدموي، وليس بواقع بديل مريح ومتوقع للتعايش السلمي»، وهو الأمر المعروف عن استراتيجية الكيان والاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، استراتيجيتي الفوضى الشاملة الهيجنة، ولكن قلّما نجد تصريحات واضحة بهذا الشأن.

وفي ظل هذه المستجدات، ارتفع مستوى الخوف في الكيان من احتمال هجوم إيراني، حيث أشارت **مقالة** في «معاريف» قبل أيام إلى أنه:

«في الأيام الأخيرة، تزايدت المخاوف من ردود الفعل العامة الهستيرية على الحرب المحتملة مع إيران. الناس بدأوا بإفراغ الأموال من الحسابات وإفراغ الرفوف من البضائع». ورداً على تزايد التوتر والخوف داخل الكيان، ظهر المتحدث باسم جيش الاحتلال، دانييل هاغاري، في **مؤتمر صحفي** يوم الجمعة 12 نيسان، وقال، من بين أمور أخرى، فيما يبدو أنه في محاولة لتطمين «الإسرائيليين» فيما يتعلق بالهجوم المحتمل من إيران:

«خلال اليوم الماضي، أجرى الجيش «الإسرائيلي» تقييماً للوضع ووافق على خطط لمجموعة من السيناريوهات في أعقاب التقارير والبيانات حول هجوم إيراني... دفاعاتنا جاهزة وتعرف كيفية مواجهة كل تهديد على حدة».

«نحن مستعدون أيضاً للمضي قدماً في الهجوم... وسنعرف كيف نتصرف لحماية المواطنين».

«نحن نجري تقييماً مشتركاً «مع القيادة المركزية الأمريكية» للوضع لضمان التنسيق الوثيق بيننا. وأكد أنه في هذه المرحلة لا



كما أنه من المتوقع أن يكون للحظر على تصدير المنتجات الـ 54 الذي فرضته تركيا مؤخراً على الكيان الأثر الكبير على الاقتصاد، وبالأخص على قطاع البناء. وبينما تحاول «إسرائيل» التعاطي مع هذا التطور وتداعياته، يوجد لدى الكيان التخوف من أن تتبع دول أخرى الطريق ذاته الذي اتخذته تركيا وتقوم بفرض حظر على تصدير منتجاتها إلى الكيان. نظرت **مقالة** نشرتتها «The Times of Israel» في الآثار المتوقعة على الاقتصاد نتيجة هذا الحظر:

الكيان «يستورد نحو 70 بالمئة من مواد البناء الحديدية ونحو ثلث احتياجاته من الأسمدة من تركيا لاستخدامها بشكل رئيسي في البناء المحلي وصناعة البناء، فضلاً عن المنتجات الصحية للحمامات».

«تركيا ليست المنتج الوحيد لمواد البناء الأساسية المصنعة، لكنها أرخص، وذلك أيضاً بسبب القرب الجغرافي، والآن سيحتاج المستوردون «الإسرائيليون» إلى البحث عن موردين بديلين مما سيجعل تكلفة البناء أعلى».

«40% من قطاع البناء متوقف منذ اندلاع الحرب في 7 تشرين الأول، ويواجه نقصاً هائلاً في العمالة بسبب غياب العمال الفلسطينيين، الأمر الذي بدوره يسبب بالفعل تأخيراً وتباطؤاً في بناء السكن اللازم لسد النقص في المعروض في سوق العقارات».

«لن يقتصر التأثير الاقتصادي على المستهلكين والشركات على المدى القريب فحسب، بل سيتمت أيضاً إلى خزائن الحكومة، حيث يأتي جزء كبير من إيرادات «الدولة» من الضرائب العقارية».

محصلة

المتابع المثابر لوسائل الإعلام «الإسرائيلية»، لا يمكنه إلا أن يلحظ أمرين أساسيين؛ الأول هو حجم البؤس والشعور بالهزيمة والفشل على مختلف المستويات ضمن الكيان، والثاني هو الشعور بالدهشة من المطالبين للكيان و«قوته التي لا تقهر»، الذين ينطبق عليهم قول إنهم «ملكيون أكثر من الملك»، والحق أنهم «صهاينة أكثر من الصهاينة أنفسهم»...

لمن اختار الإقامة في الفنادق، بينما يقدر عدد الذين لم يختاروا ذلك بأكثر من 100 ألف، والذين إما وجدوا مسكناً «وحصلوا على منحة بدل إقامة بقيمة 200 شيكل (نحو 55 دولاراً) لكل شخص بالغ و100 شيكل (نحو 27 دولاراً) لكل طفل في اليوم... أو استأجرت «الدولة» شققاً لهم، ولكنها لا تقدم لهم بدل إقامة».

إذا افترضنا أن جميع من لم يختاروا الإقامة في الفندق يتلقون ما يعادل بدل الإقامة، وأن نصف أولئك الـ 100 ألف بالغين ونصفهم أطفال، فإن المبلغ الذي تم صرفه منذ 7 تشرين الأول حتى الآن - أي خلال 190 يوماً - يعادل تقريباً 780 مليون دولار. والإجمالي للجميع بين الفنادق وبدل الإقامة، 1.63 مليار دولار.

بحسب **مقالة** أخرى في «جيزورليم بوست»، فإنه وفق وزارة المالية للكيان: «بلغ العجز في شهر آذار 15 مليار شيكل، مقارنة بـ 2,7 مليار شيكل في آذار الماضي». «يبلغ العجز التراكمي منذ بداية العام 26 مليار شيكل، مقارنة بفائض تراكمي قدره 14,2 مليار شيكل في الإطار الزمني نفسه من العام الماضي».

تقدر الوزارة «أن الإنفاق على الحرب يبلغ 27,6 مليار شيكل منذ بداية العام و52,5 مليار شيكل منذ اندلاع الحرب. ولا تشمل هذه النفقات صندوق التعويضات، وهو الصندوق المنشأ لتغطية النفقات المباشرة وغير المباشرة للحرب التي تكبدها [الإسرائيليون]».

كما تبين الأثر الاقتصادي من خلال بعض المنظمات التي تزود المحتاجين بالسبل الغذائية، حيث قال رئيس إحدى المنظمات، وفق **مقالة** في «جيزورليم بوست»، ضمن التحضيرات لأحد الأعياد:

«أعداد العائلات التي توجهت إلى الجمعية طلباً للحصول على السلال الغذائية الخاصة بالعيد شهد ارتفاعاً بنسبة 700%».

«المزيد من العائلات تطلب المساعدة ليس فقط من خلال السلال الغذائية، ولكن أيضاً من خلال المساعدة في سداد مدفوعات الكهرباء وضريبة الأملاك والمياه والإيجار والمزيد. العديد من العائلات التي كانت من الطبقة المتوسطة تضطر الآن إلى طلب المساعدة من الجمعيات».

اليهودي بالكامل من [إسرائيل]».

«لن يتم تحقيق النصر بمجرد تدمير حماس، بل من خلال التوضيح لأعداء «إسرائيل» بأننا نحن اليهود لن نذهب إلى أي مكان، وأن المزيد من اليهود يخططون للانتقال إلى «إسرائيل» والمساعدة في تحسين وضع المجتمع والاقتصاد في البلاد».

«إذا أراد اليهود أن يكونوا جزءاً من المعركة الاستراتيجية، فعليهم أن يأتوا إلى «إسرائيل»... إن الانتصار في الحرب يعني إعادة بناء «إسرائيل» والعيش هنا».

الوضع الاقتصادي

كما كان للشهور الستة الماضية تأثيرها على الوضع الاقتصادي في الكيان، وكان ذلك نتيجة عدد من الأسباب المرتبطة بشكل مباشر بالعدوان المستمر على غزة. أحد الأسباب كانت له علاقة بالتجيش الكبير لتغطية العمليات العسكرية واسعة النطاق والتي تطلبت استدعاء 350 ألفاً من جنود الاحتياط لدى الكيان، ما يعني الحاجة لتغطية تكاليفهم المرتبطة بوجودهم على الجبهات بما في ذلك السلاح والعتاد والطعام والسكن، إضافة إلى خسارتهم في القطاعات التي كانوا يعملون فيها، حيث إن معظمهم كان يعمل في الصناعات الحيوية مثل التكنولوجيا والتي تعدّ من القطاعات المهمة في اقتصاد الكيان، وهذا يفسّر إلى حد كبير التملل في الفترة الأخيرة حول إعفاء شريحة كبيرة من اليهود المتعصبين من الخدمة في الجيش، بينما يتلقون الكثير من المساعدات الحكومية.

كما كان لتغطية تكاليف المعيشة لأولئك الذين هربوا من المستوطنات المحاذية لغزة وفي الشمال في المناطق القريبة إلى الجنوب اللبناني، كان لذلك تأثير على اقتصاد الكيان. في **مقالة** في «جيزورليم بوست»، ووفق تقرير لوزارة السياحة في الكيان حول الأثر الاقتصادي لإسكان من تم إجلاؤهم بعد 7 تشرين الأول الماضي:

«تم دفع ما مجموعه 3,2 مليار شيكل للفنادق التي تؤوي الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من شمال وجنوب [إسرائيل]»، وذلك يعادل ما يقارب 850 مليون دولار. وذلك كان فقط

أيام الأكثر تعبيراً عن هذه الحالة، حيث يقول كاتبها:

«مع اليد على القلب، البلد عالققة «بمعنى في مأزق». نحن عالقون مالياً، معظمنا عالقون في البلاد وليس لدينا مخرج، نحن عالقون في وسط البلاد - ومساحة معيشة «الإسرائيلي» تقلصت إلى حدود غدبرا-الخضيرة... يريدون أن يذكرونا مرة أخرى بما يعنيه العيش ... ضمن حدود محدودة جداً، في ظل التشف والإغلاق الاقتصادي والسياسي... وقد يتفاهم الأمر، ويدفعنا إلى الجلوس عميقاً في الملاجئ، دون طعام ودون القدرة على الحركة - فهم يريدون منا أن نشعر بالتعاطف مع الفلسطينيين المهجرين، ولن يتوقعوا حتى يحدث ذلك... بالنسبة لهم، المعادلة بسيطة، وسوف نكون منغلقيين على كل ما يعنيه ذلك، وسوف نشعر بعدم الأمان لكوننا يهوداً و«إسرائيليين» ، ليس فقط داخل حدود غدبرا-الخضيرة - ولكن في أي مكان في العالم نصل إليه. يريدون منا أن نخجل ونختبئ ونهزم».

وفي **مقالة** أخرى في «معاريف» تتكلم الكاتبة حول الوضع الذي وصل إليه «الإسرائيليون» هذه الأيام، وتبدأ بالتذكير بالماضي القريب «قبل 7 تشرين الأول»، حيث تقول:

«في الأيام الجميلة والمتفائلة «هل تذكرونها؟»

ثم تتكلم حول الوضع اليوم: «قد يكون السياق اليائس لإخراج جوازات السفر الأجنبية أفضل مؤشر على ما فهمناه منذ فترة طويلة - هذه السفينة تغرق، ليست فقط تغرق، بل نحن عملياً في القاع».

وتقول إن المعضلة هذه الأيام تكمن في الخوف من الإجابة بـ «إسرائيل» عند السؤال «من أين أنتم؟» عند التواجد في بلد آخر، وذلك بسبب «غسيل الدماغ الذي لا نهاية له من القنوات الإخبارية الأجنبية» والذي أدى إلى تحول الرأي العام ضدهم.

ويشعر الكيان بالتهديد الوجودي الذي تشكله هذه المعركة، الأمر الذي تحدثت عنه **مقالة** قبل أيام في «جيزورليم بوست»، والتي ورد فيها: إن هجوم «السابع من تشرين الأول لم يتعلق بإبذاء وقتل الناس فحسب، بل كان جزءاً من خطة أكبر وأكثر طموحاً: إزالة الوجود

من المتوقع أن يكون للحظر على تصدير المنتجات الـ 54 الذي فرضته تركيا مؤخراً على الكيان الأثر الكبير على الاقتصاد وبالأخص على قطاع البناء

ميزان الحق بالطاقة الكهربائية... حسف وسوء كيل!

يعتبر تأمين الطاقة الكهربائية وتوفيرها من أهم واجبات الدولة تجاه المواطن والفعاليات الإنتاجية والخدمية، وأحد المؤشرات الهامة التي يقاس عليها مدى الفاعلية الاقتصادية للبلاد، وارتباط ذلك بمعدلات النمو والتنمية فيها!



لكن غياب الكهرباء المستمر دفع المواطن نحو برائن المستغلين من مستثمري الأمبيرات وحيثاتها، بالإضافة إلى مستغلي البدائل الكهربائية الأخرى، حيث ارتفعت نسبة مستخدمي الأمبيرات خلال السنوات الماضية بشكل كبير بعد أن فسخ المجال أمام مستثمريها لزيادة وتوسع غزوهم في المدن والأرياف!

كذلك الحال مع الفعاليات الإنتاجية والخدمية في البلاد، الذي دفع بها نحو بدائل الطاقة المتاحة، مشتقات نفطية أو مشاريع الطاقة المتجددة، بتكاليفها المرتفعة، وجدواها الاقتصادية المنخفضة!

التوجهات الرسمية المتناقضة بوابة استغلال إضافية!

بالكثير من الغضب والحنق والاستياء، وصولاً إلى التهمك اشمئزازاً، يستقبل المواطن تصريحات الحكومة والرسامين، التي لا تنفك مع الإجراءات الرسمية المتبعة تضيق سبل الحياة أمامه وتقلقها، اعتباراً من زيادة ساعات التقنين ومبررات وذرائع ذلك، وصولاً إلى شرعة الاستثمار بالأمبيرات دون قوننتها! فقد نقل عن وزير الكهرباء قوله إن موضوع الأمبيرات شائك، وهو ممنوع في القانون 32 ونحن رغم كل التحديثات التي أجريتها في قوانين الكهرباء لتشجيع الاستثمار، لكن بقينا كوزارة مصريين على عدم شراكة هذا الاستثمار... الاستثمار في الأمبيرات هو أسوأ أنواع الاستثمارات، سواء من حيث التكلفة أو من حيث الخسارة على الاقتصاد الوطني، أو من حيث تشويه الشبكات وتشويه المدن والتشويه البصري والسمعي، إضافة إلى التلوث البيئي... في وزارة الكهرباء كنا مصريين على ألا نشرع هذا الاستثمار على الأقل، ورؤيتنا في الوزارة هو أنه استثمار غير صحيح وليس جيداً للبلد وما زلنا مصريين على ذلك!

بالمقابل صرح نائب محافظ ريف دمشق جاسم المحمود لموقع «أثر برس»، مطلع شهر شباط الماضي، بأن الأمبيرات تشكل حلاً لتأمين الكهرباء، وتستجيب لحاجة الأهالي في ريف دمشق. مؤكداً أن ظاهرة بيع الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة الأمبيرات غير قانونية، لكنه اعتبر الأمر محاكاة للواقع كونها الحل المتوفر أمام الأهالي لتأمين الكهرباء! كذلك أكد مدير الأملاك في محافظة دمشق بشار الأشقر لموقع «أثر برس» أن المحافظة

منحت 24 رخصة عمل مولدة أمبيرات، غطت من خلالها الأسواق في أحياء «القنوت، المزة، الميدان، الصالحية، دمر، الشام الجديدة، باب مصلى، الفحامة، الصناعة، القيمرية، الجسر الأبيض، التضامن، نهر عيشة...» وجرى استيفاء رسم الإشغال من أصحاب المولدات، وفق القانون المالي للوحدات الإدارية، وهو 2000 ليرة عن كل متر يومياً!

على الطرف المقابل نقل عن رئيس مجلس مدينة جرمانا، كفاح الشيباني، قوله إن المجلس اتخذ قراراً بعدم الموافقة على ترخيص الأمبيرات، منعاً لحدوث فوارق بين سكان المدينة!

فالمدهش بالأمر أن وزارة الكهرباء ترفض الأمبيرات وتعتبر استئجار الكهرباء عبر مولدات الأمبير مخالفة للقوانين النافذة، لكن مقابل ذلك يستمر واقع الكهرباء بالتردي، على الرغم من إمكانات التوليد المتاحة في المحطات العاملة، وتستمر المحافظات بمنح التراخيص لمستثمريها لتزيد من توسع انتشارها وترفع من معدلات استغلال حاجة المواطنين من خلالها، وربما الاستثناء بما يخص جرمانا يثبت القاعدة ولا ينفيها!

فهل هذا تناقض في التوجهات الرسمية، أم إن الشرعة بعيداً عن القوننة لها اعتبارات رسمية أخرى؟

فمن النتائج السلبية للشرعة في ظل انعدام القوننة مثلاً أن مستثمري الأمبيرات يتقاضون من المواطنين بدلات خدمة متباينة، بل ولا يلتزمون بما تحدده المحافظات كبدلات! فبعد أن حددت محافظة ريف دمشق سعر الكيلو واط الساعي عبر مولدات الأمبير بمبلغ 5220 ليرة، عادت ورفعت هذا المبلغ

إلى 7500 ليرة بضغط من مستثمري مولدات الأمبير، لكن واقع الحال يقول إن مستثمري مولدات الأمبير يتقاضون من المواطن مبلغ 15000 ليرة لقاء الكيلو واط الساعي! والأسوأ أن بعض مستثمري مولدات الأمبير أصبحوا يتعاملون بتسعيرات مختلفة تبعاً لأوقات الذروة أيضاً! والأمر على هذا الحال المستمر من التردّي الكهربائي، مع الإصرار عليه عمداً، يعني من الناحية العملية شرعنة الاستغلال وزيادة معدلاته ليس إلا!

حقوق المواطن في ميزان وزارة الكهرباء والحكومة!

هدر الحقوق وابتلاعها لم يقف عند حدود تخفيض الدعم على الطاقة الكهربائية من خلال زيادة ساعات التقنين ورفع تعرفة الاستهلاك بين الحين والآخر، واللجوء اضطراراً إلى البدائل بعوامل الاستغلال الكبيرة فيها، بل تجاوزتها إلى حدود اتهام المواطنين بالإسراف باستهلاك الطاقة الكهربائية، على الرغم من عدم توفيرها!

فقد نقل عن وزير الكهرباء قوله إن معدل استهلاك الأسرة السورية رغم التقنين 5 أضعاف الاستهلاك في مصر... وتابع أن معدل استهلاك الأسرة السورية للكهرباء رغم ساعات التغذية القليلة يبلغ ألف كيلو شهرياً، بينما في مصر يبلغ 203 كيلو فقط، وذلك لعدم الانتباه لحجم استهلاك الأجهزة في المنازل بسبب مجانية السلعة المقدمة للمواطنين، وتابع الوزير قائلاً 30% من حجم الاستهلاك المنزلي هو لتسخين المياه، والوزارة دعمت قروض السخانات الشمسية عبر صندوق الطاقات

المتجددة، إلا أن أعداد المتقدمين كانت قليلة! وتجدر الإشارة بهذا السياق أن تصريح الوزير أعلاه جاء تزامناً مع رفع تعرفة استهلاك الطاقة الكهربائية للشرائح المنزلية بنسبة تجاوزت 300% وسطياً!

وربما يمكن القول إن الحديث الرسمي أعلاه يعبر تماماً عن النهج التبريري للتقاعس والإهمال، وسياسات هدر الحقوق وابتلاعها! فعن أي مجانية للسلعة يتم الحديث؟ وما هي أوجه المقارنة مع مصر أو غيرها بهذا المجال؟ فالوزير أغفل، وهو العارف افتراضاً، أن جزءاً هاماً من التوفير في معدلات الاستهلاك للطاقة الكهربائية في مصر سببه الرئيسي هو توفير الغاز المنزلي بأسعار مخفضة ومدعومة في الكثير من المدن، وخاصة ذات الكثافة السكانية المرتفعة كالقاهرة والإسكندرية، ليس للطبخ والنسخ فقط، بل لتسخين المياه والتدفئة أيضاً! فالمقارنة التي تحدث الوزير عنها مع مصر غير منصفة بل مجحفة جداً، سواء على مستوى معدلات الاستهلاك، أو على مستوى التعرفة «المدعومة»، أو على مستوى البدائل المتاحة، والأهم على مستوى متوسط معدلات الدخل بالمقارنة مع مستويات الأسعار!

لكن هذا النمط من الحديث الرسمي المعم هو لسان حال التوجهات الحكومية والرسمية تجاه المواطنين وحقوقهم، بغاية قضم المزيد من هذه الحقوق بكل لا مسؤولية! فهل بعد كل ما سبق يمكن التعويل على تنشيط أي فاعلية وأنشطة اقتصادية، إنتاجية أو خدمية، أو الحديث عن معدلات تنمية ونمو في البلاد، وهل ذلك أصلاً موجود في التوجهات الرسمية الفعلية، باستثناء الحديث الخلي عنها؟!

الأمر على هذا الحال المستمر من التردّي الكهربائي مع الإصرار عليه عمداً يعني من الناحية العملية شرعنة الاستغلال وزيادة معدلاته ليس إلا!

المدارس الخاصة... سباق في الرسوم ومعدلات الاستغلال!



تنسابق المدارس الخاصة «رياض الأطفال - الابتدائي - الإعدادي - الثانوي» في نهاية كل عام دراسي بسيناريوهااتها المتضمنة رفع رسومها السنوية، وصولاً إلى أرقام مليونية مفتوحة لمزيد من الزيادة مع بداية العام الدراسي!

مع الالتزام بعدم زيادتها خلال العام الدراسي، إلا النقل في حال صدور قرارات بزيادة سعر المحروقات رسمياً، بالإضافة إلى إعلان الأقساط وأجور الخدمات والميزات الإضافية بشكل بارز في لوحة الإعلانات الخاصة بالمؤسسة، ومنح أولياء الأمور أيضاً بذلك متضمناً اسم المؤسسة والمبالغ المسددة بشكل مفصل تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف وعدم زيادة القسط المدرسي المعتمد أصولاً، بالإضافة إلى عدم استيفاء أي مبالغ إضافية.

إلا أن واقع الحال يقول إن غالبية المدارس الخاصة لم تلتزم خلال العام الدراسي الماضي لا بالقرار، ولا بالأقساط المحددة ولا بالتعميم، حيث ترفع المدارس الخاصة أقساطها سنوياً بمبالغ كبيرة، وعلى عينك يا تاجر! فقد وصلت أقساط بعض دور رياض الأطفال في العام الماضي لما يقارب 8 ملايين ليرة، مع المواصلات طبعاً!

وتراوحت أقساط المدارس «ابتدائي - إعدادي - ثانوي» ما بين 5 ملايين ليرة وصولاً إلى 15 مليون ليرة في المرحلة الثانوية! ولا غرابة بعد ذلك من وصول أقساط بعض المدارس النخبوية الخاصة، لأبناء الشريحة المخملية، إلى ما يتجاوز 40 مليون ليرة! ولم لا؟! فالضوابط والتصنيف والرسوم فضفاضة ونقيل الكثير من التأويل، خاصة تلك المرتبطة بالمواصلات والإضافات الكثيرة مفتوحة التكاليف.

وللتأكيد على ذلك فقد نقل عن رئيسة دائرة التعليم الخاص في وزارة التربية وسام الحاج علي عبر موقع أثر برس خلال شهر أيار 2023 أيضاً قولها إن أجور الخدمات والميزات الإضافية المعلقة في المؤسسات التعليمية الخاصة يتم تحديدها وفق معطيات يقدرها أصحاب تلك المؤسسات، وتخضع للضرائب كافة المترتبة على القطاع الخاص، وهي: قيمة العقارات والتجهيزات، رواتب وأجور العاملين، الخدمات التربوية المقدمة «رحلات ترفيهية - تدريس مواد إثرائية»، النفقات الكهربائية الموجودة في المدارس للتكييف والإنارة، ونفقات التدفئة المطلوبة، ونفقات الوسائل التعليمية ومستلزمات العملية التعليمية!

رسوم مليونية رسمياً!

صدر عن وزارة التربية مطلع شهر نيسان الحالي قرار حدد بموجبه القسط السنوي للمدارس الخاصة للعام الدراسي 2024-2025م بحسب فئاتها، على الشكل الآتي:

الفئة الأولى: رياض الأطفال 1,225,000 ليرة سورية - الحلقة الأولى 1,750,000 ليرة سورية - الحلقة الثانية 2,100,000 ليرة سورية، المرحلة الثانوية 2,450,000 ليرة سورية.

الفئة الثانية: رياض الأطفال 875,000 ليرة - التعليم الأساسي حلقة أولى 1,400,000 ليرة،

فقد تحولت المنظومة التعليمية في المدارس الخاصة عامماً تلو الآخر، مع سياسات الخصخصة المتبعة بالتوازي مع تراجع العملية التعليمية في المدارس الحكومية، إلى منظومة ربحية واستغلالية بغايتها فقط لا غير، على حساب جودة العملية التعليمية، كما على حساب الطالب وذويه، مقابل التنافس فيما بينها على بعض الخدمات الترفية والترفيهية، وسط غياب شبه تام للجهات المعنية، بل وبموجب قرارات رسمية كرسست سوء الوضع أكثر فأكثر، وخلفت الكثير من الموبقات التي سممت العملية التعليمية ككل، سواء في المدارس الخاصة أو العامة!

فوضى مستمرة بلا ضوابط!

وسط هذه الفوضى والزيادات الخيالية للأقساط والرسوم السنوية، وتفاوتها بين مدرسة وأخرى، أصدرت وزارة التربية قراراً يقضي بتحديد أسعار الأقساط السنوية للمدارس الخاصة، والمؤسسات التعليمية الخاصة التي تقيم دورات لشهادتي «التعليم الأساسي والثانوي حصراً» لعام 2024-2025م.

لكن المشكلة لا تنحصر حول إصدار القرارات فقط، بل بتنفيذها والرقابة على حسن هذا التنفيذ!

إذ سبق لوزارة التربية إصدار قرار مماثل للعام الدراسي 2022-2023م، لكن ماذا حدث؟ فواقع الحال في الأعوام الماضية يقول إن المدارس الخاصة ضربت بعرض الحائط السقوف المحددة للرسوم السنوية في المدارس الخاصة من قبل وزارة التربية، وضوابطها!

تصنيف نخوي وضوابط خلبية!

أكدت رئيسة دائرة التعليم الخاص بوزارة التربية «وسام الحاج علي» خلال حديث عبر إذاعة شام إف إم في شهر أيار 2023 أن الوزارة لم تجر أي تعديل على أسعار الأقساط المدرسية للعام الحالي، وأشارت إلى أنه جرت في العام الماضي دراسة وتصنيف المدارس إلى أربع فئات حددت من خلالها الأقساط، الفئة الأولى كحد أعلى 700 ألف ليرة للثانوي، و600 ألف ليرة للإعدادي، والفئة الثانية تتراوح بين 300-600 ألف ليرة. ولغفت رئيسة دائرة التعليم الخاص إلى أن الخدمات التي تقدمها المدارس «مقاعد، تعليم إضافي، كتب» تضاف إلى الأقساط، والباصات خارج التسعيرة والتصنيف تبعاً للمتغيرات والظروف!

وكان قد صدر قرار من وزارة التربية يقضي برفع أقساط المدارس الخاصة بما لا يتجاوز الـ 5% كل سنتين، بالإضافة إلى تعميم موجه للمدارس الخاصة بضرورة إعلام مديرية التربية وأولياء الأمور بأجور الخدمات والميزات الإضافية والنقل قبل بدء التسجيل،

الحلقة الثانية تعليم أساسي 1,750,000 ليرة، أما المرحلة الثانوية 2,100,000 ليرة. الفئة الثالثة: رياض الأطفال 700,000 ليرة، التعليم الأساسي حلقة أولى 1,050,000 ليرة، أما الحلقة الثانية التعليم الأساسي 1,400,000 ليرة، للمرحلة الثانوية 1,750,000 ليرة سورية.

الفئة الرابعة: رياض الأطفال 525,000 ليرة، التعليم الأساسي حلقة أولى 700,000 ليرة، التعليم الأساسي حلقة ثانية 1,050,000 ليرة، المرحلة الثانوية 1,400,000 ليرة سورية.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الرسوم المحددة من قبل الوزارة لا تشمل أيّاً من الإضافات الفضفاضة التي تم ذكرها أعلاه، والتي تضاعف بالنتيجة من قيمة الرسوم السنوية مرات عديدة!

راي ذوي بعض الطلاب!

خلال استطلاع لقاسيون لآراء ذوي بعض الطلاب والتلاميذ في بعض المدارس الخاصة، فقد أكد هؤلاء أن مدارس أبنائهم تواصلت معهم مطالبة بأقساط حدها الأدنى 5 ملايين ليرة لتثبيت تسجيل أبنائهم خلال العام الدراسي القادم، وهي قابلة للزيادة، دون أجور المواصلات!

بالإضافة إلى ذلك فإن المدارس الخاصة لم تعلن عن أقساطها عن العام الدراسي القادم، لا عبر لوحات إعلاناتها داخل المدرسة، ولا عبر صفحاتها الخاصة، بل والأكثر من ذلك أنه عند استفسار ذوي الطلاب عن القسط النهائي يتم التذرع بأن التكلفة لم يتم استكمال حسابها الآن، لذلك يتم الاكتفاء حالياً بطلب الدفعة الأولى المبينة أعلاه للتثبيت، وبالتالي فإن مبلغ الرسم سيبقى مجهولاً إلى غاية بدء العام الدراسي!

أما عن مدى التزام المدارس الخاصة بالرسوم المحددة من قبل وزارة التربية فقد أكد ذوو الطلاب أن المدارس لم تلتزم بهذه الرسوم ولا مرة، والشكوى بهذا الشأن غير مجدية، بل ربما تنعكس سلباً على أبنائهم خلال العام الدراسي، أو ربما يتم رفض تثبيت تسجيلهم، والذرائع متاحة وكثيرة لدى إدارات المدارس

الخاصة بهذا الشأن!

أما الأسوأ فهو العجز الذي أصاب بعض ذوي الطلاب جراء زيادة الرسوم السنوية، وعدم تمكنهم من تأمينها كما كانت عليه الحال! فمن كان قادراً من هؤلاء على تحمل رسم سنوي بمئات الآلاف من الليرات، بات عاجزاً عن إمكانية تأمين رسم سنوي يصل إلى الملايين!

الأصعب والأسوأ!

والمصيبة بالنسبة لذوي بعض الطلاب أن الانتقال من المدارس الخاصة إلى المدارس العامة ليس سهلاً، فهو يحتاج إلى الكثير من الإجراءات، بالإضافة طبعاً إلى الوساطة، فإدارات بعض المدارس الرسمية تتحجج بالافتقار بما لديها من اكتظاظ في الشعب الصفية، وهي محقة بذلك طبعاً، لكنها غالباً ذريعة للاستغلال والضغط ليس إلا!

أما الأصعب بهذا الشأن فهو إمكانية إعادة انخراط أبنائهم في المدارس الرسمية مع أقرانهم، بالإضافة إلى الاضطرار للجوء إلى الدروس الخصوصية المكلفة، التي تعوض الفرق على مستوى تكلفة دراسة أبنائهم في المدارس الخاصة!

فبحسب والدة إحدى الطالبات، التي اضطرت إلى نقل ابنتها إلى مدرسة حكومية بسبب زيادة الرسم في المدرسة الخاصة التي كانت بها خلال العام الماضي، أنها تكبدت مبالغ مالية كبيرة على الدروس الخصوصية، أكثر مما كانت تتكبد لقاء رسوم المدرسة الخاصة، وذلك بسبب تراجع سوية ابنتها التعليمية! أسوأ الأسوأ بكل ما سبق أعلاه أن المدارس الرسمية بحال مزر على المستويات كافة، وخاصة على مستوى تراجع جودة العملية التعليمية فيها عاماً بعد آخر، مع الكثير من اللمبالاة حيال ذلك، والمدارس الخاصة باتت أعلى تكلفة بحيث يتم نبذ العاجزين عن تحمل هذه التكلفة منها تبعاً، والدروس الخصوصية تضاعفت أسعارها بحيث أصبحت حكرًا على الميسورين والقادرين أيضاً، في فرز طبقي يتسع ويتعمق مع مطلع كل عام دراسي!

من كان قادراً على

تحمل رسم سنوي

بمئات الآلاف من

الليرات بات عاجزاً

عن إمكانية تأمين

رسم سنوي يصل إلى

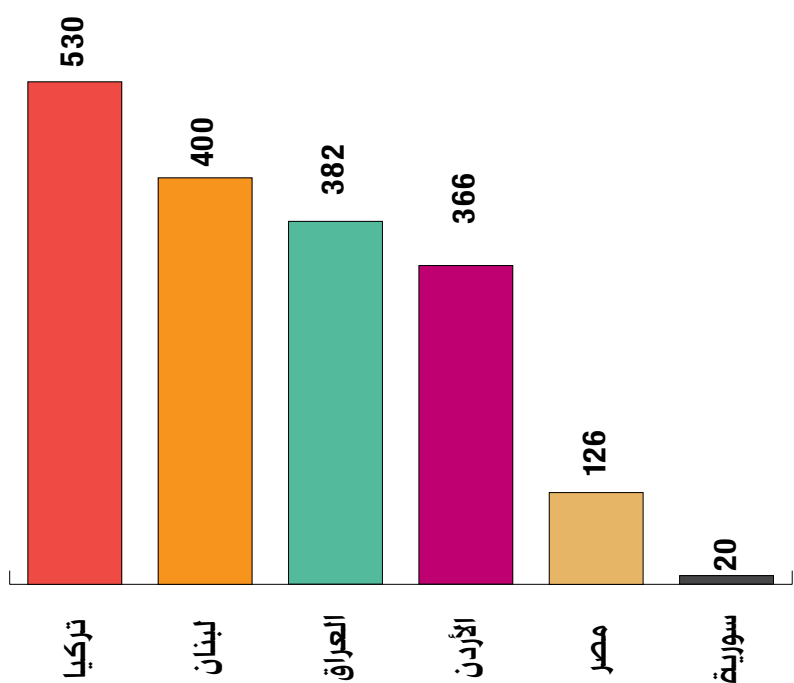
الملايين!

الأجور في سورية: صورة قاتمة



الحد الأدنى الشهري لأجر العامل في الإقليم

(دولار أمريكي)



ماذا لو قارنا سورية مع العالم؟

إذا وضعنا قائمة تشمل جميع دول العالم، وآخر تحديث لبياناتها حول الحد الأدنى الشهري للأجور لديها، يتبين أنه من أصل 177 دولة تتوفر لديها مثل هذه البيانات، تقع سورية في أسفل القائمة، ولا تتبعها سوى ثلاث دول: غامبيا، والسودان، وفنزويلا.

وعلى العموم، يتراوح الحد الأدنى للأجور عالمياً بين 4,221 دولاراً في سويسرا، و4,4 دولارات في فنزويلا. وبالحساب، يتبين أن متوسط الحد

ولكن في سورية لا يستطيع الحد الأدنى للأجور شراء سوى 0,3 غرام من الذهب فقط!

وبهذا، فإن معيار الذهب يصل إلى حد التطابق مع معيار الدولار، فبمقارنة عدد غرامات الذهب التي يستطيع الأجر في سورية شراءها بوسطي عدد الغرامات التي يستطيع الحد الأدنى للأجور في الإقليم شراءها «نحو 5,5 غرامات»، يظهر أن الحد الأدنى للأجور في سورية يمثل فقط 5,1% من هذا المتوسط.

يمثل الحد الأدنى السوري للأجور حالة غير مسبوقة في التاريخ السوري

يعاني النظام الحالي للأجور في سورية من حالة تردّد شديدة، وهو نظام الأجور الأسوأ على الإطلاق في المنطقة ومن بين الأكثر سوءاً على النطاق العالمي، إذ انخفضت القدرة الشرائية للأجور بمرور السنين إلى درجة أصبح حتى المسؤولون عن إدارة شؤون البلاد لا يجادلون بفكرة أن الدولة لا تصرف أجوراً كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر. إضافة إلى ذلك، يواجه المواطنون في سورية ضغوطاً ناتجة عن ارتفاع أسعار السلع التي لا تخضع لأي رقابة جدية، ويعاني المواطن السوري الذي يتقاضى أدنى أجور في المنطقة من تكاليف أعلى للسلع الأساسية مقارنة بالدول المجاورة وبالمعدلات العالمية.

■ احمد الرز

500,000 دينار «ما يعادل 382 دولاراً»، وفي تركيا 17,002 ليرة «ما يعادل 530 دولاراً»، وفي مصر 6,000 جنيه «ما يعادل 126 دولاراً»، وحتى في لبنان، الذي يواجه أسوأ أزمة مالية واقتصادية عالمياً، فإن الحد الأدنى للأجور يصل إلى 18,000,000 ليرة «ما يعادل 400 دولاراً»، بينما في سورية يقدر بـ 278,910 ليرات «أي أقل من 20 دولاراً». وإذا أردنا أن نقارن الأجر في سورية بوسطي الحد الأدنى للأجور في الإقليم «الذي يبلغ 361 دولاراً»، يظهر أن الحد الأدنى للأجور في سورية يمثل فقط 5,5% من هذا المتوسط، أي أن أصحاب الأجور الأتراك والعراقيين والأردنيين واللبنانيين يقيضون حداً أدنى للأجور يزيد وسطياً بأكثر من 18 ضعفاً عن أصحاب الأجور السوريين.

معيار الذهب

يعزز تردّي الأجور السورية

عندما نعيد النظر في تقويم الحد الأدنى للأجور بواسطة الذهب بدلاً من الدولار، نجد أن المعيار الذهبي لا يحسّن من الوضع المتردي في سورية. فعلى سبيل المقارنة، يمكن للحد الأدنى للأجور في الأردن شراء 5,5 غرامات من الذهب عيار 21، بينما في العراق يمكن شراء 5,7 غرامات، وفي تركيا 8 غرامات، وفي مصر 1,9 غرام، وفي لبنان 6 غرامات،

مع تفاقم ارتفاع الأسعار، يرجع المسؤولون السوريون تلك الزيادات المستمرة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد، والتي بلا شك تؤثر سلباً على حياة المواطنين. ومع ذلك، يثير العديد اليوم تساؤلاً ملحاً: هل يعزى الارتفاع الجنوني للأسعار في سورية إلى العقوبات وحدها أم أنّ ثمة أسباب أخرى؟ مثل مصالح كبار المستفيدين الذين يحولون الاقتصاد السوري إلى اقتصاد استيرادي يعتمد على ضرب الإنتاج الوطني واستبدال منتجات مستوردة به عن طريق الوسطاء المُنفعين. وإذا كانت الأسباب تعود للاستيراد، ثمة سؤال آخر: لماذا لا تكون الأسعار في سورية مماثلة للأسعار في الإقليم ولأسعار العالمية، بل تتخطاها في كثير من الأحيان بشكل كبير؟ هل العقوبات هي السبب حقاً؟

الأجر السوري

أقل أجر في المنطقة

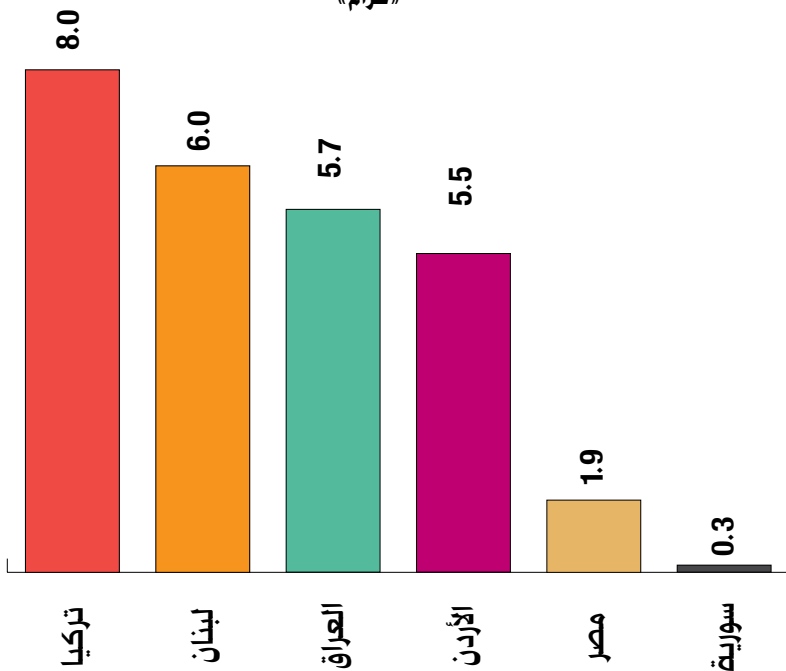
يمثل الحد الأدنى للأجور في سورية اليوم حالة غير مسبوقة في التاريخ السوري، حيث يعد الأقل على مستوى المنطقة وبفارق شاسع: في الأردن، يبلغ الحد الأدنى للأجور 260 ديناراً «ما يعادل 366 دولاراً»، وفي العراق

مقارنة بدول المنطقة والعالم

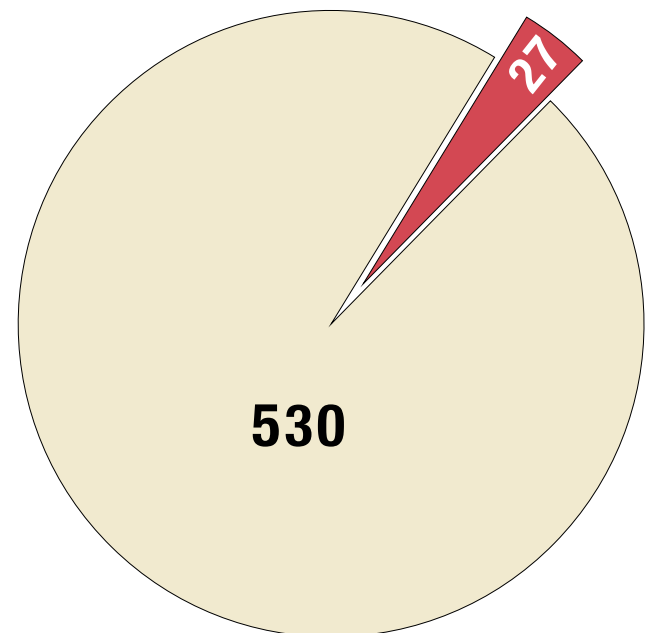


عدد غرامات الذهب عيار 21 التي يشتريها الحد الأدنى للأجور

«غرام»



متوسط الحد الأدنى الشهري للأجور في العالم هو 530 دولاراً. وبكلام آخر، فإنه يعادل نحو 27 ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية!



ثانياً: لا حل حقيقياً للأجور في البلاد ما لم يكن الحد الأدنى للأجور مربوطاً بتكاليف المعيشة بشكل دوري يضمن عدم حدوث خلل في النسبة التي يغطيها هذا الحد الأدنى من تكاليف المعيشة، كما أن لا معنى لهذا الربط ذاته دون اعتراف السلطة بالحد الأدنى لتكاليف المعيشة الضرورية، والتزامها بالمادة 40 من الدستور السوري التي تقول إن «لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيرها».

أولاً: أن تتم عملية الزيادة المفترضة للأجور من مصادر حقيقية غير تضخمية، وهذه المصادر هي، أولاً: أصحاب الربح الكبير في البلاد، وثانياً عوائد الإنتاج الحقيقي الذي يجب أن تنصب الجهود على تعزيزه وتمثينه وإيقاف عمليات تصفيته المتواصلة منذ عقود. وأية «زيادة» للأجور من مصادر أخرى غير حقيقية هي زيادة تضخمية، تنقلنا «من تحت الدلف إلى تحت المزراب»، أي إعادة توزيع الثروة لمصلحة أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور.

متوسط الحد الأدنى الشهري للأجور في العالم هو 530 دولاراً

للأجور يصل إلى 83,9 دولاراً، أي أكثر من أربعة أضعاف الأجر في سورية.

الارتفاعات الاسمية لا تغير شيئاً بل تزيد الكارثة

تأتي هذه الصورة القاتمة للأجور في سورية بعد سلسلة ارتفاعات في القيمة الاسمية للأجر السوري خلال السنوات السابقة، وفي ظل التراجعات المستمرة في القيمة الحقيقية لهذا الأجر، وهو ما يؤكد ما قلناه دائماً حول أن رفع الحد الأدنى للأجور لا يعني شيئاً على الإطلاق إن لم يكن مربوطاً بعوامل عدة، منها:

الأدنى الشهري للأجور في العالم هو 530 دولاراً. بكلام آخر، فإنه يعادل نحو 27 ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور في سورية!

الحديث عن مقارنة الأجر السوري بالأجر العالمي قد يبدو غير منطقي بالنسبة لأولئك الذين يسوقون مختلف الحجج لتبرير الوضع الكارثي في سورية. هنا يمكننا أن نضرب مثلاً قريباً من النموذج السوري، وهو اليمن الذي عاش ظروفًا شبيهة بالظروف السورية في مختلف النواحي بما في ذلك العقوبات المفروضة على البلاد، لكنه ورغم ذلك، يتمتع بحد أدنى شهري

عليكم أن تتخلوا عن مهارتكم حتى تكونوا «عادلين»!



إن الهراء الأخير الذي أصدرته وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين بشأن «القدرة الزائدة overcapacity» و«الإعانات غير العادلة» التي تقدمها الصين لصناعاتها، مثير للشفقة بشكل شديد. وعلى حد تعبير رينو برتراند: إن ما يسمى التهديد المتمثل في القدرة الصناعية الزائدة لدى الصين هو عبارة عن كلمة طنانة تعني في الواقع أن الصين ببساطة تتمتع بقدرة تنافسية مفرطة. ومن خلال مطالبتها بمعالجة هذه المشكلة، فإن ما تطالب به يلين من الصين، حقاً يشبه أن يطلب أحد زملاء العداء بولت منه أن يركض بسرعة أقل لأنه لا يستطيع اللحاق به!

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

وفي الواقع، يمكننا الرد على مزاعم يلين حول «القدرة الزائدة». لنبدأ بمعدلات استخدام القدرات. من الواضح تماماً أنها كانت ثابتة إلى حد كبير في الصين على مدار السنوات العشر الماضية، حيث تبلغ حوالي 76% في الوقت الحالي، وهو النطاق ذاته الذي تبلغ فيه معدلات الاستخدام في أمريكا حوالي 78%. لذا لا مشكلة هناك.

على الرغم من الأسعار المنخفضة جداً للسيارات الكهربائية أو الألواح الشمسية، لا تزال الشركات الصينية المشاركة تحقق أرباحاً، وتفرض أسعاراً أعلى في الخارج مما في الداخل. إن القدرة التنافسية التي تتمتع بها الشركات الصينية ساحقة: فاليوم، في عشرات الصناعات لا توجد ببساطة وسيلة للشركات الأمريكية أو الأوروبية للتنافس مع الشركات الصينية. هذه هي القضية الحقيقية: يلين والزملاء الغربيون يخشون أنه إذا استمرت الأمور على ما يرام، فإن الصين ستاخذ ببساطة حصة الجميع.

الصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تنتج جميع فئات البضائع المصنفة من قبل الجمارك العالمية WCO». وهذا يمنحها ميزة رئيسية عندما يتعلق الأمر بالأسعار النهائية: عندما تريد بناء شيء ما في الصين، يمكنك فعلياً العثور على سلسلة التوريد بأكملها داخل الصين. لقد أصبحت الصين قوة ابتكارية. وفي

عام 2023، قدمت ما يقرب من عدد براءات الاختراع التي قدمتها بقية دول العالم مجتمعة، ويقدر الآن أنها تقود 37 من أصل 44 تقنية مهمة للمستقبل. كل هذا أيضاً له آثار عندما يتعلق الأمر بالأسعار النهائية لمنتجاتها. كان زعماء أوروبا يرددون مزاعم يلين. بعد زيارتها إلى بكين قبل عدة أشهر، أشارت رئيسة المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي لايين إلى أن العجز التجاري للاتحاد الأوروبي مع الصين ارتفع إلى 400 مليار يورو، من 40 مليار يورو قبل 20 عاماً. حيث سلط الضوء على سلسلة من الشكاوى، بما في ذلك «القدرة الصناعية الزائدة» للصين. وقالت: إن «الزعماء الأوروبيين لن يكونوا قادرين على التسامح مع تقويض قاعدتنا الصناعية بسبب المنافسة غير العادلة».

لكن دعونا نصح هذا الأمر: لقد ارتفع العجز التجاري للاتحاد الأوروبي مع الصين من 40 مليار دولار إلى 400 مليار دولار خلال عشرين عاماً! ليس سنتين، ولا خمس سنوات، ولا عشر سنوات، بل طوال هذا القرن. أولاً: هذا يجعل الارتفاع في العجز الذي ليس كبيراً جداً سنوياً: حوالي 10 إلى 15 مليار دولار. طوال تلك الفترة، لم نسمع سوى القليل من الشكاوى من الاتحاد الأوروبي بأن الصين كانت تتبنى ممارسات تجارية غير عادلة. وفجأة، بعد كارثة ارتفاع تكاليف الطاقة بسبب قطع واردات الطاقة الروسية والركود الفعلي الذي دام عامين في دول الاتحاد الأوروبي الكبرى، تلوم فون دير لاين الصين. أما

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن العجز التجاري الثنائي بين الولايات المتحدة والصين، نسبة إلى حجم الاقتصاد الأمريكي، هو الأدنى منذ عام 2002. إنه وقت غريب إذن للشكاوى بصوت عالٍ بشأن الخلل التجاري.

الاستيعاب من قبل بقية العالم

مع ذلك فإن الخبراء الكينزيين يروجون ويرددون رسالة يلين. فيما يلي اقتباس من مصدر إعلامي غربي: «على خلفية القلق الدولي المتزايد، يعتقد الخبراء أن استراتيجية التصنيع لن تحقق أهداف النمو في بكين. وتشكل الصادرات بالفعل خمس الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ حصة الصين في التصنيع العالمي 31%. وفي غياب انفجار في الطلب، فإنهم يقولون: إنه من غير المرجح أن تتمكن بقية دول العالم من استيعاب صادرات الصين دون تقليص صناعاتها التحويلية».

من هم هؤلاء الخبراء العظماء؟ المشتبه بهم المعتادون

يقول مايكل بيتيس: إنه إذا واصلت الصين التوسع في صادراتها الصناعية، فسيتعين عليها السعي «لاستيعابها من قبل بقية العالم». ومن غير المرجح أن يقبل بقية العالم بذلك... حقاً، يبدو أن الصين ليست لديها مشكلة في بيع صادراتها لبقية المستهلكين والمصنعين في العالم، الذين يتوقون إلى الشراء. خبير آخر هو براد سيتسر. يخبرنا سيتسر أن «سوق السيارات الكهربائية المحلية في الصين تم إنشاؤها من خلال السياسة الصناعية، ولم تظهر من فراغ. إنها نقطة حرجية، وغالباً ما يتم نسيانها الآن. وينطبق الشيء نفسه على القارات الحاسوبية عالية السرعة وطاقة الرياح، وتحاول الصين في قطاعات أخرى أيضاً. الصدمة والربح تتجلبان في أن ذلك لم يتحقق من خلال قوى السوق، بل من خلال الاستثمار الذي تقوده الدولة». ويواصل قائلاً: «إن حقيقة أن العديد من قصص نجاح الصادرات الصينية لم تنشأ الآن عن سحر السوق لا شك أنها تؤدي إلى تعقيد التجارة العالمية، حيث أن التكيف لاستيعاب نجاحات الصين لا يبدو وكأنه تعديل حقيقي للسوق».

وبعبارة أخرى، لا تستطيع الولايات المتحدة وأوروبا واليابان التنافس. إذا ما العمل؟ يقول سيتسر: «أعتقد أن الولايات المتحدة يجب أن تبذل جهداً حقيقياً لتعويض «الإكراه» الاقتصادي الذي تمارسه الصين هنا. سيتطلب الأمر بعض التضحية، لكنني على الأقل على استعداد للتقدم». لذا فإن المنافسة تسمى الآن «الإكراه»، ويتعين على الولايات المتحدة أن تستجيب بالإكراه ذاته، مع استعداد سيتسر لمساعدة يلين في تحقيق ذلك. يمكن العثور على تبريرات هذا الهراء في وجهة النظر الغربية السائدة، التي ترى أن الصين عالقة في نموذج قديم من تصنيع الصادرات الذي يقوده الاستثمار، وتحتاج إلى «إعادة التوازن» نحو اقتصاد محلي يقوده المستهلك، حيث يتمتع القطاع الخاص بحرية التصرف. إن القطاع الاستهلاكي الضعيف في الصين يجبرها على محاولة تصدير التصنيع «بقدرة تفوق طاقتها».

لكن الدليل على ذلك غير موجود. وفقاً لدراسة حديثة أجراها ريتشارد بالدوين، فقد وجد أن النموذج القائم على التصدير ظل قائماً حتى عام 2006، ولكن منذ ذلك الحين ازدهرت المبيعات المحلية في الصين، حتى أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت فعلياً. «لقد نما الاستهلاك الصيني للسلع المصنعة الصينية بشكل أسرع من الإنتاج الصيني منذ ما يقرب من عقدين من الزمن. وبعيداً عن عدم القدرة على استيعاب الإنتاج، فقد نما الاستهلاك المحلي الصيني للسلع المصنوعة في الصين بشكل أسرع بكثير من إنتاج قطاع التصنيع في الصين». لا تزال شركات التصنيع الصينية تتمتع بقدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية، على الرغم من كل الجهود التي يبذلها الغرب لفرض الرسوم الجمركية وغيرها من التدابير الحمائية. وتبلي الصين بلاء حسناً بشكل خاص في إنتاج السيارات الكهربائية، والطاقة الشمسية، وغيرها من التكنولوجيات الخضراء. لكن كما يشير بالدوين، فإن هذا النجاح في مجال التصدير لا يعني أن الصين تعتمد على الصادرات لتحقيق النمو، فالصين تنمو بشكل رئيسي بسبب الإنتاج للاقتصاد المحلي.

لا تزال شركات التصنيع الصينية تتمتع بقدرة تنافسية عالية في الأسواق العالمية على الرغم من كل الجهود التي يبذلها الغرب لفرض الرسوم الجمركية وغيرها من التدابير الحمائية

دراسة جديدة لتوزيع الغاز... والمواطن يتوقع الأسوأ!



تناقلت وسائل الإعلام خلال الأسبوع الماضي خبراً عن وجود دراسة جديدة لطريقة توزيع الغاز، والمبرر أن هناك عائلات مكونة من 10 أشخاص وعائلات مكونة من 3 أو 4 أفراد، وكلاهما له نفس المدة لاستلام الغاز!

تقليص مخصصات الأسر ذات تعداد الأفراد القليل، وليس زيادة مخصصات الأسر ذات تعداد الأفراد الكبير!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن معدلات الاستهلاك الوسطية للغاز المنزلي لا تختلف كثيراً بحال كان تعداد أفراد الأسرة كبيراً أو قليلاً إلا بشكل نسبي وطفيف، لا يستدعي معها تقليص المخصصات للأسر ذات تعداد الأفراد القليل، بحسب ما هو متوقع من الدراسة، تماشياً مع النهج الرسمي الظالم المتبع!

وللتذكير عندما تم اعتماد الذكاء بتوزيع أسطوانات الغاز المنزلي عبر البطاقة الذكية كان الحديث الرسمي يدور عن فاصل زمني بين مواعي استلام قدره 23 يوماً، وهي مدة فاصلة تتناسب مع معدلات الاستهلاك الأسري الوسطية، ثم تزايد هذا الفاصل إلى أن وصلت المدة إلى أكثر من 4 أشهر، وذلك تنفيذاً لخطة تخفيض الدعم على الغاز المنزلي على مستوى كم المخصصات السنوية لكل أسرة، بما يتراوح بين 3-4 أسطوانات فقط لا غير، بالإضافة إلى إجراءات تخفيض الدعم على مستوى السعر، الذي تضاعف عدة مرات منذ اعتماد الذكاء!

أما عن الدراسة الجديدة استناداً إلى تعداد أفراد الأسرة، فالتجربة المبريرة على مادة الخبز استناداً إلى تعداد أفراد الأسرة كانت خير دليل على أن الغاية هي تقليص المخصصات «المدعومة» إلى أبعد الحدود،

الدراسة أعلاه تبدو غايتها الشكلية تحقيق العدالة في توزيع الغاز المنزلي على الأسر، بحسب تعداد أفرادها!

فهل سيتم ذلك بحيث يتم تقليص مدة استلام الأسطوانة من قبل الأسر ذات التعداد الكبير في أفرادها، أم سيتم زيادة مدة الاستلام من قبل الأسر ذات تعداد الأفراد القليل؟!

أم إن الغاية الفعلية من الدراسة في المضمون هي المزيد من قضم الدعم على الغاز المنزلي، بذريعة تعداد أفراد الأسرة هذه المرة؟

واقع الأمر يقول إن المدة الفاصلة بين مواعيد استلام أسطوانة الغاز المنزلي غير ثابتة ولا يوجد فيها انضباط، فهي لا تقل عن 60 يوماً، وتصل إلى أكثر من 90 يوماً، وفي بعض المرات تتجاوز المدة 120 يوماً، وهذه المدة الفاصلة بين مواعي استلام تعتبر طويلة بحدودها الدنيا، حتى على الأسر ذات تعداد الأفراد القليل بالمقارنة مع احتياجات الاستهلاك الفعلي!

فغالبية الأسر تضطر للجوء إلى السوق السوداء لاستكمال تأمين حاجتها الفعلية من الغاز المنزلي، مع تزايد معدلات الاستغلال في هذه السوق، وصولاً إلى تجاوز سعر أسطوانة الغاز فيها 250 ألف ليرة، وفي بعض المناطق وصل السعر إلى 500 ألف ليرة!

ولعله من الواضح أن الغاية من الدراسة، بحسب إجراءات تخفيض الدعم المتبعة، هي

الحدود، على حساب الفقيرين من المحسوبين من ضمن مستحقي الدعم! فمع كل تقليص للدعم ترتفع وتيرة ومعدلات الاستغلال في السوق على حساب الحاجات، وخاصة في السوق السوداء، اعتباراً من رغيف الخبز الذي أصبحت سعر الربيطة منه عبر «شقيعة» الأفران 5000 ليرة، مروراً بمارزوت التدفئة الذي وصل سعر الليتر منه خلال الشتاء إلى 15000 ليرة، وليس انتهاء بالغاز المنزلي الذي استقر سعر أسطوانته بحده الأدنى عند مبلغ 250 ألف ليرة، وطبعاً انتهى موضوع الدعم على السكر والرز، وبات المواطن مضطراً إلى دفع مبلغ 15000 ليرة للخبز من السكر، ومبلغ 20000 ليرة للخبز من الرز وسطياً حسب النوع!

وصولاً إلى سقف 3 أرغفة يومياً للفرد فقط لا غير، ولم تكن الغاية هي العدالة، أو إيصال الدعم إلى مستحقيه، بحال من الأحوال! على ذلك فإن التوجس والخشية التي أبدتها بعض المواطنين من الدراسة الجديدة المعلن عنها أعلاه تعتبر مشروعة، فبذريعة تعداد أفراد الأسرة ربما تزداد مدة الاستلام إلى أكثر من 4 أشهر، ما يعني المزيد من تقليص الدعم على الغاز المنزلي!

أما المصيبة بالنسبة إلى المواطنين فهي أن الاضطراب للجوء إلى السوق السوداء سيصبح أكبر، ما يعني مزيداً من الاستغلال السعري فيها على حساب احتياجاتهم! فإجراءات تخفيض الدعم المتبعة تستفيد منها شريحة حيتان الفساد والاستغلال إلى أبعد

انتهى شهر «الخير»... والاستقرار النسبي لسعر الصرف كذلك!



بل كانت متغيرات الأسعار تفعل فعلها اقتراناً بحركة السوق وعوامل الاستغلال فيه، وبقيّة العوامل الاقتصادية الهامة الأخرى طبعاً، ليتبين أن الاستقرار المتحتم به على سعر الصرف طيلة الشهر الماضي شكلي على مستوى سوق البضائع والخدمات، المعزول تماماً عن سعر الصرف الرسمي والموازي، وفعلي من جيوب وعلى حساب أصحاب الحوالات الدلارية!

فصاحب الحوالة الدلارية القادمة من الخارج لدعم مستوى معيشتهم كان يستلمها بسعر الصرف الرسمي البالغ 13400 ليرة مقابل كل دولار، وأعلى من ذلك بقليل من السوق الموازي مع تحمل مخاطر ذلك، بينما كانت السلع والبضائع والخدمات تسعر بالسعر التحوطي أعلاه، لينكبد الخسارة مضاعفة من جيبه وعلى حساب مستوى معيشتهم الذي تراجع أكثر مما كان عليه!

التناغم المصلحي!

وما يخشى منه، بعد البدء بتسجيل الارتفاع على سعر الصرف الرسمي والموازي، والانتقال من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى

الصرف، في السوق الرسمي والموازي، لأكثر من شهر، وقد كان واضحاً أن العوامل المؤثرة بهذا السعر المستقر نسبياً ليست اقتصادية، بقدر ما هي عوامل استغلالية متحكم بها بشكل كبير لاستقطاب الحوالات، تناغماً وتنافساً وتقاسماً بين السوقين، وعلى حساب أصحاب الحوالات من المواطنين المعدمين!

ومن المتوقع أن تعود الأمور إلى سابق عهدها بالنسبة لمتغيرات سعر الصرف، بعيداً عن الحجم المتعمد والمسيطر عليه، لتطراً عليه زيادات مطردة على سعره، ولعل المؤشر الهام والملموس على ذلك، بالإضافة إلى بدء تسجيل الزيادة على سعر الصرف، أن السلع والبضائع في الأسواق كانت تسعر بما يعادل 25000 ليرة لكل دولار تقريباً طيلة مدة الاستقرار النسبي لسعر الصرف، متضمنة طبعاً هوامش الاستغلال السعري المضافة، تحت عنوان السعر التحوطي!

حيث لم يتأثر سوق السلع والبضائع والخدمات بالاستقرار النسبي لسعر الصرف في السوق الرسمي والموازي خلال الشهر الماضي،

انتهى شهر «الخير» الذي ارتفعت خلاله معدلات الاستغلال لأبعد الحدود، وقد كان اللاف خلال هذا الشهر هو حال الاستقرار النسبي لسعر الصرف الرسمي والموازي، وبدا واضحاً حجم التحكم الكبير في سوق صرف العملات، لاستقطاب الكم الأكبر من الحوالات الدلارية القادمة من الخارج بمناسبة شهر رمضان والعيد، تنافساً بين الرسمي والموازي!

فمع أول يوم دوا، بعد العطلة الطويلة بنهاية شهر رمضان وبمناسبة العيد، بتاريخ 2024/4/14 تم تحديد سعر الصرف الرسمي من قبل المصرف المركزي في نشرة الحوالات والصرافة بمبلغ 13500 ليرة مقابل كل دولار، بزيادة قدرها 100 ليرة لكل دولار، وكذلك ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي مع نهاية العطلة بنسبة أعلى من ذلك، حيث ارتفع بمبلغ 250 ليرة مقابل كل دولار تقريباً، لتستمر الفجوة بين السعرين دون التمكن من ردمها، ومع توقع زيادة اتساعها بquam الأيام!

لجم متعمد ومتحكم به!

استمر الاستقرار النسبي بسعر

ذلك، وكلاهما يتناغمان مع السعر التحوطي الذي تسعر بموجبه السلع والبضائع والخدمات في الأسواق!

وربما لم يعد خافياً على أحد أن المتحكم بسعر الصرف، وبسوق البضائع والسلع والخدمات، هي شريحة القلة من كبار الحيتان والمستغلين والفاسدين، ولمصلحتهم طبعاً، على حساب أصحاب الحوالات والمستهلكين والخزينة والاقتصاد الوطني!

مجدداً، هو كسر حال الهدوء على أسعار السلع والبضائع، لتستعر بأكثر مما هي عليه الآن، توازياً مع متغيرات السعر التحوطي المعمول به، وبما يتجاوز 25000 ليرة في الفترة القادمة!

فسعر الصرف الرسمي يخدم بشكل مباشر وغير مباشر السعر في السوق الموازي، ولعل آلية الانتقال من عتبة سعرية إلى عتبة سعرية أعلى مع الحفاظ على استمرار الفجوة بين السعرين أكبر دليل على

ليسكو وفافيلوف «2» - هل دمّرت أبحاث ليسكو الزراعة السوفيتية؟



خصّص اثنان من أبرز علماء الأحياء الأمريكيين «ليفونتين وليفنس» فصلاً في كتابهما المشترك «البيولوجي الديالكتيكي، 1987» لمناقشة قضية ليسكو، وفيه كتب: «يشيع الافتراض بأن تقنيات الزراعة الليسكوية وعقائدها البيولوجية تركت أثراً خطراً على الإنتاج الزراعي... لكن يجب أن نتذكر بأن الفترة بين 1948 و1962 التي هيمنت فيها الليسكوية على البيولوجيا الزراعية السوفيتية، قد تطابقت في الحقيقة مع الفترة ذات النمو الأسرع بمحاصيل القمح لكل فدان! وخلالها زادت المساحة الإجمالية المزروعة بالقمح في الاتحاد السوفيتي من 30 مليون هكتار إلى نحو 70 مليوناً، بينما تقلّصت نظيرتها الأمريكية من 60 مليون فدان إلى 45 مليوناً».

د. اسامة دليقان

يشرح ليفونتين وليفنس أنّ قسوة المناخ الروسي فرضت تحدياً أساسياً على الزراعة السوفيتية، لأنّ التقلبات وعدم الموثوقية الزمنية أوقعت بانتظام كوارث ناجمة عن الجفاف أو الصقيع الشتوي الشديد. وحدث جفاف طبيعي قاس في سنتي 1920 و1921 بالتزامن مع الحرب الأهلية، مما تسبب بمجاعة كارثية قضت على نحو مليون إنسان. ومجدداً جاءت سنة 1924 قاسية أيضاً، فنقصت إمدادات الحبوب بنسبة 20%.

واعتبر هذان العالمان أنّ العامل الأساسي الذي قاد كل السياسة الزراعية السوفيتية هو هذا التقبّل وعدم الموثوقية في الحرارة والهطول المطري وإمكانية الكوارث الزراعية التي تخيم بثقلها على البلاد. وهنا تأتي أهمية «التربيع» Vernalization بوصفه عملية تبريد وترطيب لبذور الأنواع الشتوية لكي تتم زراعتها في الربيع، بحيث تكمل دورة نموها مع تجنب خطر الطقس الشتوي القاسي. وكان مبدأ التربيع معروفاً سابقاً وفي القرن التاسع عشر، ولكن ليسكو تنبأ ووسّع استخدامه على تشكيلة واسعة من المحاصيل والحالات. ولم تكن مصادفة أن أولى التجارب الواسعة للتربيع قد تم تنفيذها بعد شتاءين شديدي القسوة 1928 و1929 واللذين بلغت الخسائر فيهما 32 مليون فدان من القمح الشتوي بسبب البرد المفرط.

تهمة الاحتيال والعلم الزائف

يطغى على المنشورات العلمية والسياسية الغربية اتهام ليسكو بأنه «دجال» و«عالم زائف»، ويثير الدهشة حقاً العدد الهائل من الأوراق والكتب والأفلام والندوات الجامعية التي خصّصت لتثبيت هذه الصورة. ونكتفي منها بالمثل الآتي: في عام 2014 نشر موقع «مشروع موسوعة الجين» التابع لجامعة أريزونا الأمريكية مقالاً تعريفياً طويلاً عن فافيلوف، يرد فيه ذكر ليسكو 27 مرة وبشكل سلبي دائماً، وفي أحد المقاطع نجد صياغة تعمّدت جعل الكلام عن أهم تقنية زراعية طورها ليسكو واشتهر بها وهي «التربيع»، يأتي مباشرة بعد عدة جمل تطعن بمؤهلاته العلمية ونتاجه. فلنقرأ المقطع كاملاً:

«في عام 1927، تم الاعتراف ب تروفييم دينيسوفيتش ليسكو، المنافس العام لفافيلوف، في صحيفة وطنية لمهاراته في تربية النباتات. تابع فافيلوف أعمال ليسكو، لكنه سرعان ما أدرك أن ليسكو كان يفكر إلى التعليم العلمي الرسمي ولم يكن على دراية بالمفاهيم الجينية الحديثة. وبدلاً من الاختبار

عن طريق التجربة المضبوطة بشاهد، اتّبع ليسكو أساليبه الخاصة في تربية النباتات، وفي بعض الحالات تلاعب بنتائج. وروّج ليسكو لما أطلق عليه العلماء اسم التربيع vernalization أي تعريض البذور للبرد والرطوبة من أجل تغيير موعد زراعتها. واقترح ليسكو التربيع كحل لمشكلة تكييف المحاصيل مع المناخ الشمالي البارد لروسيا، مجادلاً بأن هذه التقنية من شأنها أن تزيد بشكل كبير من إنتاجية المحاصيل في روسيا».

إن مقطع الموسوعة الأمريكية اعلاه يحتوي أكاذيب بالجملة:

فاوّلًا، بالنسبة للتعليم الأكاديمي الذي حصل عليه كل من ليسكو وفافيلوف يمكن للقارئ الرجوع إلى الحلقة الأولى من هذه السلسلة. وثانيًا، مزاعم التلاعب بالنتائج وعدم صلاحية الطرائق تعني التشكيك بمئات الأبحاث التي نشرها أنصار مذهب ليسكو على مدى سنوات، وليست المشكلة في التشكيك العلمي بحد ذاته فهو أمر مشروع بل وضروري في كثير من الحالات، ولكن المشكلة أنّ السلطات الغربية لم تكفّ بقلة تشجيع علماءها على إعادة تجارب ليسكو، بل ووصلت أحياناً لدرجة القمع كما حدث مع بروفيسور الكيمياء رالف شيبينز الذي أقيل من جامعة أوريغان الأمريكية خلال الحرب الباردة لمجرّد أنّه دعا إلى ضرورة التحقق من تجارب ليسكو!

وفي هذا السياق كانت، وما تزال، أكثر فكرة تتعرض للهجوم من علماء التيار السائد في الوراثة الراضين لليسكوية، هي فرضية إمكانية وراثة الصفات المكتسبة، على الرغم من استمرار تراكم الأدلة الداعمة لها قبل وبعد ليسكو على مدى عقود وحتى يومنا، ولذلك تستحق أن نفرد لها حلقة خاصة لاحقاً. أما حالياً فنكتفي باقتباس من الباحث في الكيمياء الحيوية يونغشينغ ليو Yongsheng Liu من جامعة البيرتا الكندية، حيث كتب في ورقة

نشرها عام 2007 في مجلة المنظّمة الأوروبية للبيولوجيا الجزيئية EMPO reports: «ثمّة كذلك سجلات عديدة عن تغييرات موروثية محرّضة بالتطعيم، وكان داروين أول من جمع المعلومات المتاحة عن الأفراد الهجانّ بالتطعيم الناتجين عن النسيج الخلوي من نباتين مختلفين «داروين 1868». وقام العديد من مربّي النباتات المشهورين، بمن فيهم [الأمريكي] لوثر بيربانك «1849-1926» و[الروسي] إيفان ميتشورين «1855-1935»، بإنتاج نباتات ذات خصائص قابلة للتوريث تمّ اكتسابها من نُسج كلا النباتين الأصليين. أضف إلى ذلك نحو 500 ورقة بحثية عن تجارب لهذه الأنماط من التهجين نُشرت في الاتحاد السوفيتي خلال الخمسينيّات، على الرغم من التجاهل الكبير الذي لاقته هذه الأدبيات من علماء الوراثة الغربيين حيث أهملوها بدعوى استنادها على نتائج مُخادعة. ولكن خلال العقود الماضية، بيّن علماء مستقلّون، مراراً وتكراراً، بأنّ خصائص متنوّعة محرّضة بالتطعيم في النباتات قد تمتعّت بالثبات وقابلية التوريث».

«الضحية» تشهد لـ«القاتل»

ثالثاً، فيما يتعلّق بتقنية «التربيع» التي حاولت الموسوعة الأمريكية أعلاه الإيحاء بقلة جدواها في روسيا، لنقارن مع المقطع التالي الذي كتبه فافيلوف نفسه، ونقتبسه من أعمال فافيلوف المختارة والمترجمة للإنكليزية التي نُشرت بعد ست سنوات من وفاته، في المجلد 13 من السلسلة الأمريكية «الوقائع النباتية» Chronica Botanica لعام 1950/1949. فتحت عنوان «التربيع وأهميته في الانتفاع من موارد النبات العالمية» كتب فافيلوف: «إنّ طريقة التربيع التي أدخلها تروفييم ليسكو قد افتتحت إمكانيات عظيمة للانتفاع من التشكيلة العالمية من المحاصيل العشبية. جميع أنواعنا القديمة والجديدة، وكذلك

التشكيلة العالمية بأسرها، يجب من الآن فصاعداً اختبارها من وجهة نظر التربيع، لأنّ تجارب السنوات الأخيرة بيّنت أنّ التربيع يمكنه إعطاء نتائج باهرة عن طريق تحويل الأنواع النباتية بالمعنى الحرفي للكلمة، مغيراً إياها من نباتات غير مناسبة عادةً لمنطقة معينة إلى أشكال ذات إنتاجية عالية. مثلاً، الشعير الشتوي الذي لا يستطيع النمو في ظروف لينينغراد -نظراً لإخفاق إنبات البذور المغروسة في الربيع ونظراً لقتل الشتاء لبذوره التي تفرس شتاء- هذا الشعير عندما يتم تربيته، فإنه لا ينبت بشكل طبيعي فحسب، بل وأعطى لدى بعض الأنواع محاصيل وفيرة أكثر من أفضل مُنتخبات الشعير الربيعي الشمالية. وهناك أنواع معينة من الكتّان طويل الألياف تمّ تربيعها فتمت لارتفاعات أعلى من النباتات غير المعالجة [غير المعالجة بالتربيع]. إننا بلا شك نقف على عتبة مراجعة موارد المحاصيل العالمية من ناحية استجابتها للتربيع، بما فيها تشكيلتنا بأكملها من الأنواع المصطفاة والمحلية. إنّ طريقة التربيع عامل قوي في إكثار العديد من النباتات العشبية، بحيث تتيح لنا أن ننمي في مناخاتنا الشمالية العديد من الأشكال الجنوبية شبه الاستوائية والتي كانت ستفشل في التطوّر الطبيعي لولا هذه المعالجة. إنّ تجارب التربيع في ريف خيبين ما وراء الدائرة القطبية الشمالية وفي لينينغراد قد برهنت الإمكانات العظيمة في الانتفاع من التشكيلة العالمية لمختلف النباتات المزروعة. وأصبحنا قادرين للمرة الأولى على إجراء التجارب على المجموعة الكاملة من أنواع الشعير في العالم، بما فيها الأنواع الشتوية والربيعية المتأخرة، والتي لولا ذلك ما كان لها أن تنبت في الظروف الطبيعية لمنطقة لينينغراد. وعبر اصطفاء الأبناء المناسبين للتهجين، فإنّ نظرية ليسكو عن «المراحل» تفتح إمكانيات غير عادية للانتفاع من نباتات العالم».

طرّدت جامعة

أوريغان الأمريكية

بروفيسور كيمياء

لمجرّد أنّه دعا إلى

ضرورة التحقق من

تجارب ليسكو

قضايا الشرق

إخراج الأمريكان من المنطقة

إذا ما أردنا تحديد ذلك الهدف الجامع الذي يصبّ في مصلحة شعوب منطقتنا فسيكون إخراج الولايات المتحدة أول ما يخطر على البال، فالدور الذي لعبته كان يتعارض مع مصالحنا العميقة، ورغم أن فكرة من هذا النوع كانت تبدو غير مفهومة وبعيدة عن الأذهان قبل عقود، إلا أنّها اليوم واضحة وقابلة للتصديق رغم كل الدعاية الأمريكية المضادة.

منذ احتلال العراق لم يعد هناك مجال لتبرير السلوك الأمريكي، فبعد سنوات مضت راعت فيها واشنطن صورتها أمام الرأي العام، ظهرت وقتها واضحة بلا أي أقنعة، وبات «مشروع الفوضى الخلاقة» أمامنا، وكانت مشاهد سقوط بغداد وأحداث السنوات اللاحقة لحظة تاريخية مفصلية، فإما كسر المخطط الأمريكي وإما تفجير دول المنطقة واحدة تلو الأخرى.

إلا أنّ الاستجابة لهذا التهديد العظيم لم تكن في المستوى المطلوب، وإن كان الخطاب العام المعادي للسياسات الأمريكية ارتفع بوضوح منذ ذلك الوقت، إلا أنه لم يترافق مع ركائز أساسية يمكن معها القول: إننا نسخر طاقاتنا للدفاع عن أنفسنا فعلاً، وهو ما دفعنا ثمنه طوال العقدين الماضيين. فالولايات المتحدة لم تتوقف في العراق، وطوّرت هجوماً هجيناً، لتضرب في ليبيا وتدفعها لصراع لم يتوقف، لتتدخل بعدها في سورية وتغذي الصراع المسلح وتعييق الحل، وسعت أيضاً إلى تفجير تركيا، هذا بالإضافة إلى حرب في اليمن ودور مشبوه في السودان وابتزاز وضغط على مصر.. إلخ. هذا بالإضافة إلى دور أساسي في تعطيل حل القضية الفلسطينية، ودعم الكيان وإمداده بكل ما يحتاجه في كل حروبه.

كل ذلك يجعل من مهمة إخراج الأمريكان من المنطقة وإنهاء دورهم المشبوه مهمة وطنية وأساسية لم يعد بالإمكان القفز فوقها أو تأجيلها، وهو ما يعني ضمناً أن هذا الهدف لم يكن يوماً من الأيام «بروباغندا إيرانية» أو «خدمة للمشروع الإيراني» إذ ليس من المبالغة أن نقول: إن التواجد الأمريكي والمشروع الصهيوني هما التهديد الأكبر وهما أقدم بعقود مما يسمى بالمشروع الإيراني.

تدرك أمريكا حتماً أن سياستها تتعارض مع مصالح شعوب منطقتنا، ولكنها ركزت في السنوات الماضية على أن خصمها الوحيد هو إيران، لتحاول تصوير المعركة بوصفها «شأنًا خاصاً» لا علاقة للاخريين به، ولم تكثف بذلك، بل تأملت جرّ بعض الدول إلى مواجهة مع إيران، وعملت على ضرب كل علاقات الإقليم معها. لكن المهمة فشلت، وإن كانت هذه الأوهام لا تزال تتردد في حديث البعض، إلا أن خطورة الدور الأمريكي لم تعد خافية على الدول الإقليمية الأساسية، وهو ما يضمن أن ينتقل هدف «إخراج الأمريكان من المنطقة» ليصبح خطة عمل إقليمية مشتركة.

إيران ترد وواشنطن تغرق في وحل مستنقعاتها!



■ علاء ابو فراج

الضربة الصهيونية في دمشق أدت إلى استشهاد 7 ضباط إيرانيين على رأسهم محمد رضا زاهدي قائد مستشاري الحرس الثوري في سورية ولبنان، وكان لهذا الاعتداء تداعيات كبيرة على المستويات كافة، فالاستهداف المباشر للمبنى القنصلي الملاصق للسفارة الإيرانية في دمشق خرق للاعراف والقانون الدولي، ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ما دفع الحرس الثوري وبلاستناد إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، لاستهداف الكيان الصهيوني بشكل مباشر في سابقة، وأوضح بيان لجيش الاحتلال إن: «إيران أطلقت أكثر من 300 تهديد من أنواع مختلفة منها صواريخ باليستية وطائرات مسيرة وصواريخ كروز».

في النتائج العسكرية المباشرة

أكد قائد الحرس الثوري، حسين سلامي: أن جيش بلاده نفذ «عملية محدودة» وقال: إن نصف الصواريخ أصابت أهدافها، وصرّح بأن الهجوم أدى إلى «تدمير موقعين عسكريين [إسرائيليين] مهمين» من بينهما قاعدة نفاطيم الجوية، التي تعتبر الحظيرة والقاعدة الرئيسية لمقاتلات إف-35. وأضاف سلامي، أن الهجوم «انتهى ولا يوجد رغبة في مواصلة» محدراً الكيان من استهداف المصالح الإيرانية، وشدد أن القواعد الأمريكية لن تكون بآمن في حال شاركت واشنطن في أي هجوم ضد إيران. ذهبت المصادر الرسمية الأمريكية والصهيونية لتقديم صورة مختلفة عن مدى فاعلية الهجوم، فادعى جيش الاحتلال أن «99% من الصواريخ تم اعتراضها عبر أنظمة الدفاع الجوي» وأعلنت أن الأضرار التي تعرض لها الكيان كانت طفيفة، رغم إقرارها بأن عدداً من الصواريخ وصلت إلى أهدافها وضربت مواقع عسكرية.

والجدير بالذكر في هذا السياق، أن محاولة التصدي للهجوم الإيراني لم تكن بقدرات جيش الاحتلال منفرداً إذ

شاركت مقاتلات أميركية وبريطانية في إسقاط بعض الطائرات المسيّرة التي كانت موجهة إلى «إسرائيل» فوق منطقة الحدود العراقية السورية، وقال المتحدث باسم جيش الاحتلال: إن فرنسا كانت من ضمن الدول المشاركة في الدفاع. هذا بالإضافة إلى إطلاق النار من قبل مقاتلات أردنية على عشرات المسيرات الإيرانية في الأردن.

في فهم «الوعد الصادق»

العملية الإيرانية تعد سابقة ضمن قواعد الاشتباك في المنطقة، وإن كانت الأرقام المتداولة خاضعة للتجاذبات وشديدة التباين، فهناك رغم ذلك ثوابت واضحة، فالهجوم الذي استمر لساعات قليلة كان كفيلاً بتعطيل المجال الجوي لكل من العراق والأردن ولبنان وسورية والكيان، ونجحت إيران بإطلاق هجوم نوعي من أراضيها بالرغم من الصعوبات اللوجستية التي تتمثل ببعد المسافة التي تتراوح بين 1100 و1500 كم، وأيضاً حجم ونوعية الدفاع الجوي الصهيوني، الذي يشمل عدد من المستويات تعد أحدث ما تملكه الترسانة الغربية. فالمسيرات والصواريخ الإيرانية كانت مضطرة لقطع مسافة طويلة في أجواء غير آمنة مع تواجد أمريكي على طول الطريق، لتجابه بعدها أنظمة الدفاع الجوي المذكورة وطائرات F35 المتطورة، ومع ذلك نجح عدد من هذه الصواريخ بالوصول إلى أهدافها. وما ينبغي توضيحه في هذا السياق، أن هذا النمط من العمليات الذي يعتمد على أعداد كبيرة من الطائرات المسيّرة

والصواريخ المتعدد يحتاج أولاً إلى درجة عالية من التنسيق، بالإضافة إلى أنه لا يعتمد على وصول جميع الوسائل المستخدمة في الهجوم إلى أهدافها، بل على العكس، فهجوم كهذا يستهدف بشكل أساسي إرباك أنظمة الدفاع الجوي واستنزافها بشكل كبير بهدف ضرب أهداف نوعية محددة تكون أكثر أهمية، مثل: قاعدة نفاطيم الجوية في هذه الحالة.

نتائج أولية

الرد الإيراني له سياق لا يمكن تجاوزه، فمنذ بدء العدوان الصهيوني على غزة سعت الإدارة الأمريكية إلى استثمار اللحظة لتفجير المنطقة، لكن تطور الأحداث أخذ منحى مختلفاً، فبالرغم من أن خطر التفجير لا يزال قائماً، لكن الهدف الأمريكي يفترض إشعال الإقليم دون أن يعني ذلك غرق الولايات المتحدة في مستنقع من هذا النوع، فالهدف الأمريكي كان دائماً تحويل المنطقة إلى مستنقع للاخريين، لكن الرد الإيراني المحدود فرض على ثلاث دول غربية أساسية أن تكون حاضرة بعثتها وعنادها، ما يشكل كارثة بالنسبة للولايات المتحدة المأزومة، فبحسب وكالات الأنباء الصهيونية فإن تكلفة صد الهجوم الممتد لساعات قليلة تجاوزت مليار دولار أمريكي! وهو ما يعتبر مؤشراً على ما يعنيه تطور الصراع إلى مستوى كهذا لمدة أطول في هذه المنطقة الاستراتيجية، فالخيار الأمريكي سيكون حينها إما الاستغناء عن قاعدته المتقدمة - الكيان الصهيوني - وإما الدخول في مواجهة مباشرة من هذا النوع.

الرد الإيراني المحدود لم يحسّن العلاقات بين «إسرائيل» والولايات المتحدة، بل يمثل عامل ضغط إضافي عليها، وسرعان ما ستفجر الخلافات مجدداً، وهو ما بدأ يظهر على الإعلام منذ صباح اليوم التالي، فالأمريكان يتجنبون الوقوع في مواجهة من هذا النمط أكثر من الآخرين، لأن دخول الولايات المتحدة في مواجهة مع إيران حتى وإن خرجت منتصرة، فذلك يعني أنها مضطرة للدخول في قتال على جبهة جديدة وبعيق التموضع الاستراتيجي المطلوب أمريكياً. الصراع بالنسبة للقوى العظمى أكبر من حدود منطقتنا ودفع القوات الأمريكية للقتال في منطقة ممتدة من اليمن إلى البحر المتوسط يعني إشغالها، وبالتالي يقرب نهاية الدور الأمريكي عالمياً وهو المطلوب بالضبط!

انتهت ساعات من الترقب بعد إعلان إيران عن بدء هجوم متعدد المستويات على الكيان الصهيوني في ردها على استهداف مبنى القنصلية في دمشق في 1 نيسان، عملية «الوعد الصادق» يمكن أن تفرض قواعد جديدة للاشتباك، وتوضح في الوقت نفسه حجم وطبيعة القدرات الإيرانية.

الهدف الأمريكي كان دائماً تحويل المنطقة إلى مستنقع للاخريين لكن الرد الإيراني المحدود فرض على ثلاث دول غربية أساسية أن تكون حاضرة بعثتها وعنادها

«مبادرة البحار الثلاثة» وقود جديد لإحراق أوكرانيا



يشهد الملف الأوكراني مساعي لتصعيد جديد، والحديث يدور عن إغراق أطراف جديدة في الصراع، فبالرغم من الخسائر العسكرية الأوكرانية والغربية المستمرة، هناك تحركات جديدة تهدف إلى توريث أكبر للدول الأوروبية من فنلندا والسويد إلى ألمانيا وبولندا ودول البلطيق الثلاث لاتفيا وليتوانيا وإستونيا، وحملت الأيام القليلة الماضية تطورات ملموسة في هذا السياق تنوعت بين حزم عقوبات جديدة وتوقيع اتفاقات أمنية وعسكرية.

■ يزّن بوظو

توتر على طول الجبهة الغربية لروسيا
بدأت دول البلطيق بتصعيد جديد تجاه موسكو، تحديداً لاتفيا وليتوانيا، حيث أعلنت لاتفيا خلال الشهر الماضي طرد بعض الدبلوماسيين الروس من أراضيها، وكان رئيس لاتفيا قد تعهد خلال شهر شباط بتقديم «قذائف مدفعية وأسلحة مضادة للطائرات وقنابل يدوية وطائرات مسيرة» لكيف خلال العام الجاري، وساءت العلاقات أكثر مع موسكو منذ ذلك الحين، وخلال الأيام القليلة الماضية زار الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي العاصمة الليتوانية فيلينيوس، والتقى خلالها نظيره اللاتفي إدغارس رينكيبشس ووقعا اتفاقاً أمنياً ثنائياً، وينصّ الاتفاق الموقع وفقاً لزيلينسكي على «دعم عسكري سنوي من لاتفيا لأوكرانيا بنسبة 0.25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي» وأشار إلى أن لاتفيا «التزمت لمدة 10 سنوات بمساعدة أوكرانيا في مجال الدفاع السبراني وإزالة الألغام وتكنولوجيا المسيرات».

وفي ليتوانيا التقى زيلينسكي مع وزير الدفاع الليتواني الجديد لوريان كاشيوناس، وشكره زيلينسكي على مساعدات ليتوانيا المالية، وتنفيذ مبادرة التشيك بشراء ذخائر مدفعية وتخصيص الأموال لشراء الطائرات المسيرة، وجرى الحديث عن إمكانيات تقديم مساعدات مالية وعسكرية أكبر لأوكرانيا.

جاءت هذه اللقاءات وما خرج عنها، بالتوازي مع استضافة ليتوانيا يوم الخميس لاجتماع قمة قادة ما يسمى بـ «مبادرة البحار الثلاثة» والتي تضم 13 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي الواقعة بين بحار البلطيق والأدرياتيكي والأسود، وتهدف المبادرة

بشكل رئيسي إلى تحويل دول البلطيق إلى وقود جديد في المعركة التي يغيظها الغرب في مواجهة روسيا، وتظهر المبادرة أيضاً بوصفها استكمالاً لطوق التوتر حول روسيا، الذي شمل أوكرانيا وبولندا ودول البلطيق الثلاث وصولاً إلى فنلندا في الشمال، لتكتمل أركان إشعال الجبهة الغربية بشكل كامل. وبدرجة تصعيد أكبر وأخطر، أعلنت ألمانيا بعد انتهاء القمة إرسال دفعة من قواتها العسكرية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية خارج حدودها إلى ليتوانيا بـ 24 جندياً، من أصل 4800 تقرر نشرهم خارج الحدود على أساس دائم.

اتفاق أممي جديد مع بريطانيا

قبل يوم واحد من الاجتماع في ليتوانيا، أعلنت المملكة المتحدة وأوكرانيا توقيع اتفاقية دفاعية جديدة، تهدف وفقاً لبيان الحكومة البريطانية إلى «تشجيع التعاون في الشؤون الدفاعية والصناعية»، وأكمل البيان: إن هذه الاتفاقية ستساعد «في جعل العمليات العسكرية الأوكرانية أكثر فعالية» وأنها ستمكّن «البلدين من العمل معاً لمواجهة التحديات الأمنية، وتعزيز الصناعات الدفاعية، وتنفيذ مشاريع مشتركة رفيعة المستوى خلال الأشهر المقبلة» وقد يشمل هذا التعاون «عشرات المشاريع بين بعض أكبر شركات الدفاع في المملكة المتحدة والقوات المسلحة والشركات الأوكرانية، بدءاً من إنشاء مرافق إصلاح عسكرية استراتيجية إلى إعادة تشييد البنية التحتية المدنية واعتماد التكنولوجيا للحماية من الهجمات السيبرانية».

عقوبات جديدة

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عبر بيان لها

مؤخراً، حظر استيراد ودخول مواد الألمنيوم والنحاس والنيكل الروسية إلى الولايات المتحدة باستثناء ما تم إنتاجه قبل 13 نيسان من العام الجاري، وأعلنت بريطانيا انضمامها لهذا الحظر وعلى المواد نفسها بدخولها إلى المملكة المتحدة.

زيلينسكي يهذي: هجوم مضاد جديد

التحركات والاتفاقات هذه والعقوبات الجديدة وغيرها، عززت أوهام الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي بإمكانية إطلاق هجوم مضاد جديد، فأعلن خلال مقابلة له مع صحيفة «بيبلد» الألمانية، أن بلاده تعدّ خطة هجوم مضاد جديد تتضمن استهداف جسر القرم وتدميره، معلناً: «نريد هذا بشدة». والحديث لا يدور حول الجسر في كيرتش فقط، الذي يتحدث عنه الجميع، الحديث يدور حول بعض مرافق البنية التحتية التي تمثل هدفاً عسكرياً. الحديث يدور حول الجسور والمطارات» وقال: «لدى روسيا أفراد وأسلحة أكثر، لكن الغرب الموحد يمتلك أنظمة أسلحة حديثة. ولذلك سنحصل على تكنولوجيا متقدمة. وإذا وصلنا زيادة الإنتاج وحصلنا على التراخيص من شركائنا، فإن الأمر لن يكون متعلقاً بعدد الأفراد، بل سيدور الحديث عن نوعية الأسلحة».

تمرد في القوات الأوكرانية وتذمر من قانون التعبئة

يتحدث زيلينسكي عن هجوم مضاد جديد رغم أن الجروح الناتجة عن فشل الهجوم المضاد الأخير لا تزال تنزف، كما يتحدث عن هذا الأمر وسط تدنٍ للقوة العسكرية الأوكرانية عدداً ونوعاً وسلاحاً وذخيرة، ووسط اعتراف زيلينسكي نفسه بفرار وحدات من القوات المسلحة الأوكرانية طواعية عن مواقعها على خطوط المواجهة، وقال: «بسبب انسحابهم وطول خط المواجهة، علماً أن المسافة بين الوحدة والأخرى يمكن أن تكون كبيرة جداً، تمت محاصرة عدد كبير من العسكريين» زاعماً أن ذلك جرى بسبب ترهيب أحد القادة لأعضائه.

وحول قانون التعبئة الجديد الذي أقره البرلمان الأوكراني مؤخراً، أكد رئيس الوزراء الأوكراني السابق نيكولاي أزاروف: إنه لا يرضي الجيش ولا المواطنين الأوكرانيين، وقال: «تمكّن زيلينسكي من فرض مشروع القانون لتوسيع نطاق التعبئة، وهو ما لا يرضي الجيش والأوكرانيين على حد سواء. القانون لا يمنح العسكريين أي إجازات أو تسريح، كما يلزم بإرسال الرجال إلى الموت عبر التعبئة الشاملة والشديدة».

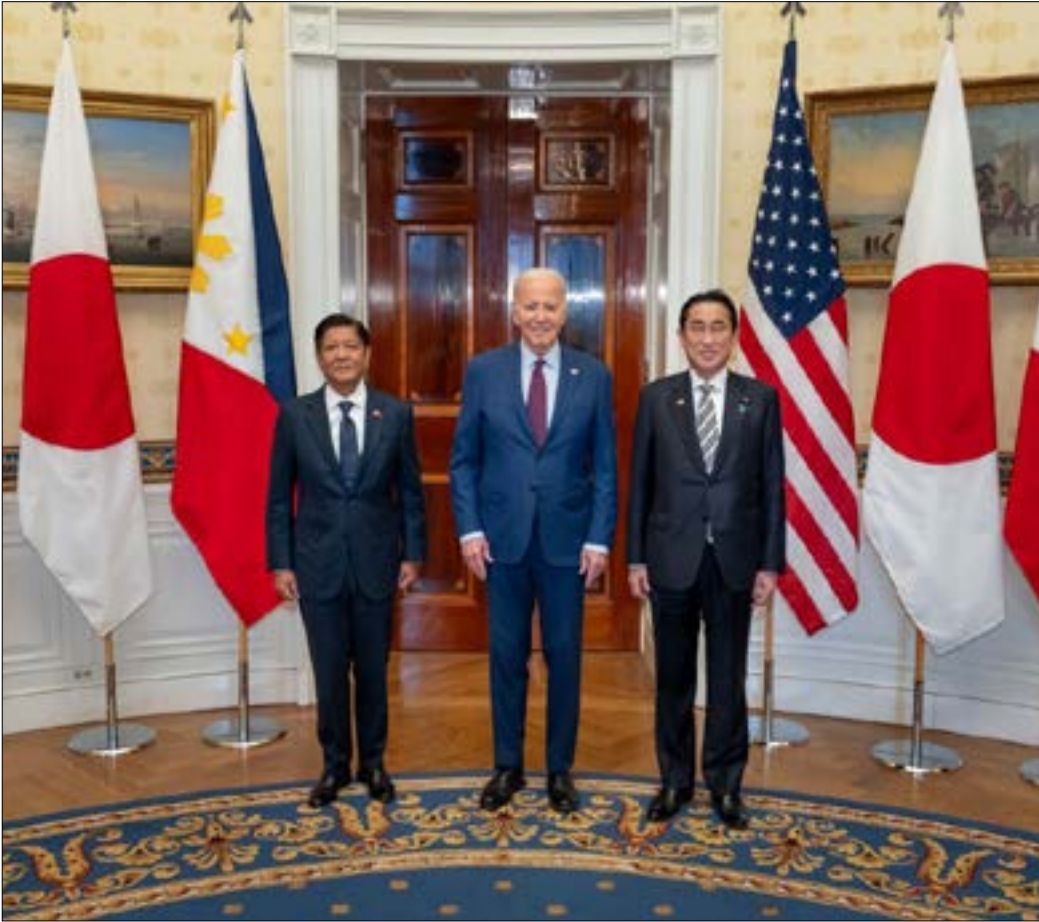
هل من مفاوضات؟

تنقسم الآراء والتحليلات حول ما إن كان يجري التحضير لمفاوضات أم لا، فمن جهة، يرى البعض أن تصعيد الدول الأوروبية المتاخمة للحدود الروسية الغربية وأخرها دول البلطيق، ونشر القوات الألمانية خارج البلاد، وفرض عقوبات جديدة، وتوقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية جديدة مع كييف، تعد جميعها إشارات لكيف وموسكو على حد سواء، أن موضوع المفاوضات غير موضوع على الطاولة، وبعيد جداً عن التفكير به. بينما يرى آخرون، أن كل التصعيد الجاري، أوكرانياً وأوروبياً وأمريكياً، إنما يمهّد للمفاوضات تحديداً عبر نفخ البالون الأوكراني ومحاولات جعل موقعه التفاوضي -أي موقع الغرب التفاوضي بالعموم عملياً- أكبر مستقبلاً.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار فرص فوز الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في الانتخابات القادمة، يمكن النظر إلى خطوات التصعيد جميعها، بوصفها خطوة استباقية، من شأنها إرباك ترامب في حال فوزه، وخصوصاً أنه يكرر وعوده ببدء مفاوضات فور فوزه.

كثمة منفصلة جميع الخيارات التي يجري الحديث عنها لا تغير الواقع على الأرض، وما يظهر أمامنا اليوم يؤكد أن الهدف الأمريكي لا يزال يركز على إدامة الاشتباك قدر المستطاع، وإضافة وقود جديد للصراع المشتعل، فمن الواضح أن إمكانية حشد قوات وسلاح جديد إن حصل فعلاً، لن يغير في النتيجة النهائية لهذه الحرب.

الولايات المتحدة ترفع من استفزازاتها وضغطها على الصين



عقدت الولايات المتحدة الأمريكية اجتماعين منفصلين خلال الأسبوع الماضي يهدفان لاستفزاز الصين والضغط عليها، الأول: القمة الثلاثية التي جمعتهما مع اليابان والفلبين، والثاني: اجتماع ثنائي جمع الرئيس الأمريكي جو بايدن مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا.

■ عتاب منصور

خلال القمة الثلاثية وقّع المجتمعون اتفاق تعاون بين الولايات المتحدة واليابان والفلبين، ويعتبر الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس أن هذا الاتفاق سيغير الأليات الجارية في بحر الصين الجنوبي، كما عبرت الدول الثلاث عن «مخاوف» من سلوك الصين في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، يُذكر أنه في الآونة الأخيرة شهد بحر الصين الجنوبي صدامات خفيفة بين زوارق وسفن فلبينية وصينية، كما أجرت الفلبين واليابان وأستراليا مناورات بحرية مشتركة في بحر الصين الجنوبي في الـ 7 من الشهر الجاري.

وقال الرئيس الأمريكي جو بايدن: «إن أي هجوم على طائرة أو سفينة أو على القوات الفلبينية في بحر الصين الجنوبي سيدفع إلى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك» التي تجمع بين بلاده والفلبين.

ردت الصين بانتقاد القمة أنفة الذكر، ومؤكدة قانونية أنشطتها في بحر الصين الجنوبي، حيث قالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينج: «الصين تعارض بشدة أي سلوك يثير أو يضع خططا لنزاعات، ويلحق ضرراً بأمن الدول الأخرى ومصالحها الاستراتيجية» وأن بكين «تعارض بشدة الانخراط في حلقات مغلقة تستثني آخرين في المنطقة».

قبل القمة الثلاثية اجتمع الرئيس الأمريكي جو بايدن مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا في البيت الأبيض، وبعد الاجتماع أعلن عن مجموعة من الاتفاقات الأمنية والتعاون في مجالي الدفاع والتكنولوجيا، وتوسيع الشراكة العسكرية بين البلدين.

وقال بايدن: «يتخذ بلدانا اليوم خطوات مهمة لتعزيز التعاون الأمني والدفاع والتخطيط لجيشينا حتى يتمكننا من العمل معاً بطريقة سلسلة وفعالة» وأعلن أنه ولأول مرة ستتشى الولايات المتحدة وأستراليا واليابان نظاماً شبكياً للصواريخ الجوية والهندسة الدفاعية، وإجراء مناورات عسكرية ثلاثية وشراكة دفاعية مع أستراليا. وخلال اجتماعهما ناقش الطرفان ملفات غزة وأوكرانيا وتايوان بما يتوافق مع الرؤية والمصلحة الأمريكية، وتمت مناقشة انضمام اليابان إلى تحالف أوكوس الذي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا.

يبدو أن الأمريكيين يرفعون من درجة الضغط والتصعيد على الصين وعموم منطقة آسيا، ويسعون لتحسين موقع اليابان في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، ودفعها نحو التسليح من جديد والانخراط بشكل أكبر في المسائل العسكرية في المحيط الهادئ وعلى تخوم الصين.

من جهة أخرى، يبدو أن الولايات المتحدة تسعى للضغط على بكين فيما يتعلق بموقفها من الحرب الروسية الأوكرانية الجارية، خاصة

وأن روسيا زكّت المبادرة الصينية للتسوية الأوكرانية. لتبدأ واشنطن بسبل اتهاماتها على بكين بدعم روسيا عسكرياً رغم نفي بكين لهذا الأمر، وتحميلها مسؤولية ما يجري في أوكرانيا، حيث قال نائب وزير الخارجية الأمريكي كيرت كامبل: إن التقدم الروسي والمكاسب الروسية قد «تغيّر ميزان القوى في أوروبا بطرق تعتبر بصراحة غير مقبولة» مشيراً إلى أن الولايات المتحدة ستنتظر لهذا الأمر على أنه «مجموعة مشتركة من الأنشطة المدعومة من الصين وأيضاً كوريا الشمالية». وقال: «لقد أبلغنا الصين مباشرة أنه إذا استمر ذلك فسيكون له تأثير على العلاقة بين الولايات المتحدة والصين. لن نجلس ونقول كل شيء على ما يرام».

ترمي الولايات المتحدة الأمريكية أوراقها كافة، مدفوعة بفعل أزمتهام موضوعياً، فضلاً عن الجبهة المتنازعة في أوكرانيا، وجبهة غزة التي يسعى فيها الأمريكيون والصهاينة لإطالة أمد النزاع قدر الإمكان لتأجيل ظهور الهزيمة السياسية، يجري الآن الدفع نحو جبهة آسيا باستفزاز الصين بشكل أكبر فيما يتعلق بالبحر الجنوبي وتايوان والتحالفات التي تجربها واشنطن في المنطقة، إلا أن من خسر عسكرياً وسياسياً في أوكرانيا، وسياسياً في فلسطين، ويمضي بتهور مدفوعاً بهزائمه وتراجعه الاقتصادي والدولي، لن ينتصر على جبهة ثالثة في آسيا، بل إن هذا بالضبط ما سيضعاف من تسارع انهياره.

واشنطن وبروكسل تحاولان شراء يريفان



أذربيجان [...] أشار الرئيس إلهام علييف إلى أن محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لأذربيجان تحت ذريعة قضايا حقوق الإنسان غير مقبولة على الإطلاق، بالإضافة إلى أنه رفض التصريحات المتحيزة لعدد من الدول الغربية على أساس المعايير المزدوجة».

ومن الناحية الشكلية، فإن الاجتماع ناقش بالفعل قضايا اقتصادية وتنموية، أفضت إلى التخطيط لتقديم الولايات المتحدة أكثر من 65 مليون دولار، حيث صرح بليكن «نخطط لتقديم أكثر من 65 مليون دولار كمساعدة من أموال ميزانية العام المالي 2023. وهذا يزيد

بأكثر من 50% عما كان عليه الأمر قبل عامين»، وبدورها قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين: إن المفوضية وعدت بتخصيص 270 مليون يورو كمساعدات لأرمينيا على مدى 4 سنوات، بيد أن هذه الأموال تعني وتههد بالضبط لاستمالة أرمينيا أكثر فأكثر تجاه الغربيين بالذم من موسكو.

وفضلاً عن هذا الاجتماع، تمضي أرمينيا بخطوات مشابهة أكثر فأكثر، ليخرج وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بتصريح قبل الاجتماع، مفاده أن «القيادة الأرمينية، وتحت ذرائع واهية، تشوه تاريخ السنوات الثلاث الماضية، بل الثلاث سنوات ونصف، وتسعى عمداً إلى تدمير العلاقات مع روسيا الاتحادية» وكان قد أشار في وقت سابق، أن يريفان وقعت بفخ وعود المساعدات الغربية التي تهدف لقطع علاقات يريفان مع موسكو وهياكل التكامل في المنطقة.

وبعد الاجتماع والإعلان عن الأموال المخصصة، علقت وزارة الخارجية الروسية بالقول «لا يمكن مقارنة أحجام المنح المعلن عنها في بروكسل بمليارات الدولارات والتي تستمر أرمينيا في كسبها من التعاون مع موسكو وداخل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ورابطة الدول

الأمينية أارات ميرزويان: «لدينا بالفعل تعاون مع حلف شمال الأطلسي، ونشارك في عمليات حفظ السلام في أفغانستان، وقمنا بزيادة وجودنا في كوسوفو، وهذا شكل من أشكال التعاون [...] إذا كنا نتحدث عن نية الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، فالיום هذه القضية ليست على جدول أعمال أرمينيا».

مع التطورات المستمرة في منطقة القوقاز، يبدو أن القيادة في أرمينيا

ماضية في اتجاه العمل ضمن المخطط الغربي في أوروبا، فبعد أن كان الحديث يتضح عن دور فرنسي متنام، وخصوصاً في مجالات التسليح، يأخذ اللقاء الثلاثي بين واشنطن وبروكسل ويريفان منحى أكثر وضوحاً، إذ يسلط الضوء على الدور الأمريكي الأساسي في هذه المسألة، ويعيد طرح قضية درجة استقلالية الدول الأوروبية التي تدعم توسيع دائرة الفوضى في القارة بدلاً من تضيقها!

تسعى كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ما بوسعهما لاستمالة واستدراج أرمينيا بشكل أكبر نحوهما، كخطوة باتجاه تحكم أعلى بها، وتحولها إلى نقطة ومصدر للتوتر في منطقة جنوب القوقاز، بما يشكل ضغطاً على روسيا وإيران وتركيا، وكان من آخر هذه الخطوات الاجتماع الثلاثي في الـ 5 من نيسان.

■ ملاذ سعد

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية عبر وزير خارجيتها أنتوني بلينكن خلال محادثة هاتفية مع الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، إلى تهدة أذربيجان بشأن الاجتماع الثلاثي بين واشنطن وبروكسل ويريفان، بالادعاء أنه مخصص للقضايا الاقتصادية والتنمية الاقتصادية فقط، وليس موجهاً ضد باكو. إلا أن علييف أشار بشكل واضح للتحضيرات «الغامضة» و«غير الشفافة» للاجتماع المذكور، وخلال الاتصال نفسه، أكد علييف بليكن أن محاولات التدخل في بلاده تحت ذريعة حقوق الإنسان غير مقبولة، وجاء في بيان للرئاسة الأذربيجانية «تم طرح العديد من القضايا خلال المحادثة الهاتفية، بما في ذلك قضية حقوق الإنسان في

قتل عمال المنظمات الإغاثية جزء من «الخطّة»



وصفت «إسرائيل» قتلها المتعمّد لسبعة من عمال الإغاثة الإنسانية في الأول من نيسان بأنّه «خطأ فادح»، «وحدث مأساوي يحدث أثناء الحرب». لكن من الواضح أنّ «إسرائيل» تكذب. لقد استندت هذه الحرب المزعومة برمتها - حرب الإبادة الجماعية في واقع الأمر - في غزة إلى سلسلة من الأكاذيب، وهي الأكاذيب التي تواصل «إسرائيل» الترويج لبعضها بمساعدة غربية بالتاكيد.

■ رمزي بارود
ترجمة: قاسيون

بالنسبة للبعض في وسائل الإعلام الرئيسية، استغرق الأمر شهوراً ليقول الحقيقة الواضحة المتمثلة في أنّ «إسرائيل» كانت تكذب بشأن الأحداث التي أدّت إلى الحرب، وحول الأهداف العسكرية لاستهدافها المستمر للمستشفيات والمدارس والملاجئ وغيرها من المرافق المدنية الفلسطينية. لذا، فمن المنطقي أن تكذب «إسرائيل» بشأن قتل الأجانب الستة وسائقهم الفلسطيني، من طاقم منظمة «المطبخ المركزي العالمي WCK» الإغاثية. وعلى الرغم من فظاعة الحدث وطريقة حدوثه شديدة الوضوح، فمن غير المعقول أن تبدأ «إسرائيل» بقول الحقيقة الآن.

لحسن الحظ، يبدو أن القليل من الناس يصدقون رواية «إسرائيل» فيما يتعلق بـ WCK، أو مذابحها المستمرة في أماكن أخرى من غزة. قالت المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها لتعبّر عن عدم تصديق الرواية الصهيونية، في بيان صدر في 5 أبريل/نيسان، إنّ «إسرائيل»: «لا يمكنها التحقيق بشكل موثوق في فشلها في غزة». ومع ذلك، فإن مسألة استهداف هؤلاء الأجانب يجب أن توضع في سياق أكبر لنفهم الأسباب الحقيقية التي أدّت إليها.

سياق الإبادة والتطهير العرقي مطلوب للفهم

لم تكن «إسرائيل» تتكتم على نواياها لحرمان الفلسطينيين حتى من أبسط ضروريات البقاء في غزة، والتي تجسدت في كلمات وزير الحرب «الإسرائيلي» يوآف غالانت في 9 تشرين الأول/أكتوبر: «لن يكون هناك

كهرباء، ولا طعام، ولا وقود، كل شيء سيتم إغلاقه». في البداية، فهم هذا التصريح، وغيره الكثير، في ذلك الوقت على أنه نتيجة لرغبة «إسرائيل» في معاقبة الفلسطينيين على عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/تشرين الأول، من خلال اللجوء إلى تكتيكها النموذجي المتبع دائماً، والمتجسّد في العقاب الجماعي. لكن مع مرور الوقت، واستناداً إلى تصريحات مسؤولين «إسرائيليين» آخرين، أصبح من الواضح أنّ «إسرائيل» تريد تطهير الفلسطينيين عرقياً تماماً.

تمّ رفض الحيلة «الإسرائيلية» المتمثلة في تهجير الفلسطينيين من غزة على الفور من قبل مصر والأردن والدول العربية، وفي نهاية المطاف، من قبل حكومات أخرى في جميع أنحاء العالم. لكن «إسرائيل» أصرت على ذلك. قال وزير المالية «الإسرائيلي» بتسلئيل سموتريش، إنّ «الهجرة الطوعية» للفلسطينيين في غزة هي «الحلّ الإنساني الصحيح». وافق نتنياهو على ذلك وقال: «مشكلتنا هي إيجاد الدول المستعدة لاستيعاب سكان غزة، ونحن نعمل على ذلك». لكن كي يحدث التطهير العرقي، كان لا بدّ من استيفاء عدة شروط أساسية: أولاً، إجبار الجزء الأكبر من سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة على التوجّه إلى الجنوب، إلى أقرب ما يمكن من الحدود المصرية، وقد تمّ تحقيق هذا، ثانياً، كان لا بدّ من تدمير كامل جوانب الحياة في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك جميع المستشفيات والعيادات. وقد تمّ تحقيق ذلك، وبمكثنا سوق الكثير من الأمثلة، ولكن الأمثلة الأكثر وضوحاً هي المذبحة المروعة التي تعرض لها المستشفى الأهلي المعمداني في السابع عشر من تشرين الأول، وحمام الدم والتدمير الكامل لأكثر مجمع طبي

في غزة: مجمع الشفاء، في الأول من نيسان. عندما انسحب الجيش «الإسرائيلي» من منطقة الشفاء، ترك وراءه أحد أكثر المشاهد مأساوية في تاريخ الحرب الحديثة. دُفنت مئات الجثث على عجل في مقابر جماعية وسط مبان متفحمة وأطلال لا توصف. وكانت أطراف الأطفال تبرز من التراب، وأسر بأكملها تُقيد وتُعدم معاً، وغيرها من الجرائم التي قد يستغرق العالم وقتاً طويلاً لفهمها، ناهيك عن تفسيرها. ومع ذلك، قال رئيس الوزراء «الإسرائيلي» السابق نفتالي بينيت، وبلا مبالاة، إنه لم يقتل «مدني واحد» في مستشفى الشفاء. مرة أخرى، «إسرائيل» تكذب. ثالثاً، كان لا بدّ حتى تتمّ الخطّة «الإسرائيلية» من استهداف معظم الملاجئ والمخابز والأسواق وشبكات الكهرباء ومولدات المياه، حتى يدرك السكان البائسون، وخاصة في شمال غزة، أنّ الحياة هناك ببساطة غير مستدامة. بعد أن تمكنت «إسرائيل» من تحقيق الجزء الأكبر من خطتها بإحداث مجاعة في غزة، رفض الفلسطينيون الإذعان. كانت الاستراتيجية الفلسطينية المضادة مبنية على ضمان بقاء أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في شمال غزة، وعدم قيام أولئك المتمركزين في رفح بالاندفاع إلى صحراء سيناء.

من غير المسموح مساعدة الفلسطينيين

بصرف النظر عن المعركة المستمرة بين الجيش «الإسرائيلي» والمقاومة الفلسطينية في غزة، كان هناك نوع آخر من الحرب الجارية، الدفع المستمر من قبل «إسرائيل» نحو التطهير العرقي للفلسطينيين، مقابل رغبة الفلسطينيين بالبقاء داخل حدود غزة. لهذا السبب بالتحديد قتلت «إسرائيل» عدداً لا يحصى من الفلسطينيين المشاركين في أعمال تسهيل الحياة في شمال ووسط غزة. ووفقاً للأمم المتحدة، قبل مقتل الأجانب الستة، كانت «إسرائيل» قد قتلت بالفعل 196 عاملاً في مجال المساعدات الإنسانية. ولا يشمل هذا العدد الأطباء والطواقم الطبية وعمال الدفاع المدني ورؤساء الشرطة

وضباطها، وكل من يساهم في استمرار الحياة في المناطق التي تريد «إسرائيل» خلوها من سكانها. وحسباً عندما سمحت «إسرائيل»، تحت ضغط دولي، بدخول مساعدات محدودة إلى شمال غزة، تكرّر قتل وجرح الجيش «الإسرائيلي» للفلسطينيين الذين تجمعوا بآئسين على أمل الحصول على الإمدادات المنقذة للحياة.

ووفقاً لتقرير صدر في 4 نيسان عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، قتلت «إسرائيل» 563 فلسطينياً وأصابت 1523 آخرين عندما قصفت أشخاصاً كانوا ينتظرون المساعدات في مواقع محددة في شمال غزة، أو عندما قصفت مراكز التوزيع والعمال المسؤولين عن توزيع المساعدات. وشهدت منطقة «دوار الكويك» في مدينة غزة وحدها مقتل 256 لاجئاً يتضورون جوعاً، فيما استشهد 230 آخرون في شارع الرشيد في أماكن أخرى من المدينة.

لم يكن القصف «الإسرائيلي» عشوائياً، إذ استهدفت أيضاً وقتلت 41 ضابط شرطة كانوا يعملون مع متطوعين من مختلف عشائر غزة لمساعدة وكالة الأمم المتحدة للاجئين، الأوتروا، في توزيع المساعدات على السكان المنكوبين بالمجاعة. وحتى العشائر نفسها استهدفت في عمليات قصف لا ترحم بنفس القدر. وعلى غرار نتيجة الهجوم على عمال WCK، في كل مرة يعلن الكيان المسؤول عن المساعدات أنه لن يشارك بعد الآن في توزيع المساعدات. وهكذا تحول جوع غزة إلى مجاعة صريحة.

تمّ تنفيذ عملية القتل الأخيرة للموظفين الدوليين في غزة لخدمة الهدف نفسه: ضمان عدم السماح بأي آلية لتوزيع المساعدات، ومن المفارقات أن مشاركة المطبخ المركزي العالمي كانت في حد ذاتها نتيجة لاتفاق مع الولايات المتحدة، والذي من شأنه أن يحرم سلطات غزة وحتى الأوتروا من أي دور في تلقي المساعدات وتوزيعها. يجب إيقاف «إسرائيل» بأي ثمن، ويجب محاسبة مجرمي الحرب «الإسرائيليين» على واحدة من أكبر عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ الحديث.

الاصطفاف مع بايدن - ترامب من منظور طبقي



في الولايات المتحدة وفي معظم أنحاء العالم، أصبحت الرأسمالية هي النظام الطبقي السائد. أرباب العمل - أقلية صغيرة من السكان - يوجهون ويسيطرون على الشركات والموظفين/العمال الذين ينتجون ويوزعون السلع والخدمات. ويشترى أصحاب العمل قوة عمل العمال - وهم الأغلبية الساحقة من السكان - ويدفعونهم إلى العمل في مؤسساتهم. يجب عند النظر إلى الانتخابات الأمريكية أن نفهم الاصطفافات الطبقيّة وأسبابها وما لأنها ضمن هذا التقسيم.

■ ريتشارد وولف،
ترجمة: اوديث الحسين

تنقسم طبقة العمال الأمريكية بشدة على المستويين الإيديولوجي والسياسي. أدّى تطور الرأسمالية الأمريكية بعد عام 1945 إلى تحطيم الوحدة الطبقيّة غير العادية التي تشكلت خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات. بعد الانهيار الاقتصادي في 1929 وانتخابات 1932، تجمع ائتلاف «الصفقة الجديدة» ذو العقلية الإصلاحية ودعم روزفلت مرشح الحزب الديمقراطي، وتمكن من خلاله من تحقيق مكاسب لطبقة العمال، بما في ذلك الضمان الاجتماعي، وتعيضات البطالة، والحد الأدنى الفيدرالي الأول للأجور، وبرنامج كبير للوظائف العامة. بنى هذا قاعدة هائلة من الانصار للحزب الديمقراطي ضمن طبقة العمال.

تعزيزت الرأسمالية الأمريكية بسبب أن الحرب سمحت لها بإعادة بناء الرأسمالية العالمية وتركيزها حول الصادرات الأمريكية، والاستثمارات الرأسمالية، والدولار كعملة عالمية. قامت الولايات المتحدة بتأمين إمبراطوريتها الجديدة ببرنامج ووجود عسكري عالمي غير مسبوق. كان الاستثمار الخاص بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي على كل من الخدمات العامة العسكرية والشعبية بمثابة انتقال من الكساد والحرب، إلى ازدهار نسبي مختلف تماماً، استمر من أواخر الأربعينيات إلى السبعينيات.

سهلت أجواء الحرب الباردة تراجع ثم عكس الاتجاه اليساري الذي أحدثته أزمة الكساد الكبير في السياسة الأمريكية. تمّ تطهير اليسار داخل النقابات بالإضافة إلى شيطنة الأحزاب اليسارية والحركات الاجتماعية بلا هوادة. تمّ فصل المنظمات اليسارية عن الحركات

الاجتماعية، وكلاهما عن طبقة العمال ككل. دفعت الحرب الباردة كامل السياسة الأمريكية نحو اليمين. استفاد الحزب الجمهوري من خلال تأييده بقوة للحرب الباردة وجمع الأموال من أصحاب العمل المصممين على التراجع عن «الصفقة الجديدة». قلص الحزب الديمقراطي اعتماده السابق على النقابات وبقايا «الصفقة الجديدة» المحبطة والمعطلة. وبدلاً عن ذلك، سعى إلى الحصول على أموال من الشركات الغنية ذاتها التي تدعم الجمهوريين. عمقت هذه التطورات اغتراب العديد من العاملين عن الحزب الديمقراطي أو الانخراط السياسي برمته. وسيطرت حلقة مفرغة من الهبوط، مع لحظات صعود مؤقتة بين الحين والآخر، على السياسة «التقدمية».

العمال المغربون والرجل الأبيض

كانت فئة الذكور البيض من الطبقة العاملة هي الأكثر استفادة من مرحلة ازدهار ما بعد الحرب. بعد السبعينيات، أدت الأتمتة ونقل الإنتاج إلى تقويض وظائف العمال، خاصة في التصنيع. في نهاية المطاف، انقلب هذا الجزء من طبقة العمال ضد «النظام». أدّت الحرب الباردة إلى عزل وتقويض المؤسسات والثقافة اليسارية التي كان من الممكن أن تجتذب العمال المناهضين للنظام. وكانت التعبئة ذات الميول اليسارية ضد النظام ككل نادرة «على عكس التعبئة الثانوية حول قضايا مثل الجنس والعرق والبيئة». وحتى في الآونة الأخيرة، لم يثر النضال العمالي والنقابي المتزايد موضوعات مناهضة الرأسمالية المنهجية إلا بشكل ثانوي وهامشي.

انتهز الجمهوريون الفرصة لتحويل الازدهار المتلاشي في فترة ما بعد السبعينيات إلى ماض أمريكي مثالي. تجنبوا بعناية إلقاء اللوم في هذا الاختفاء على الرأسمالية التي

يحرکها الربح، وألقوا باللوم على الديمقراطيين «والليبراليين» الذين تكلف برامج الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم تكاليف كبيرة على عاتق غير البيض. تحوّلت أجزاء من طبقة العمال المقتنعة بمثل هذا المنطق من الديمقراطيين إلى الجمهوريين، ثم استجابت في كثير من الأحيان لشعارات ترامب. حفّز هذا السياسة الجمهوريين إلى تصوّر قاعدة جماهيرية جديدة محتملة أوسع كثيراً من مزيجهم التاريخي من الأصوليين الدينيين، ومحبي الأسلحة، والمتعصبين للبيض.

من خلال عدم توجيه النقد أو اللوم بعناية تجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي، حصل الجمهوريون على الدعم المعتاد «المالي والسياسي والصحفي» من طبقة أصحاب العمل. وشمل ذلك أصحاب العمل الذين لم يزدروا كثيراً من تحول العولمة النيوليبرالية، وأولئك الذين رأوا فرصاً أكبر وأفضل في التحول الاقتصادي القومي/الحماي. تجمّعت هذه العناصر المختلفة بشكل متزايد حول ترامب.

إن الجزء الأكبر من طبقة العمال الأمريكيين لم يدعموا «بعد» الجمهوريين، وقد بقوا حتى الآن في أيدي الديمقراطيين. يعتبرونه أمون الشرين، جاهلين أو متعامين عن تلقي هذا الحزب دعائمه المالية بشكل خاص من الشركات المالية وشركات التكنولوجيا الفائقة التي قادت فترة العولمة النيوليبرالية بعد عام 1975 بشكل مريح. في الوقت نفسه، بدأ جزء آخر من طبقة العمال الأمريكيين أيضاً في الانقلاب على النظام. احتفظ الحزب الديمقراطي حتى الآن بمعظم هؤلاء الأشخاص، على الرغم من أن العديد منهم تحركوا بشكل متزايد نحو «الأبطال التقدميين» مثل بيرني ساندرز.

اشتدّ العداء بين الحزبين الرئيسيين حيث أصبحت معارضتهما أكثر تطرفاً. يستمرّ هذا في الحدوث لأنه لم يتم طرح أيّ حلول للمشاكل المتفاقمة التي تحدث بالولايات المتحدة. إن التفاوت الشديد في الثروة والدخل يقوّض ما تبقى من الشعور بالانتماء المجتمعي للأمريكيين. يلقي كلّ حزب رئيسي اللوم على الطرف الآخر في كل الأمور التي تسير على نحو

خاطئ. ويستجيب كلاهما أيضاً لتدهور الإمبراطورية المتدهورة من خلال التحرك نحو اليمين. يرفض الطرفان إلقاء اللوم على الرأسمالية أو الرأسماليين في أي شيء. وبدلاً عن ذلك، يبنون نسخاً جديدة من شياطينهم القديمة.

تتظاهر خطط بايدن بأن الإمبراطورية الأمريكية ليست في تراجع. وفي عام 2024، يقدم المزيد من سياسات المؤسسة القديمة. ويتظاهر ترامب في الأساس بالشيء ذاته فيما يتعلق بالإمبراطورية الأمريكية، لكنه يختار بعناية مجالات المشاكل «على سبيل المثال، الهجرة، والمنافسة الصينية، وأوكرانيا» التي يمكن أن يملكها على أنها فشل في القيادة الديمقراطية. يعمل كل جانب على تعميق الانقسام بين الجمهوريين والديمقراطيين. ولا يجرؤ أي منهما على الاعتراف بانحدار الإمبراطورية الأساسية على المدى الطويل والمشاكل الرئيسية. يعزز هذا عدم قدرة الجمهور على النقد والتغيير المنهجيين. كلا الحزبين يناشدان إلى ما لا نهاية السكان الذين تتعمق عزلتهم مع الانحدار المنهجي الذي لا هوادة فيه والذي يشق طريقه إلى الحياة اليومية للجميع ومتاعبهم. ويكشف كلا الحزبين على نحو متزايد عن عدم أهميتهما.

لا تقدم حملة أي من الحزبين حلاً للانحدار الشامل. وكانت الحسابات الخاطئة الفادحة للاقتصاد العالمي المتغير وتقلص القوة السياسية الأمريكية في الخارج سبباً وراء السياسات الفاشلة التي انتهجها كل من الحزبين فيما يتصل بأفغانستان، والعراق، وأوكرانيا، وغزة. إن التحول نحو القومية الاقتصادية والحمايية لن يوقف الانحدار. هناك شيء أكبر وأعمق مما يجرؤ أي من الطرفين على التفكير فيه يجري الآن.

إن ترك البنية الطبقيّة الرأسمالية للإنتاج دون تغيير: أقلية من أصحاب العمل تهيمن على أغلبية العمال - يمكن تلك الأقلية من التراجع عن أي إصلاحات قد تحققها أي «صفقة جديدة». وهذا هو ما فعلته طبقة أصحاب العمل في الولايات المتحدة بعد عام 1945. لا بد أن يتضمن الحل الآن الانتقال إلى ما هو أبعد من التنظيم بين أصحاب العمل والعمال في مكان العمل.

رد اعتبار الفلسفة وسؤال التحول الحضاري مجدداً «1»



في مواد سابقة جرت الإشارة إلى الإطار الفلسفي الذي يحكم معادلة الأزمة-الانتقال الحضاري التي تعيشها البشرية حالياً، ولكن الموضوع لا زال يحتاج لمزيد من المعالجة، أولاً، لأنه مغر من ناحية مستوى التجريد والوضوح الذي قد يمدنا به، ومن هنا ضرورته النظرية، فالوضوح هو الحقيقة على حد تعبير مهدي عامل، وثانياً، في كونه يقدم أفق احتمالات سير التناقضات وحلها، ومن هنا ضرورته السياسية العملية.

■ د. محمد الموعش

مجدداً حول الفلسفة

أشرنا في المادة السابقة بشكل خاص إلى أداة منهجية تاريخية تسمح ببناء الإطار العام الحاكم لفهم المعنى التاريخي لأزمة النموذج الحضاري القائم، أي فهم مكان الأزمة في التاريخ. وهذه الأداة هي الاستناد إلى مقارنة بين مستويات النشاط البشري لناحية التجريد والتعميم. قلنا إن الفلسفة في تعريفها هي ميدان للنشاط الذهني الأكثر تجريداً وتعميماً للحياة العملية في كون العلاقات المنطقية التي تقدمها هي انعكاس للعلاقات التاريخية الاقتصادية-الاجتماعية، وفي كونها تقدم تصورات عن العالم وضماً القيم والأفكار والعلاقات والتنظيم الاجتماعي «السياسة ضمناً»، وفي جوهر هذا الانعكاس تكمن علاقة الفرد بالمجتمع «الينين، الدفاتر الفلسفية؛ إنجلس، ضد دوهرنغ». وبالتالي فإن الفلسفة تقدّم «حقل اختبار تاريخي مبكر» لما يمكن أن يكون عليه العالم والتنظيم الاجتماعي العملي الملموس «الأقل تجريداً» في السياسة والاقتصاد والمجتمع والأفكار والقيم، إلخ. وبالتالي، إذا أخذنا التطور التاريخي للمذاهب والمدارس الفلسفية على قاعدة صراعها في وحدتها، ربطاً بالقاعدة التاريخية الاقتصادية-الاجتماعية التي تحكمها -وهذا ما سماه ثيودور أويزمان بـ«العلم الفلسفي التاريخي» (أو فلسفة الفلسفة) في كتابه «تطور الفكر الفلسفي» «ترجمة سمير كرم، دار الطليعة، بيروت، ط. 4» المنشور في موسكو-دار التقدم «1974»، تحت عنوان «مشاكل تاريخ الفلسفة»، فإن الصراع في الفلسفة، في حدوده وخطه العام الحاكم، يسمح بفهم التطور الحاصل في النظام الاجتماعي كون هذا النظام يجد في الفلسفة ميدان اختباره المبكر.

في المذاهب الفلسفية والسؤال الفلسفي الأساسي

إن تطور المذاهب الفلسفية هو تعبير عن

صراع ضمن الفلسفة ككل، بين قطبي المادية والمثالية، وفي محاولة تأقلم كل قطب مع تطور القطب الآخر في الإجابة على السؤال الفلسفي الأنطولوجي-الوجودي الأساس أيهما أسبق الوجود/المادة أم العقل/الروح؟ والسؤال الفرعي الآخر هو إبستمولوجي-معرفي في «إمكانية معرفة هذا الوجود». وفي محاولة الإجابة على هذين السؤالين قدمت الفلسفة تيارات ومذاهب لا يمكن الفصل فيما بينها بشكل صاف لناحية انتمائها إلى المادية أو المثالية، ففي المادية حضرت المثالية بدرجات، وفي المثالية حضرت المادية بدرجات أيضاً، بمعزل عن حضور كل منهما في الأخرى. وإذا ما أخذنا حركة تلك المذاهب خلال تاريخ الفلسفة نراها تنموضع على متوالية بين قطبين: المادية المتطرفة والمثالية المتطرفة. وبينهما تنتقل المذاهب الفلسفية في محاولة تثبيت أو تجاوز الانقسام بين القطبين الذي يجد في الانقسام الاجتماعي «الطبقي وتقسيم العمل» قاعدته المادية التاريخية. وبالتالي فإن كل تطور في المثالية-المادية حكمه التطور في التوازن بين الطبقات الاجتماعية في صراعها، والتطور في تقسيم العمل كجزء من هذا الصراع وتعبير عنه وكحاصل له في أن. ولأن المكان لا يتسع لمعالجة تفصيلية، اختصاراً يمكن القول بأن العمل الذهني كان حكراً بشكل كبير على الطبقات الحاكمة-المهيمنة، وبالتالي كانت الفلسفة، كنوع عالي التجريد لهذا العمل الذهني، محكومة بهيمنة المثالية بشكل عام، في كونها تعبيراً عن الطبقات والقوى الاجتماعية-الاقتصادية التي تنفصل عملياً عن سؤال حقيقة المجتمع في تحوله وانتقاله ربطاً بمصالحها «المحافظة» الطبقيّة في الحفاظ على الانقسام الطبقي قائماً ومحدوداً به. لهذا مثلاً، كانت الإجابة عن سؤال الوجود-العقل ومكان العقل في العالم، وعن سؤال معرفة العالم، تحافظ خلال تاريخ الفلسفة على انقسام ذات-موضوع، دون القدرة على التوليف الجدلي بينهما ربطاً في نهاية التحليل بعدم قدرة العقل الفلسفي المهيمن على تجاوز الانقسام الاجتماعي نفسه

الذي يجد في العقل الفلسفي تعبيره الأكثر تجريداً وعمومية.

في تطوّر معادلة تقسيم العمل

يشير ماركس وإنجلس في كتاب «العائلة المقدسة: نقد النقد النقدي»، إلى أنه «كلما كان التحول في المجتمع عميقاً كلما كانت الكتلة الاجتماعية المؤثرة في هذا التحول أكبر». ومع انتقال في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، كان العمل الجسدي يترابط أكثر بالعمل الذهني، ليس فقط نتيجة التطور التكنولوجي ولكن كذلك نتيجة تطور الصراع بين القوى «المقهورة» التي لا تملك والقوى «القاهرة-المهيمنة» التي تملك والإنتاج. من العبد الذي عومل كشئ مملوك قابل للبيع والشراء ضمن حرية التصرف به من قبل مالكة، إلى البروليتاري الحر «حر في بيع قوة عمله للطبقة الرأسمالية»، هناك تحول في الشروط الاجتماعية وفي تعريف الفرد المنتمي إلى الطبقة المهيمن عليها.

ومع كل تحول في هذا الاتجاه تطور الصراع الفلسفي وتغيرت الهيمنة فيه بين المذاهب، ولكن يمكن القول إنه مع كل اقتراب تاريخي-موضوعي بين الذات والموضوع، ومع كل تراكم للمادة التاريخية ووزن الوجود المادي وضغطه، كلما اشتدت أزمة الفلسفة المثالية في محاولتها التأقلم مع ازدياد الوزن المادي، كما يشير أوزيرمان في استناده إلى إنجلس، فعندما تنكشف لا عقلانية النظام الاقتصادي-الاجتماعي القائم، تهيم اللاعقلانية في المذاهب الفلسفية المثالية. ولهذا كلما اشتدت حاجة الانتقال في المجتمع تطرفت المذاهب الفلسفية المثالية أكثر، مهما بدا عليه شكلها. وإذا عدنا إلى المتوالية بين القطبية الفلسفية وانقسام ذات-موضوع، فإن الفلسفة قدمت خلال تاريخها مذاهب مثالية صافية «صلفة/متطرفة» والتي عملت على نفي الواقع الموضوعي كلياً «الذاتية»، وبين مذاهب مادية صافية «صلفة/متطرفة» عملت على نفي العقل/الذات كلياً «التجريبية-الحسية»، وكلا التيارين يتطلبان بعضهما البعض على حد تعبير لينين «في الدفاتر الفلسفية» وماركس وإنجلس «في العائلة المقدسة»: أن تتفي الواقع الموضوعي يعني أن تنفي العقل «العارف» بالضرورة، والعكس صحيح. وبين المادية والمثالية المتطرفة «كتعبيران عن المثالية بمعزل عن

الشكل المادي لأحدهما» ظهرت مذاهب «لا أدريّة وتشكيكية» هي تعبير عن تذبذبات وتوازنات في الطبقات الاجتماعية نفسها. ولكن أكبر اقتراب بين الذات والموضوع حصل مع ولادة الرأسمالية، حين ترابط العمل الجماعي مع رأس المال الجماعي بشكل وثيق. هذا الاقتراب رفع من مستوى التناقض في الواقع ذاته، ومعه ارتفع الصراع ضمن الفلسفة، فنتج عن الواقع الجديد الذي يتسم بالعالمية ووعي الطبقات بدورها التاريخي دفعها لتطوير وعيها «الفلسفي ضمناً» نحو الوضوح الكامل «ماركس، وإنجلس، العائلة المقدسة». فتقاربت المادية والمثالية إلى حد كبير، فظهر المذهب الجدلي العقلاني الموضوعي المثالي لدى هيغل الذي تحضر فيه المثالية بشكل كبير، فيقول لينين في الدفاتر الفلسفية: في أعمال هيغل التي هي أرقى مثالية هناك القليل من المثالية والكثير من المادية. «تناقض»، ولكنه «حقيقة». وكان هذا أقصى ما وصلت إليه المثالية من تطور في قدرتها على تجاوز الانقسام في الفلسفة بين الذات والموضوع. ولهذا كانت الماركسية هي التطور المادي للهغلية والتي هي التعبير الأرقى عن المادية في الفلسفة في الإجابة عن توليف «مثالي» للذات-الموضوع «وجود الذات يكون في وجودها لذاتها وللآخرين»، خصوصاً أن ولادة واقتحام الطبقة العاملة مسرح التاريخ في كونها «الطبقة التي في تحررها ستحرر المجتمع بأسره» دفع المادية إلى اتساقها الشامل في استيعابها الجانب الذاتي الذي تطور بشكل خاص ضمن المثالية في تحقق مادي «اقتصادي-اجتماعي» لمعادلة وجود الذات لذاتها وللآخرين.

خلاصة وتمهيد

على قاعدة هذا التطور في الإرث الصراعى الفلسفي، والمذاهب الفلسفية وحدودها، يمكن فهم التطور في مراحل الهيمنة الرأسمالية وأزمة تلك الهيمنة ربطاً بتطور معادلة تقسيم العمل ذهني-عضلي، وتطور التوازن الطبقي، والذي ينقسم إلى مراحل ثلاث أساسية: «1» ما قبل الحرب العالمية الثانية، «2» ما بعدها، «3» ومرحلة ما بعد الحرب الباردة التي بدورها تنقسم إلى مرحلتين تفصل بينهما الأزمة المالية لعام 2008 والتطور في الصراع العالمي ما بعدها. وهذا ما سنمر عليه في المادة القادمة.

كلما اشتدت

حاجة الانتقال في

المجتمع تطرفت

المذاهب الفلسفية

المثالية أكثر مهما

بدا عليه شكلها

إلى ميلاد... «ضلال! أنا لا يموت أبي»



في كتاب أنطونيو غرامشي «شجرة القنفذ والرسائل الجديدة»، مجموعة من رسائل قصيرة مرسلة إلى زوجته وطفليه الصغيرين دليو وجوليانو الأثيرين إلى قلبه كما كان يحب أن يخاطبهما. لم يكن في هذه الرسائل أسرار فكرية وفلسفية كبرى بل مجرد كلمات بسيطة وعميقة مغموسة بحنان أبوي فأنض، لرجل يقضي أيامه في سجن الفاشيين حينها بينما أطفاله يكبرون في الخارج.

■ إيماءات الخيااب

يتحدث غرامشي الأب هنا إلى طفليه كأي أب آخر في العالم الإنساني، يسأل عن حالهما بدقة ويحكي لهما حكايًا من طفولته وحكايًا عن بلدته وبيته الذي عاش فيه صغيراً، ناقلاً إليهما تجاربه كطفل وشاب عاش حياة طبيعية وبسيطة في الريف، ويقدم لهما أحياناً بعض النصائح الأبوية: «ارسم كما تشاء أنت، لأجل الضحك والتسلية... ماذا عن صحتك؟ أتركض؟ وتلعب؟ وتلهو؟»

في سجن آخر وبعد عشرات السنين، توفي أب آخر، أو بالأحرى استشهد الأسير الفلسطيني وليد دقة بعد تسعة وثلاثين عاماً قضاها في سجون الاحتلال الصهيوني. وقد أتمت ابنه ميلاد الرابع قبل شهرين، زينت أمها البيت في عيدها، وإلى اليوم ترفض الطفلة إزالة الزينة، لأنها لا تزال تنتظر والدها ليأتي ويحتفل معها. الطفلة الفلسطينية ميلاد القادمة إلى الحياة بأعجوبة، الهاربة من السجن كنطفة محررة، والتي لم يقبل الاحتلال زيارتها لأبيها إلا بعد إجراء الفحوصات للتأكد من نسيها إليه، في مفارقة مدهشة لا تحدث في أشد القصص دهشة وإشارة للخيال، ولكنها

أعاجيب المقاومة الفلسطينية وإرادة الحياة التي لا تقهر عند المقاومين.

لخص وليد في رسائله الفكرة العميقة خلف هذه الإرادة بكلمات بسيطة: «الكف عن الشعور بالصدمة والذهول، والكف عن الشعور بأحزان الناس... أي ناس، وتبلد المشاعر أمام مشاهد الفظائع... أي فظائع، كان بالنسبة إلي هاجساً يومياً، ومقياسي لمدى صمودي

وبناء وفعل إيجابي في شخصياتهم». تعلّمت ميلاد الكتابة، وصارت تعرف كيف تخط كلمتي أبي وأمي على جانبي علم فلسطين الذي رسمته بيدها. سينهب الاحتلال يوماً وينتهي وستكبر ميلاد، وسيظل والدها حياً في وجدانها وستردد في ذكراه ما قاله نزار قباني في رثاء والده: «أمات أبوك...؟ ضلال! أنا لا يموت أبي. ففي البيت منه... روائح ربّ... وذكرى نبي... هنا ركنه... تلك أشياءؤه... تفتق عن ألف غصن صبي».

وصلابتي. إن الإحساس بالناس وبألم البشرية هو جوهر الحضارة، جوهر الإنسان العقلي هو الإرادة، وجوهره الجسدي هو العمل، وجوهره الروحي هو الإحساس، والإحساس بالناس وبألم البشرية هو جوهر الحضارة البشرية». في إحدى رسائله، يطرح وليد دقة الأب وبادراك عميق سؤالاً هاماً: «أطفالنا يدركون معنى الجدار والحواجز ونقاط التفتيش قبل أن يجردوها بكلمة احتلال، يبقى السؤال وربما السؤال التربوي: كيف يمكن أن نحول ما يصنعه هذا الواقع من طاقة هدم إلى طاقة

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كاريكاتير بريشة فنان أمريكي
الرأسمالية المأزومة. نضال الشعب العدد 552 الخميس 11 آب 1994



توسيع للمنشآت الثقافية وتعزيز القراءة في الصين

تستعد الصين لإطلاق دفعة جديدة من مشاريع بناء منشآت ثقافية رئيسية أو توسيع المنشآت القائمة لدفع حماية ونقل التراث الثقافي والطبيعي الممتاز في البلاد، وفقاً لخطة عمل معدلة في هذا المجال. تهدف الخطة المعدلة التي وضعتها جهات متعددة من الحكومة المركزية بما فيها اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح ووزارة الثقافة والسياحة والهيئة الوطنية للتراث الثقافي - إلى تحسين نظام الخدمات الثقافية العامة في الصين، إضافة إلى تعزيز التكامل بين الثقافة والسياحة. ومن المخطط إقامة فعالية وطنية لتعزيز حب الناس للقراءة، وذلك في مدينة كونمينغ، حاضرة مقاطعة يوننان في الجنوب الغربي في الصين، في الفترة من 23 إلى 25 نيسان الجاري. وستركز هذه الفعالية، وهي الثالثة من نوعها، على العمل لتشجيع الجميع على القراءة، وتعزيز حب وعادة القراءة في أوساط المجتمع. كما ستعقد عروض ترويجية وأنشطة لمناقشة قضايا مثل العلاقة بين القراءة وتنمية المدينة، والوحدة الإثنية، والتقدم الإيكولوجي، وأنشطة القراءة للشباب ومحاضرات يليقها مثقفون مشهورون.

«سينما من أجل غزة»

أسس ممثلون وصحافيون ومخرجون بريطانيون تعاونية أطلقوا عليها اسم «سينما من أجل غزة» بهدف ترجمة تضامنهم مع الفلسطينيين في جهود عملية تساعد في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني. وقاموا بتنظيم نشاطات باسم التعاونية لجمع الأموال «لجمعية العون الطبي للفلسطينيين» وهي منظمة أهلية خيرية بريطانية متخصصة في تقديم الخدمات الطبية للفلسطينيين، وتشارك الآن في الاستجابة لحالة الطوارئ في غزة. وأطلقت التعاونية مزاداً خرياً إلكترونياً لبيع متعلقات رمزية للفنانين لأعلى سعر يستمر حتى 12 نيسان الحالي. وتشمل معروضات المزاد العلني نصوص أفلام ومسلسلات وكلمات أغنيات موقعة من مبدعيها، وفرصاً للقاءات افتراضية عبر موقع «زووم» مع ممثلين وفنانين معروفين، وتذاكر خاصة لحضور عروض كوميدية مرتجلة، وفرصاً لالتقاط صور شخصية بكاميرا صحافي سينمائي محترف، أو قضاء يوم في مواقع التصوير السينمائي، وغيرها. وقد تدفقت هذه التبرعات من مجموعة واسعة من المواهب السينمائية من المملكة المتحدة وخارجها، ويعرض موقع المبادرة على الإنترنت 134 مزاداً متوازياً على المعروضات. كما يؤثر موقع المبادرة أيضاً إمكانية التبرع المباشر.

جمهور نفسي أم واعي: بين لوبون والحاضر (2)



قابل الصورة التي قدمها لوبون في كتاب سيكولوجيا الجماهير معترضون، وهم الذين اعتبروا أن الطرح خارج التاريخ، والذين شددوا على أهمية فهم الجماهير من خلال الواقع الاجتماعي. ومع هذا، لا يزال الكتاب والطرح يتمتعان بشهرة كبيرة، إما لمن يستخدم الكتاب لنشر فكرة لوبون أو لمن لم يستطع «فك شيفرة» وعي الجماهير ومن يقودها، أما من لم يستطع قيادة الجماهير فعزا المشكلة إلى الجماهير غير الواعية. وكتاب لوبون مهم لفهم الأحداث الحالية، وتفسير الوحشية التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني والمدافعون عنه، ونركز على فكرتين، الفردية والوجود والانتماء.

■ مروة صعب

الفردية

جوهر الفكر الرأسمالي هو تعظيم الفردي بمقابل تقزيم الجماعي. وهو منعكس في كافة تفاصيل الحياة، مثلاً الحلم الأمريكي والقدرة الفردية على الوصول إلى الثراء المشابه لمنطق لوبون «إن اجتهد المتخلفون يمكنهم صعود درج السلم الاجتماعي». وربط أي مسألة أو حدث أو تقدم بفرد لا بجماعة ولا بتسلسل تاريخي. فداثماً عبر التاريخ «الحديث على الأقل» ينسب الفعل لشخص واحد من دون ذكر العوامل والأشخاص التي أوصلته إلى هذه النتيجة أو إلى «القمة». وهي شبيهة بفكرة الزعيم، التي روح لها لوبون في كتاباته، والزعماء الذين مروا عبر التاريخ. ومثابهة للنغمة الأخيرة أيضاً والتي تعتبر أن رئيس الوزراء «الإسرائيلي» يمتلك بمفرده قرار وقف الحرب. خدمت الفردية الرأسمالية سنين طويلاً، وتخدمها الآن للخروج من الأزمة التي عمقها طوفان الأقصى. فتنسب الوضع الحالي إلى شخص واحد وسلخه عن تطوره وتسلسله التاريخي يعطي الرأسمالية المزيد من الوقت للمناورة وإيجاد حلول أخرى. ويحمل شخصاً واحداً مسؤولية الاحتلال الصهيوني والحرب والإبادة، أي يعزل المجموعة عن الفعل، ما يعطيها شرعية للقيام لاحقاً بأفعال مشابهة. طبعاً يقع أغلب

من يرفض الوحشية والحرب في الخطأ نفسه، منهم من ينغم مع الغرب ومنهم من يستخدم منطق الرأسمالية. ليس فقط من خلال ترديد النغمة ذاتها عن تحمل مسؤولية القرار، بل بتعظيم أفراد أيضاً «أغلبهم صحافيين» وتعظيم معاناتهم مقارنة بمعاناة الغزائين. لا نقل من أهمية الأفراد أو ما تحملوه أو ما عاشوه، بل نسلط الضوء على فعل التعظيم والتقزيم. وعلى تصوير الموضوع على أنه حالة خاصة بينما هو حالة عامة. ولا يمكن غض النظر عن أن أغلب من تم تعظيمهم تم تسهيل خروجهم من غرة بوساطة الأنظمة المطبوعة. وهي النغمة ذاتها التي تذكرنا أن أبناء قيادات المقاومة يستشهدون أيضاً، يردد هؤلاء النغمة بينما يحاجون أن المقاومة ولدت من رحم الشعب. باللغة العامية يسمى هذا انفصاماً، بلغة علم النفس هو أشبه باضطراب الهوية التفارقي أو اضطراب تعدد الشخصيات، وكأن العبارتين تخرجان من شخصيتين مختلفتين. لأنه إذا كانت المقاومة قد خرجت من رحم الشعب فلا معنى لجملة «أبناء قيادات المقاومة يستشهدون أيضاً» لكونهم من الشعب عينه.

الوجود والانتماء

الانتماء عند البشر أساسي للشعور بالأمان، لا يمكننا العيش خارج أطر أو جماعات. ولأن الرأسمالية مدركة لهذا قرّمت الانتماء من جماعي إلى فردي، وحولته إلى حالة خاصة

وفردية، والأهم أنها جعلته في تنافس مع غيره في منطق نحن والغير الذي تحدثنا عنه سابقاً. ولأن الانتماء مرتبط بالوجود، وتعريفه، أي تعريف الجماعة التي ننتمي إليها، مرتبط بتعريفنا. لهذا يكون هنالك تماه بين أفراد الجماعة الواحدة، ليس لأنهم اضمحلوا في الجماعة بل لأنها تعبر عن وجودهم. وهذا ما لم يستطع لوبون رؤيته، أو من الممكن أنه غض النظر عنه لكي يبرر أفكاره. هذا التماهي هو مشابه في المقلب المواجه «للجماهير»، السلطة أو الطبقة الحاكمة متماهية في أقوالها وأفعالها. وكلما قلّت قيمة الفرد في الانتماء الجماعي «أو في حال عدم وجود انتماء جماعي» تعاظم الانتماء الفردي وتحول إلى تعصب وتطرف. لأن الانتماء الفردي غير مرض ويقوّض الوجود، مثلاً تختلف نظريات علم النفس في تعريفها عما هو معنى الحياة، ولكنها تتفق على أنه مرتبط بما هو أسمى من الفرد. وكلما تعاظم التشبث بهدف أكبر من الحدود الفردية كان أسهل تعريفاً أو إيجاباً لمعنى الحياة. ولأن الوجود مأزوم في الانتماء الفردي، يتحول إلى تطرف. ولأن الانتماء الفردي محدود فهو مأزوم، يستطيع العيش إن كان في حالة صراع مع الانتماءات الفردية الأخرى فقط. لهذا نجد تشجيعاً لدرجة التعصب للفرق الرياضية، لأن تشجيعها يكون عندما نقاتلها مع غيرها فقط، ولأن فوزها أو تعريفها أو هويتها تعبر عن هوية أو تعريف مشجعينا.

كيف ينعكس هذا ع لى ما يحصل اليوم؟

يشاهد العالم أجمع وحشية وتطرف الاحتلال الصهيوني، لدرجة لا يمكن للعقل تصورها. شاهدنا هذه الوحشية في السجون الأمريكية

في العراق، والفرق أن الاحتلال الصهيوني يقوم بهذه الأفعال مباشرة على الهواء غير أبيه بأي كان. هو من الناحية السياسية يعلم جيداً أن وجوده مرتبط بالانتماء الفردي للصهيونية، لذلك يعلم أن حياته مرتبطة بنسبة تجييش مناصريه. وهو يعلم أيضاً أنه جزء من محور أكبر من الكيان «الإسرائيلي» ومصالحه تتقاطع مع مصالح الغرب الذي لا يمكن أن يتخلى عنه. أما من الناحية النفسية فإن الاحتلال الصهيوني قائم على أفكار لوبون، أفضلية عرقية متوارثة وأفضلية إدراكية متوارثة، فحكماً يحق له التمتع بامتيازات، ويحق له أن يقرر كيف يدير «الجماهير» غير الواعية والمتوحشة. ولأن هذا الانتماء الفردي قائم على الغطرسة والكراهة، فهو حتماً متعصب ومتطرف. هو أجيال تربت على فكرة الأفضلية والأحقية، والتي لا يمكن لها الوجود إلا ضمن تنافس مع انتماءات أخرى. لهذا هي في صراع دائم مع غيرها. ولهذا نرى تطرفاً عالي المستوى في التعاطي مع الأمور، لأن الوجود والانتماء في خطر. ولأن الجهة المقابلة «أي الفلسطينية» أظهرت مستوى عالياً من الإنسانية والتقبل وهذا ما زرع فكرة الانتماء الفردي الصهيوني. ملاحظة أخيرة: إن الرأسمالية بتقزيمها للانتماء جردت الإنسان من قيمته ووجوده، وقادته إلى التطرف والتعصب. ففي حالة الاحتلال الصهيوني، قام بسحب صفة الإنسانية عن الغير لكي يبرر أفعاله، وحين وظّفته الرأسمالية في هذا الدور قامت بسحب صفة الإنسانية عنه. لا يجب رفض منطق لوبون والصهاينة ليس من باب ما أدت إليه الأمور فقط، بل من باب رفض تجريد الإنسانية، وقولبة الإنسان في أطر صغيرة تضطره إلى نزاع مستمر مع غيره.



من الناحية النفسية

الاحتلال الصهيوني

قائم على افكار

لوبون أفضلية

عرقية متوارثة

وأفضلية إدراكية

متوارثة فحكماً

يحق له التمتع

بامتيازات ويحق له

ان يقرر كيف يدير

«الجماهير» غير

الواعية والمتوحشة